2

الرقابة على النفط

دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية

التخلص من

ريفينيو ووتش
معهد المجتمع المنفتح

مبادرة الحوار حول السياسات

الرقابة على النفط

دليـــــــــل
الصـــــحفي
فـــي مجـــال
الطاقـــــــة
والتنميـة

2

التخلص من لعنة الموارد

الرقابة على النفط

دليـل الصـحفي
فـــي مجـــال
الطاقـــــــة
والتنميـــة

تحرير سفيتلانا تساليك وآنيا شيفرين

ريفينيو ووتش
معهد المجتمع المنفتح

مبادرة الحوار حول السياسات

معهد المجتمع المنفتح
نيويورك

حقوق الطبع © 2005 لمعهد المجتمع المنفتح. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز نسخ أي جزء من أجزاء هذا الإصدار، أو تخزينه أو إدخاله في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة مهما كانت دون الحصول على تصريح مسبق من الناشر.

ISBN 1-891385-45-3
978-1-891385-45-2

الناشر:
معهد المجتمع المنفتح
400 West 59th Street
New York, New York 10019 USA
www.soros.org

جهة التوزيع:
مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية

Nador utca II, H-1051 Budapest, Hungary
البريد الإلكتروني: ceupress@ceu.hu
الموقع على شبكة الإنترنت: www.ceupress.org

400 West 59th Street New York, NY 10019 USA
هاتف: 212 547 6932
فاكس: 212 548 4607
البريد الإلكتروني: mgreenwald@sorosny.org

بيانات فهرسة مكتبة الكونجرس

متابعة النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية / ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح.
p. cm. - (التخلص من لعنة الموارد؛ 2)
"مبادرة الحوار حول السياسات".
يتضمن إشارات بيبلوغرافية.
ISBN 1-891385-45-3
1 - صناعة وتجارة النفط - البلدان النامية. 2 - صناعة وتجارة النفط - السياسات الحكومية - البلدان النامية. 3 - الصحافة، تجاري. 4 - البلدان النامية - الظروف الاقتصادية. 5 - البلدان النامية - الظروف الاجتماعية. '1' معهد المجتمع المنفتح. ريفينيو ووتش. '2' مبادرة الحوار حول السياسات. '3' سلسلة.
HD9578.D44C68 2005
070.4'493382728'091724--dc22
2005047727

قام بالتصميم: جيان كريسكولا/كريسكولا للتصميمات

قام بطباعته في المجر كرياتك المحدودة.
صورة الغلاف بكاميرا ليستر ليفكوفيتز/CORBIS

المحتويات

تصدير 7

بطاقة شكر 11

1 - تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة 13

2 - فهم لعنة الموارد 21

3 - مقدمة عن النفط 31

4 - شركات النفط وسوق النفط العالمية 49
كاترين استيفان

5 - ألفباء عقود النفط. اتفاقات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقات المشاركة بالإنتاج 65

6 - حماية الاقتصاديات النامية من صدمات الأسعار 89

7 - آثار صناعة النفط علة البيئة والمجتمع وحقوق الإنسان 105

ملحق 135
مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
انشر ما تدفع

الحواشي 139

شرح المصطلحات 147

المراجع 153

تعريف بالمؤلفين 159

معهد المجتمع المنفتح (OSI): مؤسسة خاصة للإدارة وتقديم المنح، تهدف إلى صياغة سياسات عامة لإشاعة الحكم الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الإصلاح الاجتماعي والقانوني والاقتصادي. وعلى المستوى المحلي، يقوم المعهد بطيف واسع من المبادرات الهادفة إلى دعم سيادة القانون ودعم التعليم والصحة العامة ووسائل الإعلام المستقلة. وفي الوقت نفسه، يعمل المعهد على بناء تحالفات عابرة للحدود والقارات حول قضايا مثل محاربة الفساد والتعدي على الحقوق.

تأسس المعهد عام 1993 على يد المستثمر والإنساني جورج سوروس لدعم شركاته في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتي السابق. وكانت هذه الشركات قد تأسست بدءاً من عام 1984 لمساعدة البلدان على التحول عن الشيوعية. ثم وسع المعهد نشاطاته من شبكة شركات سوروس إلى مناطق أخرى من العالم مهتمة بالتحول إلى الديموقراطية. وتغطي شبكة شركات سوروس أكثر من 60 بلداً، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وترى **ريفينيو ووتش** التابعة لمعهد المجتمع المنفتح أن الاستخدام الشفاف للإيرادات الناجمة عن بيع ونقل الموارد الطبيعية قضية بالغة الأهمية في التنمية المناطقية وتطوير المجتمع المدني. ويهدف البرنامج إلى تحقيق ونشر بحوث ومعلومات ودعاوة حول كيفية استثمار وتوظيف الإيرادات وكيفية استجابة الحكومات والشركات الاستخراجية لمطالب المجتمع المدني بتطبيق مبدأ المساءلة. كما يسعى إلى بناء قدرة الجماعات المحلية على مراقبة إدارة الحكومات لإيرادات النفط وضمان استثمار إيرادات الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية لما فيه منفعة العموم.

www.revenuewatch.org

في تموز/يوليه عام 2000 أسس الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتز مبادرة الحوار حول السياسات (IPD) لمساعدة البلدان النامية على استكشاف سياسات بديلة وفتح المجال أمام مساهمة مدنية أوسع في صنع السياسة الاقتصادية. إن كل السياسات الاقتصادية تؤدي إلى خيارات تفيد جماعات معينة أكثر من غيرها. وقد تركز الجدل العالمي حتى الآن على مجال ضيق من السياسات البديلة بدلاً من استكشاف كل الحلول الاقتصادية الممكنة. وتمثل IPD رداً إيجابياً على هذه القضايا. تحلل IPD النتائج المرتبطة بمختلف السياسات وتقدم بدائل اقتصادية جادة، مع ترك تحديد الخيار للعملية

السياسية في البلد. إن IPD هي شبكة عالمية تضم أكثر من 200 شخصية من الاقتصاديين وعلماء السياسة والشركاء من الشمال والجنوب من مختلف الخلفيات والآراء. مقر المبادرة في جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك.

www.gsb.columbia.edu/ipd/

تصدير

هناك الكثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تستغل وتبدد هذه الثروة لمصلحة أقلية في حين تعيش الغالبية في مستنقع الفقر جراء الفساد وسوء الإدارة.

وليس من السهل التخلص من هذا النموذج. فمثل هذه البلدان، ونظراً إلى غناها بالموارد الطبيعية، ليست في حاجة إلى اقتراض المال من مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف التي تلح على الشفافية المالية وعلى الممارسات الرشيدة في قضايا الموازنة. وعادة ما تكون الديموقراطيات الرئيسية التي تعتمد على استيراد النفط أو الغاز أو المعادن قليلة الميل إلى استخدام الضغط الدبلوماسي لمطالبة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بممارسات مالية أفضل. كما أن شركات الطاقة المتعددة الجنسية التي تعتمد على العلاقات الجيدة مع الحكومات المضيفة لاستمرار استخراجها الموارد الطبيعية، لن تضغط على الأرجح على هذه الحكومات من أجل تحسين الإدارة الاقتصادية.

والنتيجة أن مواطني هذه البلدان الغنية بالموارد - وهم المالكون الحقيقيون للثروة الطبيعية في بلادهم - يتحملون مسؤولية خاصة في دفع بلدانهم نحو الشفافية ونحو إنفاق المال في الصالح العام. ولكي يعي المواطنون حقيقة ما يجري، على الصحفيين أن ينقلوا إليهم معلومات دقيقة وموثقة عن الطريقة التي تقوم بها حكوماتهم بإدارة الموارد الطبيعية للبلاد.

ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون الصحفيون مطلعين جيداً وقادرين على الكتابة ونقل المعلومات بحرية.

على مدى السنتين المنصرمتين، نظمت IPD وريفينيو ووتش، بالاشتراك مع شركاء محليين وراعين آخرين، ورشات عمل للصحفيين في بلدان مصدرة للنفط هي أذربيجان وكازاخستان ونيجيريا حول موضوع "الرقابة على ثروة الموارد". وهذا الكتاب هو نتيجة تلك الورشات التي عبر فيها الصحفيين عن حاجتهم الماسة إلى المزيد من المعلومات التي تساعدهم على فهم صناعة النفط وفهم الأثر الذي يمكن أن يتركه استثمار البترول وتصديره على بلدانهم.

وقد قال لنا الصحفيون في كل أرجاء العالم إن من الصعوبة بمكان إعداد تقرير عن إدارة الحكومة لإيرادات النفط والغاز والمناجم. فنقص المعلومات عن مشاريع القطاع الاستخراجي وغياب الكفاءة الفنية، وقصر المهل، إضافة إلى القمع الحكومي للصحافة الحرة في العديد من البلدان تضعف إلى حد بعيد نوعية التقارير التي تتناول هذه القضايا. والصحفيون ليسوا عادةً اقتصاديين مدربين أو مهندسين وليست لديهم خلفية معرفية في علم الاقتصاد والهندسة والبيئة وتمويل الشركات وغيرها من المواضيع التي تساعد في فهم صناعة الطاقة والآثار التي تخلفها ثروة المصادر الطبيعية. ونظراً إلى غياب هذه المعرفة والى عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات، فإن الصحفيين يعجزون عن تغطية أخبار المصادر الطبيعية بطريقة منهجية. إلى ذلك، فإن بعض الصحفيين، وهم غالباً ممن لا يتلقون أجوراً كافية، يستسلمون أمام العطايا والمبالغ التي تقدمها لهم الشركات المحلية، مساومين على سلامة تقاريرهم وموضوعيتها وعلى رغبتهم في كتابة تقارير صادقة ودقيقة.

إن قمع واستغلال الصحافة عقبتان لا يستطيع هذا الكراس أن يتغلب عليهما، ولكن المعرفة أداة قوية يمكن أن تساعد الصحفيين الشجعان والنزيهين على التغلب عليهما.

"، للصحفيين معلومات عملية بلغة سهلة الفهم حول صناعة النفط وأثر البترول على البلد المنتج. ويحتوي التقرير على لوائح ترشد الصحفي على الأخبار التي عليه متابعتها والأسئلة التي عليه أن يسألها. ويتضمن حالات واقعية أيضاً. ويوصي الفصل الذي يتناول الموارد بالمزيد من القراءة.

القراءة. وهناك شرح للمصطلحات يعرف المصطلحات القانونية والجيولوجية والمالية الأساسية التي يمكن أن تحسن فهم الصحفي للأدب الذي يتناول تطوير البترول. نأمل أن يقدم هذا الكتاب للصحفيين المعلومات الأساسية التي يحتاجونها لكي يكتبوا تقارير عميقة وتحليلية وناقدة وتحتوي على معلومات مفيدة حول الطاقة والتنمية - الموضوع الذي يهم ملايين القراء في أرجاء العالم.

ينظر الفصل1، "تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة"، إلى بعض المعضلات الإدارية الكبرى التي تواجه الحكومات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي تسعى إلى زيادة العائد من إيراداتها: بأي سرعة يجب إنفاق المال وعلى ماذا؟ كيف يجب العمل على مراجعة نظم الحسابات للتعامل مع الأموال المتدفقة إلى البلد؟ ما هي العواقب التوزيعية التي ستخلفها ثروة الموارد؟

يشرح الفصل 2، "استيعاب لعنة الموارد" مفارقة "لعنة الموارد" - الواقع الغريب الذي يتجلى في أن الكثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تعاني في الغالب من مشاكل اقتصادية ومن صراعات اجتماعية ومن سوء إدارة أكثر من البلدان الفقيرة بالموارد الطبيعية. ويشرح هذا الفصل كيف أن تقلب أسعار النفط إضافة إلى الضغط على القطاع الزراعي والقطاع التصنيعي إلى جانب تنامي اللا مساواة والعوائق الضريبية وضعف المؤسسات تجتمع معاً لتولد إخفاقات إدارية وانهيارات في عملية النمو.

ويقدم الفصل 3 "أساسيات عن البترول" معلومات أساسية في موضوع البترول. فهو يعالج بعض القضايا الجيوسياسية الأساسية المتعلقة بالبترول. هل سينضب النفط؟ ما هي المضامين الأمنية للاعتماد على النفط؟ وما هي العواقب البيئية للاعتماد على النفط؟

أما الفصل 4 "شركات النفط وسوق النفط العالمية" فيتضمن معلومات حول صناعة النفط. ما هي أكبر الشركات النفطية وكيف وصلت هذه الشركات إلى مواقعها المسيطرة؟ وما هي التحديات التي يواجهها هؤلاء الجبابرة في العقود القادمة؟ وكيف يتم بيع وشراء النفط في الأسواق الدولية؟ كما يناقش هذا الفصل الضغط المتزايد على الشركات لتبني ممارسات تعزز المشاركة الاجتماعية في المسؤولية بما في ذلك المزيد من الشفافية في موضوع المبالغ التي تدفعها للحكومات المضيفة.

ويغطي الفصل 5 "ألفباء العقود النفطية" أحد أهم جوانب تطوير النفط وهو العقود التي تبرمها البلدان المنتجة مع شركات البترول. وهذه العقود التي تحدد المقدار الذي تجنيه الحكومة من استثمار الموارد الطبيعية للبلد، قد تغطي فترة زمنية تصل إلى 20-30 سنة أو أكثر. كيف يمكن للصحفيين أن يعرفوا ما إذا كانت هذه العقود جائرة بحق البلد أم لا؟ يشرح هذا الفصل مختلف أنواع العقود التي توقعها الدول المنتجة، والمكونات الأساسية لهذه العقود، والمخاطر التي على الحكومات والشعب إدراكها.

ويعالج الفصل 6، "حماية الاقتصادات النامية من تذبذبات الأسعار"، أحد التحديات الكبيرة التي تواجه البلدان المصدرة للنفط: كيفية حماية اقتصادها من التقلبات الهائلة في أسعار النفط العالمية. فالدول التي تعتمد على إيراداتها من النفط تواجه عدم استقرار كبير نظراً إلى التقلب في أسعار النفط. فتخطيط الموازنة يصبح أمراً صعباً. والحكومات تزيد من إنفاقها حين تكون الأسعار عالية، ثم تخفض من إنفاقها حين تتراجع الأسعار. ويمكن أن تقود هذه التغيرات المفاجئة إلى فوضى في مستوى الاقتصاد الكلي والى عدم استقرار سياسي. ويستكشف الفصل 6 بعض الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات للحد من تأثرها بتقلبات الأسعار، بما في ذلك صناديق الاستقرار والتوفير ووسائل الحماية.

ويغطي الفصل 7 "الآثار البيئية والاجتماعية للصناعة النفطية والآثار المتعلقة بحقوق الإنسان". النفط مورد يمكن أن يعطي المجتمعات المحلية منافع مالية إذا تمت إدارته بشفافية وبشكل عادل، ولكن يمكن ويجب النظر إلى هذه المنافع في ضوء العواقب البيئية والاجتماعية المحتملة على هذه المجتمعات. يناقش الفصل 7 مختلف المخاطر التي ترافق الكثير من مشاريع إنتاج النفط، بما في ذلك سفك النفط وتهجير المجتمعات المحلية وانتهاك حقوق الإنسان وتدمير النظم البيئية المحيطة والمساهمة في رفع درجة حرارة الأرض. يقوم هذا الفصل بتحديد أنماط الأسئلة التي يتوجب على الصحفيين طرحها حول مشاريع الصناعة النفطية بحيث يتمكن القارئ من الموازنة بين المنافع الممكنة والخسائر الممكنة.

: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية هو ثاني دليل يصدر عن مشروع ريفينيو ووتش التابع لمعهد المجتمع المنفتح، المشروع الذي يتوجه إلى جماهير مختلفة من القراء لمساعدتهم على فهم ما بات يسمى "لعنة الموارد". كراس الرقابة على الأموال، دليل المنظمات غير الحكومية لمراقبة إيرادات

الحكومية لمراقبة إيرادات الحكومات من تطوير الموارد الطبيعية، متوفر على الموقع: Hwww.revenuewatch.org.

آنيا شيفرين سفيتلانا تساليك

بطاقة شكر

دون مساعدة عدد من الأشخاص. أولاً نود أن نشكر كارين ماتوسيك لعملها على تحرير الكتاب. كما نود أن نشكر آري كوربيفارا وويل كريمر من مكتب اتصالات معهد المجتمع المنفتح لمساعدتهما في التحرير وجين كريسكولا لعملها في التصميم والإخراج.

لقد جاء هذا الدليل حصيلة سلسلة من ندوات للصحفيين عقدت في باكو وألمآتا ولاغوس بمبادرة من ريفينيو ووتش التابعة لمعهد المجتمع المنفتح ومن مبادرة الحوار حول السياسات (IPD). لقد قدم كل من فاردا أسدوف وروفشان باقروف من مؤسسة المساعدة في معهد المجتمع المنفتح - أذربيجان، وإنجلاب أخمدوف وناظم إيمانوف وسابت باقروف من مركز مراقبة المالية العامة في باكو مساعدة لا تقدر بثمن، وهذا ما قام به أيضاً أنطون أرتيمييف وداريوس زيتيك من مؤسسة سوروس - كازاخستان، وأسيل كارولوفا من نادي كازاخستان الصحفي. ونحن ممتنون للجهود التي بذلها فانسانت نوانما إضافة إلى من يقومون برعاية نشاطنا بمن في ذلك أنطوني ديوكا من مكتب UNDP في لاغوس، إضافة إلى مكتب OSCE والسفارة الأمريكية في المآتا. وقد تم تمويل هذا الكتاب بمنحة رئيس من معهد المجتمع المنفتح إلى مبادرة الحوار حول السياسات وببرنامج ريفينيو ووتش. كما أننا مدينون بالشكر لكل من شانا هوفستيتر وأكبر نعمان وشاري سبيغل من IPD.

وقد قامت جولي مكارثي ومورغان مانديفيل من ريفينيو ووتش بمتابعة الكتاب في مراحله النهائية مقدمين خلال هذه المراحل دعما مهنياً جيداً.

1 - تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة

جوزيف ي. ستيغليتز

ثمة ظاهرة ملفتة يسميها الاقتصاديون "لعنة الموارد". إذ يبدو عموماً أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان أداؤها أسوأ من البلدان الأقل غنى - على النقيض تماماً مما يتوقعه المرء. ولكن هذا لا ينطبق على كل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. فمنذ 30 عاماً كان معدل دخل الفرد في اندونيسيا ونيجيريا متشابهاً، وهما بلدان يعتمدان إلى حد بعيد على إيرادات النفط. اليوم، يبلغ معدل دخل الفرد في اندونيسيا 4 أضعاف نظيره في نيجيريا. لقد هبط دخل الفرد النيجيري من 302.75 دولار عام 1973 إلى 254.28 دولار عام 2001[P(1)]. بوتوسوانا وسيراليون كلتاهما غنيتان بالماس. فقد كان متوسط معدل النمو في بوتسوانا بين عامي 1974 و 2002[P(2)] يبلغ 5.2%، في حين غاصت سيراليون في صراع أهلي للسيطرة على ثروات الماس. أما عن الإخفاقات الاقتصادية الاجتماعية في الشرق الأوسط الغني بالنفط فحدث ولا حرج.

ولكن حتى في البلدان التي كان أداؤها الاقتصادي جيداً بالإجمال، فإن ما يسم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية هو اللامساواة الفاحشة. بلدان غنية وشعب فقير. ثلثا سكان فنزويلا العضو في منظمة أوبك يعيشون في الفقر حيث تذهب ثمار نعمة النفط في هذا البلد إلى أقلية. ونظراً إلى أن إيرادات

الضرائب المفروضة على منتجي النفط يمكن أن تستخدم في خلق مجتمع تسوده المساواة، فإن المرء يتوقع أن تكون المجتمعات الشبيهة بفنزويلا، أحد أكبر البلدان المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية، أكثر عدلاً وليس العكس.

إنه لغز يبحث عن تفسير يتيح للبلدان أن تقوم بما من شأنه التخلص من لعنة الموارد هذه. لقد قام الاقتصاديون وعلماء السياسة في العقد المنصرم ببحوث ساعدتنا على فهم أفضل لهذه القضايا. ونحن ندرك أن المعضلة في معظمها من طبيعة سياسية. يؤكد هذا الكراس على القناعة بأن فهم القوى الأساسية بشكل أفضل يمكن أن يساعد على صياغة العمليات السياسية بطريقة ترجح الحصول على نتائج أفضل، وأن مثل هذا الفهم سيساعد على إحداث الإصلاحات المؤسساتية التي تضمن استخدام الموارد لمصلحة الشعب، وأن قيام الصحفيين بالتغطية العميقة والمتوازنة سيساعد على الحد من الانتهاكات الفظيعة.

لا بد من وجود سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي لضمان استفادة البلد من موارده إلى الحد الأقصى؛ وأن تقود الموارد إلى المزيد من النمو؛ وأن يتم اقتسام المنافع على نحو واسع.

السياسات الاقتصادية الكلية

إن من أصعب الأسئلة التي تواجه البلدان المنتجة للنفط هي: بأية سرعة يجب استخراج النفط وكيف تستخدم إيراداته؟ هل على البلد زيادة تدفق المال بالاقتراض؟ وما هي الإصلاحات المؤسساتية التي يجب إجراؤها لضمان اتخاذ وتنفيذ القرارات الاقتصادية الكلية المناسبة؟

معدلات الاستخراج

إن الموارد التي لا تستخرج اليوم تبقى مكانها - فهي لا تختفي. والواقع أنه ليس من الحكمة في شيء استخراج الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن. وإذا كان ثمة بلد لا يستطيع استخدام إيراداته بشكل جيد، فقد يكون من الأفضل أن لا يستخرج موارده، فتزيد قيمتها تالياً مع ندرة الموارد وارتفاع أسعارها[P(3)]. كما يمكن للأنظمة الديكتاتورية أن تستخدم عائدات ثروات بلدانها في قمع الشعب وشراء الأسلحة لتمويل حروبه، وبالتالي يصبح الشعب في وضع أسوأ مما لو لم يكن ثمة في البلاد موارد طبيعية.

كما أن استخراج الموارد الطبيعية ينقص من ثروة البلد - إلا إذا استثمرت الأموال في أشكال أخرى منتجة. فاستخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن يجعل البلد أفقر لأنها لا تتجدد؛ ما أن تستخرج من باطن الأرض وتباع حتى تنتهي ولا يمكن تعويضها. والسبيل الوحيد الذي يعوض عن استهلاكها ويجعل البلد أكثر ثراءً هو الاستثمار التالي للإيرادات وتحويلها إلى رأسمال (مادي أو طبيعي).

ونظراً إلى أن الموارد الطبيعية هي أصول، فيجب النظر إلى الاستخراج على أنه ببساطة نوع من إعادة توزيع للسندات التجارية، بتحويل بعض الأصول من شكل الموارد الطبيعية إلى شكل آخر. فبلد مثل بنغلاديش، التي تحتوي على احتياطي محدود من الغاز الطبيعي، قد تكون حذرة في عملية بيع غازها، نظراً إلى عدم وجود طريقة فعالة لتأمين نفسها في وجه زيادة أسعار الطاقة على المدى البعيد.

الاقتراض: كلمة تحذير

غالباً ما تساهم البنوك الدولية في دفع الحكومات المصدرة للنفط نحو إنفاق يفوق طاقتها. فعندما تكون أسعار النفط عالية، تميل هذه البنوك إلى إقراضهم المال ليزيدوا من معدل إنفاقهم. ولكن أسواق رأس المال متقلبة، وغير جديرة بالثقة. وحالما تهبط الأسعار أو ترتفع معدلات الفائدة فسرعان ما يطالب الدائنين بقروضهم. والحكمة العامة التي يعتمدها المصرفيون هي أنهم يفضلون إقراض المال لمن لا حاجة له به. وعندما تهبط أسعار النفط، فإن البلدان تصبح في حاجة إلى المال، ولكن في هذه اللحظة بالذات يطلب الدائنون استرداد أموالهم. ولهذا السبب فإن تدفق رأس المال، ولاسيما التدفقات قصيرة الأجل، تميل إلى أن تكون غير منتظمة، مما يفاقم التذبذبات الناجمة عن انخفاض سعر الموارد الطبيعية.

أما إذا كانت الحكومة توظف الأموال في استثمارات ذات مردود عال، تدر عائداً يتجاوز بنسبة كبيرة معدل الفائدة الذي عليها أن تدفعه، فلن يكون ثمة مشكلة. ولكن الواقع هو غالباً خلاف ذلك. فالزيادة الصافية في الاستثمار الناجم عن الاقتراض قد تكون قليلة، وهي أقل بكثير من المبالغ المقترضة. وعندما يتم استخدام الأموال المقترضة لتمويل النفقات المحلية، فإن هذه النفقات يمكن أن تساهم في تقييم معدل الصرف تقييماً مبالغاً فيه، مما يؤدي

في الواقع إلى إعاقة المزودين والمصدرين المحليين من خلال التأثير الذي يدعى المرض الهولنديP[4].

طرق المحاسبة

من أسباب سوء إدارة الحكومات لإيراداتها ما يتعلق بطرق المحاسبة المعيارية المتبعة على نطاق واسع. فالحكومات ترغب بشكل طبيعي أن تبدو على دراية بكيفية إدارة الاقتصاد إدارة جيدة. فإذا تمكنت من زيادة معدل النمو تظن أنها نجحت. ولكن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ليس مقياساً حقيقياً للرفاه الاقتصادي. فكما لاحظنا، إذا استخرج البلد المزيد من الموارد الطبيعية ولم يتم استثمار الأموال الناجمة بطريقة جيدة فإن البلد يزداد فقراً وليس غنىً.

تحاول الطرق البديلة، التي تسمى أحياناً "الناتج المحلي الإجمالي الأخضر"، أن تقيس بدقة أكبر الرفاه المستدامP[5]. فمثلما تفعل الشركات حين تأخذ في حسبانها اهتلاك أصولها الثابتة، يجب على البلد أن يعتمد طريقة محاسبة تأخذ في الحسبان نفاد موارده الطبيعية وتضرر بيئته. ومثلما تأخذ طرق محاسبة الشركات بعين الاعتبار الأصول والخصوم، كذلك يجب أن تكون طرق محاسبة البلد، إذ يجب أن تلحظ ما إذا كان ثمة زيادة في الخصوم (الدين) إضافة إلى الأصول. إن البلد الذي يبيع موارده الطبيعية ويخصخص شركة النفط الوطنية ويقترض الأموال على حساب الإيرادات المستقبلية، قد يعيش فورة استهلاك تزيد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يجب أن تظهر طريقة الحسابات أن هذا البلد أصبح في الواقع أكثر فقراً.

الإصلاحات المؤسساتية - صناديق الاستقرار

إن تقلب أسعار السلع عالمياً يدفع باتجاه إنشاء صناديق استقرار ("صناديق الأيام الصعبة") التي تسمح بترشيد الإنفاق. ولكن يمكن لصناديق الاستقرار هذه أن تقوم بوظائف أخرى. فمثلاً يمكنها أن تضمن أن لا يقود نمط الإنفاق إلى ظهور مشاكل الداء الهولندي الكبيرة. إن صناديق الاستقرار تستطيع، من خلال وضع قسم من الأموال في حساب مستقل، أن تحد من ميل الحكومة الطبيعي إلى صرف كل الموارد التي في حوزتها؛ وأن تضمن توظيف هذه الأموال في الاستثمار، بحيث يتم تعويض نفاد الموارد الطبيعية بزيادة رأس المال المادي والبشري.

كما يمكن استخدام صناديق الاستقرار للحد من السعي وراء الريع، وكذلك لدرء أو تخفيف الصراعات العنيفة التي كثيراً ما ميزت البلدان الغنية بالمصادر الطبيعية.

السياسات الاقتصادية الجزئية

يمكن للحكومات أن تتخذ العديد من السياسات لزيادة الإيرادات وضمان استخدامها استخداماً حسناً.

الشفافية

لعل أهم السياسات هي التي تفضي إلى المزيد من الشفافية: المزيد من المعلومات حول كيفية تفاعل الحكومة مع أولئك العاملين في استخراج الموارد الطبيعية؛ والعقود التي يتم توقيعها؛ والمبالغ التي تتلقاها الحكومة؛ ومقدار الموارد المستخرجة؛ وكيفية إنفاق الأموال المجنية. إن مثل هذه الشفافية تحد من الفساد. ففي المحصلة، غالباً ما يكون أرخص للشركات أن ترشي حكومة البلد المنتج من أن تدفع أسعار السوق لقاء الحصول على حق استخراج احتياطي النفط. إن الشفافية تحد من فرص الفساد. ويمكنها أضعف الإيمان أن تثير التساؤلات: لماذا لم تتلق الحكومة القيمة الكاملة مقابل الموارد الطبيعية للبلد؟

عندما اقترحت شركة النفط BP أن تعلن ما تدفعه للحكومة الأنغولية، عارضت هذه الحكومة[P(6)]. ولكن عدداً من البلدان المنتجة الأخرى، ومن ضمنها نيجيريا، راحت تطالب جميع شركات النفط "نشر ما يدفعون" والطلب من المسؤولين الإعلان عن مصير الأموال المحصلة[P(7)].

تصميم المزادات

إن أنواع العقود التي يوقعها البلد المنتج مع الشركات المتعددة الجنسية لاستخراج موارده الطبيعية يمكن أن تترك أثراً كبيراً على مقدار الإيرادات التي تتلقاها الحكومة بالمحصلة. وقضية التعاقد هذه قضية معقدة سنناقشها بشكل موسع في الفصل الخامس.

وقد تفضي بعض الطرق في إدخال شركات أجنبية إلى البلد إلى الحد من المنافسة بشكل كبير الأمر الذي يفضي بدوره إلى خفض إيرادات الحكومة. إن"المبيعات السريعة المتلاحقة" على سبيل المثال، حيث تعرض

الحكومة أجزاء واسعة من حقول النفط للاستثمار التجاري بتعاقب سريع، تقود على الأرجح إلى انخفاض الأسعارP[8]. حتى شركات النفط الكبيرة لا تبدي إقداماً كبيراً على المجازفة، وتميل إلى شراء المزيد من خيارات التنقيب بأسعار مخفضة (قبل أن تعرف العائد الذي تحققه عقود الإيجار التي حصلت عليها من قبل).

إن السماح بدخول شركة إلى البلد قبل غيرها قد يقلل من المنافسة التالية. فالشركة التي تدخل البلد لإجراء تنقيب بدئي سوف تستفيد من تقاطع المعلومات - وسيكون لديها معرفة أكبر ليس فقط حول المنطقة التي نقبت فيها عن الغاز والنفط بل أيضاً حول المناطق المجاورةP[9]. وحتى لو قامت الحكومة بعدئذ بعرض المناطق الأخرى بالمزاد العلني التنافسي، فإن المعلومات المتوفرة للشركة الأولى (إضافة إلى صلتها بالمسؤولين) ستضعف المنافسة وبالتالي إيرادات الحكومة. وسيعلم المتنافسون أنه لا يوجد تكافؤ في المعلومات: فإذا ربحوا المزاد فذلك لأنهم قدموا أسعاراً مبالغاً فيها، أكثر مما قدمته الشركة الأولى التي تعرف القيمة الحقيقية للحقل. وبالنتيجة، ستكون الشركات الجديدة أكثر تحفظاً في السعر الذي تقدمه.

ويمكن للحكومات أن تنظم تقديم عروض استثمار مناطق النفط بطرق مختلفة. في عروض العلاوة تتنافس الشركات اعتماداً على مبلغ العلاوة التي سيدفعونها للحكومة المضيفة في بداية العقد. إن عروض العلاوة تجبر المنتجين على دفع مبالغ كبيرة مقدماً دون معرفة كمية الموارد الطبيعية الموجودة أو نفقات الاستخراج. وهذه المخاطر التي ينطوي عليها عرض العلاوة قد يمنع الشركات من التنافس. أما عروض الإتاوة، حيث يدفع المتنافسون جزءاً من الإيرادات إلى الحكومة بمثابة أتاوات، فتنطوي على مخاطر أقل وتغذي المنافسة أكثر من عروض العلاوة. فهذه الأخيرة مناسبة أكثر للبلدان النامية حيث يوجد مخاطر اكبر في عملية التنقيب وفي قيام الحكومات المقبلة بتعديل شروط العقدP[10]. وبالنتيجة فإن عروض الإتاوة قد توفر للحكومة إيرادات أكثر من عروض العلاوة، لأنها لا تتطلب دفع مبلغ كبير من المال مسبقاً إضافة إلى قلة المخاطر التي تواجهها الشركات في تحمل خسارات كبيرة في حال قصرت الحكومة في التزاماتها لاحقاً.

في بعض الأماكن (من ضمنها الولايات المتحدة)، كان ثمة قلق من أن تقود عقود الإيجار إلى إغلاق مبكر لآبار النفط أو، في حالات أخرى، إلى الإفراط في استخراج للموارد. إن دفع أية إتاوة تخفض العائد الصافي المجني

قد يؤثر على قرار شركة النفط بإغلاق البئر قبل الوقت الضروري لذلك P[11]. وهكذا فإن العقد الجيد التصميم يتضمن غالباً بنداً يسمح، بعد استخراج النفط وزيادة نفقات الاستخراج، بخفض (بل حتى بإلغاء) الأتاوات مقابل دفع مبلغ ثابت.

التفاصيل معقدة ولكن النقطة الأساسية بسيطة: إن طريقة البلد في إدخال الشركات المنتجة إليه يمكن أن تقود إلى اختلافات كبيرة. ففي الولايات المتحدة كما في أوروبا، كان لتصميم المزادات العلنية على موجات الأثير المستخدمة للإذاعات والتلفزيونات والهواتف النقالة وغيرها (ما يدعى أعمال الطيف) تأثير كبير على تعزيز إيرادات الحكومةP[12]. وعلى الحكومات أن تقيم المزادات التي تنظمها في ضوء الحصة التي تتلقاها من الموارد الطبيعية الإجمالية، ومقارنتها مع ما تتلقاه بلدان أخرى فيها مخاطر وتكاليف استخراج مشابهة.

دور البلدان المتطورة

تقع على عاتق البلدان الغنية بالموارد الطبيعية المسؤولية الأساسية ضمان حصول حكوماتها على أعلى ما يمكن لقاء مواردها الطبيعية واستخدام هذه الأموال في تحسين مستوى الرفاه على المدى البعيد. ولكن هناك ما يمكن أن تقوم به البلدان المتطورة والمجتمع الدولي لإنجاح ذلك. والقائمة التالية مجرد مقترحات وليست قائمة نهائية:

أولاً، يمكن للبلدان المتطورة أن تمارس الضغط على شركات النفط لكي تكون أكثر شفافية، ولكي "تنشر ما تدفع". إن مطلباً صغيراً قد يفضي إلى نتائج مهمة: إفساح المجال لاقتطاع الضريبة على المبالغ المصرح بها.

ثانياً، يمكن للبلدان المتطورة أن تفرض قوانين صارمة ضد الرشوى والفساد.

ثالثاً، إن الحسابات المصرفية السرية تشجع على الرشاوى بتقديمها ملاذاً آمناً. وقد قام المجتمع المالي العالمي بخطوات كبيرة في منعه الإرهابيين من استخدام الحسابات المصرفية السرية. ولكن القيود على هذه الحسابات السرية ينبغي أن تشمل إيرادات النفط لمنعها من الدخول في النظام المصرفي العالمي، وبالتالي إعادتها مباشرة إلى خزائن البلدان النامية المعنية.

أخيراً، على صندوق النقد الدولي أن يشجع البلدان النامية على إنشاء صناديق استقرار. وهذا سيتطلب تغيير طرائق حسابها، التي تتعامل مع الإنفاق الزائد من صناديق الاستقرار، في أوقات الركود، كتعاملها مع أي إنفاق آخر وتنتقد هذه الصناديق بقسوة لوقوعها في العجز مفسدة بذلك واحدة من أهم منافعها. كما على صندوق النقد الدولي أن لا يمارس الضغوط على البلدان النامية لخصخصة صناعاتها الاستخراجية. (الخصخصة في الكثير من البلدان النامية تعني بيع الموارد الطبيعية للشركات الأجنبية، نظراً إلى عدم وجود شركات محلية تمتلك رأس المال والمهارات اللازمة للاضطلاع بمهمة الاستخراج). إن الخصخصة هي مجرد طريقة لإدخال الشركات الأجنبية إلى حقل استخراج الموارد الطبيعية. وقد يكون هناك طرق بديلة (ترتيبات تعاقدية مثلاً) تولد المزيد من الإيرادات للبلدان الناميةP[13]P.

لاحظنا أن من أسباب لعنة الموارد الصراع الناجم عن السعي وراء الريع. ويمكن للحكومات الغربية أن تحاول الحد من مثل هذا الصراع عبر تشجيع العمليات الديموقراطية الشاملة.

ولعل العمل الأهم من ذلك هو قيام العالم المتطور بالحد من "الفوائد" الناجمة عن الصراع عن طريق توسيع نطاق حملات مكافحة "ماس الصراعات" لتشمل مناطق أخرى مثلاً. ويذهب الكثير من الإيرادات لشراء الأسلحة، ويمكن للقيود التي توضع على بيع الأسلحة أن تقدم مساهمة مهمة في مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من مواردها الطبيعية بشكل جيد.

لا توجد وصفة سحرية، ولا توجد مجموعة واحدة من الوصفات التي تضمن النمو والتطور. ولكن إذا تبنت البلدان الغنية بالنفط والمجتمع الدولي الإصلاحات فمن المحتمل رفع لعنة الموارد وجعلها جزءاً من الماضي. فالموارد الطبيعية يمكن ويجب أن تكون نعمة.

2 - فهم لعنة الموارد

تيري لاين كارل

لقد أظهرت تجربة أربعة عقود أن تصدير النفط لا يحول بحد ذاته البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة خلال جيل واحد. فيما مضى كان يعتقد الكثير من الخبراء أن "الذهب الأسود" سوف يجلب معه الغنى والتنمية. وها هي توقعاتهم تتكشف اليوم عن أوهام.

من الأنسب أن نقول إن البلدان المصدرة للنفط تعاني من "مفارقة الوفرة" أو "مشكلة الملك ميداس" أو مما دعاه ذات مرة جان بابلو بيريز ألفونسو، مؤسس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، آثار "فضلات الشيطان". إن واقع البلدان التي تعتمد على النفط يدعو إلى التفكير: فهي من بين أكثر البلدان اضطراباً من الناحية الاقتصادية، وأكثر البلدان شمولية في نمط الحكم، وأكثر البلدان عرضة للصراعات في العالم.

ما هي لعنة الموارد

كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية. ومن النتائج السلبية: بطء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، وبؤس مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفقر،

واللامساواة، والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب.

ومقارنةً بالبلدان التي تعتمد على تصدير السلع الزراعية، فإن البلدان المصدرة للنفط والمعادن تعاني من فقر غير عادي، وضعف في الرعاية الصحية، وانتشار سوء التغذية، ومعدلات عالية من وفيات الأطفال وقصر أمد الحياة، وضعف مستويات التعليم - وهذه الحقائق كلها تثير الدهشة كونها تحصل في بلدان تتدفق عليها أنهار من إيرادات النفط.

ونظراً إلى الطبيعة الشديدة التقلب في أسواق النفط فإن الأمم المصدرة للنفط غالباً ما تقع ضحية انهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وهبوط كبير في معدل النمو. والإحصائيات مذهلة: في السعودية التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي مثبت في العالم، انخفض معدل دخل الفرد من 600 28 دولار عام 1981 إلى 800 6 دولار عام 2001P[P(1)]. وفي نيجيريا وفنزويلا انخفض معدل دخل الفرد إلى مستوى ستينيات القرن الماضي، في حين تراجع معدل دخل الفرد في العديد من البلدان (الجزائر والكونغو وإكوادور والغابون وإيران والعراق والكويت وليبيا وقطر وترينيداد توباغو) إلى مستويات سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضيP[P(2)].

إن النتائج السلبية المثيرة للدهشة في البلدان المعتمدة على النفط والمعادن هي ما يسمى "لعنة الموارد". وقبل أن نتناول بالنقاش ما هي لعنة الموارد، من المفيد أن نوضح ما لا ينطبق عليه هذا المصطلح. لعنة الموارد لا تعني، كما يعتقد البعض، أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس بالضرورة سلباً على التطور والنمو الاقتصادي. على العكس، هناك أمثلة تاريخية قوية على التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد، بما في ذلك الولايات المتحدة (التي كانت اقتصاداً رائداً في المعادن وتحولت إلى اقتصاد رائد في التصنيع)، وكندا وأستراليا وتشيلي والنرويج - رغم أنه لا يوجد أية حالة من التنمية الناجحة المعتمدة على تصدير البترول.

كما لا تعني لعنة الموارد مجرد امتلاك البلد لمخزون من البترول أو المعادن، بل تعني بالأحرى البلدان التي تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات النفط. ويتم قياس هذا الاعتماد عادة بمدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات (عادة من 60% إلى 95% من إجمالي الصادرات) أو بنسبة صادرات النفط والغاز إلى الناتج المحلي الإجمالي - ويمكن أن يتراوح الرقم

من 4.9% كحد أدنى (في الكاميرون التي بدأ نفطها ينضب) إلى 86% (في غويانا الاستوائية التي تعتبر من أحدث البلدان المصدرة للنفط).

ولا تعني لعنة الموارد أن من الأفضل للبلدان المصدرة للنفط والمعادن لو كان ما تملكه من الموارد الطبيعية أقل - أي أن وضع هاييتي مثلاً أفضل من وضع فنزويلا. إن النفط مادة سوداء شريرة يمكن أن تكون مفيدة ويمكن أن تكون ضارة: المهم في الموضوع ليس طبيعة الموارد الباطنية بل طريقة تقاسم الثروة الناجمة عنها والاستفادة منها. إن لعنة الموارد، في أضيق أشكالها، تعني هذا التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى. وتشير دراسات حديثة عديدة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة بالموارد. ولكن الموارد ليست كلها متساوية. فالبلدان التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية "الضيقة المصدر" (أي الموارد المستخرجة من مساحة جغرافية ضيقة أو على أساس اقتصادي ضيق، مثل النفط والمعادن) أبطأ من حيث النمو الاقتصادي. والحقيقة أن البلدان التي تعتمد ثروتها على الموارد النفطية والمعدنية هي الأضعف من حيث النمو، رغم أنها تمتلك قدرة استيراد واستثمار عالية.

وقد أظهرت دراسة تناولت أعضاء منظمة أوبك في الفترة (1965-1998) أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بمعدل 1.3% سنوياً، في حين حققت البلدان النامية غير النفطية نمواً بمعدل 2.2% في الفترة نفسها[P(3)].

وتظهر الدراسات أنه كلما كان الاعتماد على النفط والمعادن أكبر كلما كان النمو أسوأ. ولم يكن أداء البلدان المعتمدة على إيراداتها من النفط سيئاً قياساً بنظيرتها الفقيرة بالموارد فقط، بل كان أسوأ بكثير مما كان يمكن أن تتيحه لها سيول الإيرادات التي تتلقاها.

تفسير لعنة الموارد

إن تفسير هذا الأداء الاقتصادي الضعيف محط اختلافات وجدل، ولكن اجتماع عدة عوامل يدفع العديد من البلدان المصدرة للنفط بوجه خاص نحو إخفاقات إدارية وتنموية.

- **تقلب أسعار النفط:** يمكن القول إن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلباً، والتحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من ازدهار وكساد في الدورات

الاقتصادية أشياء يصعب على صناع السياسة إدارتها بفاعلية. ويمارس تقلب الأسعار تأثيراً سلبياً كبيراً على نظام الموازنة والرقابة على المالية العامة للدولة كما على مساعيها في مجال التخطيط. كما يؤثر سلباً على فعالية الاستثمار وتحسين توزيع الدخل والحد من الفقر.

- **الداء الهولندي**: غالباً ما تعاني البلدان المعتمدة على النفط مما يسمى الداء الهولندي، وهو ظاهرة تتجلى في قيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالمياً. الواقع أن الصادرات النفطية تسد الطريق في وجه القطاعات المصدرة الواعدة الأخرى، ولاسيما الزراعية والصناعية، ما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد. وكرد على ذلك يتبنى صناع السياسة سياسات حمائية للحفاظ على النشاطات الاقتصادية التي يزداد موقفها التنافسي ضعفاً، واضعين العبء المالي على قطاع النفط. وعندما تصبح الزراعة والصناعة معتمدة على التحويلات التي تأتيها من النفط فإن الاعتماد على النفط يتزايد، وتغيب حوافز العمل على توظيف رأس المال بفاعلية أكبر. ومع الزمن قد نصل إلى فقدان التنافسية على نحو دائم.
- **بطء تراكم المهارات وتزايد اللامساواة**: نظراً إلى أن صناعة النفط من أكثر صناعات العالم كثافة في رأس المال والتكنولوجيا، فإنها تخلق القليل من فرص العمل، وغالباً ما تكون المهارات التي تتطلبها هذه الأعمال غير متوفرة لدى العاطلين عن العمل في البلدان المصدرة للنفط. وبدلاً من هذا يتم إرسال العمال المهرة إلى الخارج للتدريب أو يتم استقدام عمال يملكون المهارات المطلوبة، وبذا يتم حرمان البلدان المصدرة من منافع عملية "التعلم من خلال الممارسة" التي هي جوهر التنمية الاقتصادية، وذلك على عكس البلدان الفقيرة بالموارد حيث يكون الطلب على التعليم عالياً، ولاسيما من قبل القطاع الصناعي. وبذلك يحدث تراكم للخبرة بسرعة أكبر وتميل الفروق في توزيع الثروة إلى أن تكون أقل شيوعاً. وفي الإجمال يرتفع معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة الإنتاجية وليس بمجرد تحويلات البترودولار. والنتيجة الصافية واضحة: فوفقاً لتقرير التنمية البشرية العربي الثاني، الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 2003، قاد الاعتماد الكبير على النفط في أجزاء من الشرق الأوسط إلى "تجمع الثروة بشكل مفرط في أيدي قلة وتراجع النمو الاقتصادي وإضعاف الطلب على المعرفة"[P(4)P].

- **الجيب والمشكلة الضريبية**: بما أن مشاريع النفط في العديد من البلدان ضخمة وذات رأس مال كثيف وملكيتها أجنبية، فإن لها القليل من الروابط الإنتاجية مع باقي قطاعات الاقتصاد في هذه البلدان. وبشكل عام تذهب إيراداتها مباشرة إلى الحكومات إما على شكل أتاوات أو ريوع تدفعها شركات النفط الأجنبية، أو على شكل ضرائب وأرباح تجنيها الشركات الحكومية. ومن شأن هذا أن يلغي الحوافز لوضع نظام ضريبي منفصل عن النفط، مما يفاقم الاعتماد على النفط. فالمسؤولون عن خزنات الدولة لا يحتاجون إلى فرض الضرائب على شعبهم، وبذلك يقطعون الرابط الهام بين الضريبة والتمثيل ومسؤولية الدولة. إن الاعتماد على النفط يشكل عائقاً في وجه المزيد من النشاطات الإنتاجية، ويلغي المساءلة التي تعتبر عاملاً ضرورياً لتلبية مطالب دافعي الضرائب وملاحقتهم.

لب المشكلة: مؤسسات ضعيفة ودول ريعية

من المقترحات المقدمة لتجنب لعنة الموارد، إنشاء صناديق استقرار يمكنها أن تخفف آثار تقلب الأسعار؛ وإجراء المزيد من الانفتاح الاقتصادي؛ واتباع سياسات قطع متطورة للتخفيف من الداء الهولندي؛ إضافة إلى المزيد من الاستثمار الفعال في الموارد البشرية ولاسيما في التعليم واكتساب المهارات؛ والمزيد من الشفافية واتباع سياسات ضريبية جديدة. ولكن ليس من السهل العمل على الاستفادة الفعالة من الثروة النفطية. فتطبيق هذه السياسات بنجاح يتطلب وجود دولة قوية ومستويات عالية نسبياً من الإدارة. فإذا كانت الحكومات المتطورة في العالم المتقدم تعاني من مشاكل في تنفيذ بعض السياسات التدخلية الطموحة، فما بالك بحكومات البلدان الأقل تطوراً في مسعاها إلى تنفيذ سياسات أكثر تعقيداً وأكثر طموحاً؟

إن فرط الاعتماد على النفط يترافق عادة بوجود مؤسسات عامة ضعيفة تفتقد عموماً القدرة على معالجة التحديات التي تفرضها التنمية المعتمدة على النفط. وهذا في جزء منه ناجم عن التوقيت: إذا كانت المؤسسات الموجودة أصلاً ضعيفة وكانت الدولة غير مكتملة التكوين، فإن تدفق إيرادات النفط سيقود إلى نشوء دولة ريعية - دولة تعيش على أرباح النفط. في الدول الريعية يكون النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية شديدي المركزية، وتكون الحدود بين العام والخاص غائمة، ويكون السعي وراء الريع لتكوين الثروة عنيفاً. ويعمد الحكام إلى البقاء في السلطة بتحويل

الإيرادات إلى حسابهم وحساب مؤيديهم عن طريق المساعدات والحماية وخلق توظيف عام وفرط الإنفاق. إن لدى الدول النفطية ميل مزمن للإنفاق الزائد وتغذية ثقافة السعي وراء الريع لدى السكان.

في البلدان الفقيرة بالموارد، يحد الضغط الشعبي الشديد على الموارد النادرة من إمكانية التساهل لفترة طويلة مع النهب وانعدام الكفاءة، كما لا يستطيع اقتصاد هذه البلدان أن يدعم الحمائية المفرطة والبيروقراطيات المبذرة. ولكن في البلدان النفطية فإن الثروة تضعف من مؤسسات التقييد. والنتيجة هي دولة قوية ظاهرياً ولكنها فارغة. وقد تكون الديموقراطية هي الضحية الأخرى لهذه الدينامية الريعية: حكام مستبدون يستخدمون البترودولار للاحتفاظ بالسلطة، ويمنعون تشكيل جماعات معارضة، وينشئون جيوشاً وأجهزة قمع هائلة. لا غرو إذن أن هؤلاء الحكام يحكمون طويلاً وأن التغيير الديموقراطي يبقى مشلولاً.

وثمة مشاكل سياسية أخرى تجعل الدول النفطية عرضة للإخفاقات الإدارية. فنظراً إلى أن الدولة هي "صحن من العسل"، فإنها تكون عرضة لاستيلاء المصالح النافذة عليها ونشر الفساد. وبالمجمل فالبلدان المصدرة للنفط عموماً هي أكثر فساداً من المعدل الوسطي العالمي للفساد (بما في ذلك كندا والنرويج). وتتنافس كل من نيجيريا وأنغولا وأذربيجان والكونغو والكاميرون وإندونيسيا لاحتلال موقع البلد "الأكثر فساداً" وفق التصنيف السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية تكرس جهدها لمحاربة الحكومات الفاسدة والممارسات الدولية في مجال الأعمال[P(5)]. إن الفساد يساهم في ظهور لعنة الموارد من خلال تشويه خيارات السياسات؛ مثلاً، يميل صناع السياسات في البلدان المصدرة للنفط نحو المشاريع الضخمة التي يمكن أن تكون الرشاوى فيها مستورة ويسهل الحصول عليها، في حين يتجنبون الاستثمارات المنتجة الطويلة الأمد التي تتميز بالمزيد من الشفافية. وهذا بدوره ينعكس سلباً على مستويات النمو والدخل.

إن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاق السياسات. ونظراً إلى أن المؤسسات عاجزة عن التعامل مع المظاهر الاقتصادية للعنة الموارد، ينتهي الأمر بها إلى تكريس هذه المظاهر في حلقة تنمية مفرغة، أو في "الفخ". فعندما تقوم الأنظمة بتوزيع الموارد واستغلالها بهدف الاستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للريوع يقود إلى المزيد من التشوهات الاقتصادية، ويحد من فعالية الاستثمار، ويعزز مقاومة

الإصـلاح الاقتصـادي، ويسـمح للتشـوهات بـأن تحمـي نفسـها وراء حـواجز منيعـة. وقـد يـؤدي الاقتـراض مـن الخـارج إلـى إدامـة هـذا الفـخ، ولكـن انهيـار النمو هو النتيجة المرجحة. وهذا ينطبق على العنف. فلا عجب أنه في البلدان الغنيـة بـالثروات، يكـون الـنفط هـو السـلعة الأكثـر ارتبـاطـاً بـالصـراع والحـرب الأهلية. إن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية معرضـة للحروب الأهلية أكثر مـن البلدان الفقيرة بها، وتكـون هـذه الحـروب انفصـالية ومرشـحة للاستمرار أكثـر وذات طابع أشد عنفاً عندما يكون النفط موجوداً. فقد يلعب الـنفط دوراً محفـزاً لبدء الحرب، وتكون خطوط النفط والبترودولار وسيلة لتمويل أحد الطـرفين ولإدامة الحرب. وهذه هي بالطبع لعنة الموارد الأكثر خطورة.

نصائح مفيدة

- كيف أثر إنتاج النفط مع الزمن على بلادك؟ هل تستخدم إيرادات النفط للحد من الفقر؟ هل تحسنت مؤشرات الفقر؟ هل أصبحت الماء أنظف والمدارس والمستشفيات أفضل مع الوقت؟ هل ازداد عدد الحائزين على شهادات عليا منذ ابتدأ إنتاج النفط؟ هل من اقتراحات يمكن تقديمها للمساعدة في محاربة الفقر باستخدام إيرادات النفط؟
- هل خبت أم تعمقت مشاكل الفساد منذ أن بدأ بلدك في إنتاج وبيع النفط؟
- هل ازدادت فرص العمل منذ أن بدأ بلدك بإنتاج النفط؟
- كيف تأثرت القطاعات غير النفطية؟ هل نمت القطاعات الزراعية والصناعية أم بقيت كما هي أم تراجعت؟
- هل تحسنت نوعية الحكم منذ أن بدأ بلدك بإنتاج وتصدير النفط؟ هل الانتخابات في بلدك حرة ونزيهة؟ هل تحترم حرية التعبير في بلدك؟ هل يسمح للأحزاب المعارضة بالعمل والمنافسة الحرة في الانتخابات؟
- انظر إلى الجهة التي تذهب إليها الأموال: دقق في موازنة بلدك لترى كيف تستخدم إيرادات النفط. قارن طريقة إنفاق بلدك مع مثيلتها في بلدان المنطقة وفي العالم.
- هل تستخدم إيرادات النفط لتغطية تكاليف الصراعات المسلحة؟ هل يوجد صراعات واضطرابات عمالية في المناطق المنتجة للنفط؟

اقتصاد النفط الفنـزويلي: الفقر أعم من الوفرة

من سان فرانسيسكو كرونيكل

كابيماس، فنزويلا، 27 أيلول/سبتمبر 2000 - وضع فريدي فاليرو كأس البيرة من يده وركل التراب بغضب وسأل:

"هل تعلم كم تخرج هذه الأرض من الثروات؟"، احفر في أي مكان وستجد بئر نفط. لا أستطيع حتى أن أخمن كم من المال يجلب هذا. ومع هذا "ماذا أملك أنا؟ أو ماذا يملك أي أحد هنا؟".

وطارت يده مشيرة إلى حشد مجاور من العمال الرثين. "إننا لا نملك شيئاً".

أهلاً بكم في بلد نفطي على الطراز الفنـزويلي.

تقع كابيماس في قلب منطقة بحيرة مراكيبو التي تضخ من النفط الخام ما قيمته 13 مليون دولار سنوياً. ولكن قصتها تتكرر في العديد جداً من دول أوبك المصدرة للنفط، كما يقول الاقتصاديون.

فاليرو عامل نفط عاطل عن العمل، وهو واحد من كثيرين في هذه البلدة الفقيرة الحارة. ورغم الثروة الهائلة التي تنتجها هذه المنطقة فإن القليل منها يبقى لها أو يذهب إلى منفعة أهلها. تكاليف المعيشة مرتفعة جداً، لأن جميع البضائع الاستهلاكية تقريباً مستوردة، وتقدر نسبة البطالة بحوالي 25%.

ويقول الاقتصاديون إن منطقة مراكيبو وفنزويلا هما نموذجان كلاسيكيان عن الداء الهولندي، وهو تعبير مأخوذ عن تجربة هولندا في السبعينيات بعد البدء بإنتاج الغاز الطبيعي من حقول بحر الشمال الضخمة.

إذ بدلاً من الرخاء الذي انتظره البلد، غمر سيل الأموال الناجمة الاقتصاد/ مما جعل المواطنين يعتمدون على الواردات وعلى سخاء الحكومة بدلاً من الاعتماد على المنتجات المحلية والإيرادات الناجمة عن الصادرات.

"إن الداء الهولندي يفعل فعله هنا، وهو السبب في كل مشاكلنا"، كما قال بيدرو غارسيا، الشريك في

شركة استيراد ورئيس غرفة تجارة مراكيبو. "لقد دمر النفط اقتصادنا شر تدمير".

لا بد أن غارسيا على علم. فهو عضو في النخبة القليلة في المنطقة، النخبة التي عاشت بتباه من ثروة الأمة النفطية. وفي فنزويلا كما في غيرها من بلدان أوبك، من يمتلك الثروة يتباهى بها.

"هناك من يعتبر أمراً عادياً أن يطير إلى ميامي يوم الجمعة لكي يشتري حذاء لحفلة ليلة السبت هنا"، يقول نوركا ماروفو، الكاتب الاجتماعي في بانوراما، الصحيفة اليومية الأولى في مراكيبو.

ذلك عالم آخر بالنسبة لفاليرو. فاليرو العامل البالغ من العمر 25 عاماً والذي يعمل على التوارب التي تجوب مياه بحيرة مراكيبو المليئة بالأبراج المعدنية التي تشاد فوق آبار البترول، يحب الأجر، عندما يستطيع الحصول عليه - حوالي 560 دولارا بالشهر، إضافة إلى العناية الصحية وغيرها من المنافع السخية التي تقدمها بتروليوس دو فنزويلا، الاحتكار النفطي التابع للدولة.

وهذا الأجر ليس سيئاً بمعايير بلدان العالم الثالث. ولكنه عاطل عن العمل منذ حوالي سنتين. ويقول باستور لوبيز، وهو موظف في نقابة عمال النفط:

"لسوء الحظ، العيوب شائعة بسبب الطبيعة الدورية لهذا العمل بين الازدهار والكساد". وأشار إلى أن الرهان على الأحصنة وعلى ألعاب الدمينو تأتي على جزء كبير من دخل السكان المحليين.

وتتميز فنزويلا بصفة مريبة أخرى يربطها المحللون بتدفق أموال النفط - فهي خامس أكبر بلد مستهلك للويسكي السكوتلاندي بالنسبة إلى عدد السكان.

وبالرغم من أن فاليرو ورفاقه قد يجدون مكاناً للعمل في حال زادت أوبك من إنتاجها لتخفيض الأسعار، فإنهم يساندون محاولات الرئيس شافيز للحفاظ على الأسعار عالية نسبياً. وقد انتخب شافيز بحماس لأنه وعد بالقضاء على الفساد في فنزويلا.

ويذكر الفنزويليون بشوق سنوات الازدهار في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عندما نجحت أوبك في رفع أسعار النفط العالمية إلى ضعف سعره الحالي، مع أخذ التضخم بعين الاعتبار.

وفي استطلاع واسع شمل الأمة ظهر أن 80% من السكان يعتقدون أن البلد هو من بين الأغنى في العالم، رغم أن ثلثي السكان يعيشون في حالة فقر.

ولهذا فإن الملايين يعتقدون أن المهمة الأولى التي تواجه الحكومة هي إعادة توزيع الثروة الموجودة فحسب وليس خلقها. ولم تقم فنزويلا بتطوير صناعة متطورة تقنياً، فإنتاجها خارج النفط لا يتعدى كثيراً إنتاج سلع استهلاكية للسوق المحلي.

يتدفق الكثير من المال اليوم في خزائن دول منظمة أوبك: فمن المتوقع أن يبلغ دخلها هذه السنة أكثر من 200 مليار دولار، مقابل 160 مليار دولار العام الماضي، ويشكل النفط نصف موازنة فنزويلا البالغة 26.7 مليار دولار.

عندما نطق شافيز بقسم الرئاسة العام الماضي، كان سعر برميل النفط 13 دولارا، ثم انخفض فجأة إلى 8 دولارات. وكان من بين أول المراسيم التي أصدرها خفض الإنفاق العام. واليوم لدى حكومة الكولونيل السابق الكاريزمي 10 مليار دولار من إيرادات النفط زيادة عن العام الماضي.

أعيدت طباعتها بموافقة سان فرنسيسكو كرونيكل.

.

.

3 - مقدمة عن النفط

جون روبيرتس

النفط مورد وفير، ولكن له ضريبة باهظة. وهو يوجد في مختلف الطبقات الجيولوجية، ولكن أغنى المناطق بالنفط هي أيضاً الأكثر خطراً إما من الناحية الجيولوجية أو السياسية. ورغم تغير دور النفط مع الزمن، إلا أنه لا يغيب أبداً عن الصفحات الأولى للصحف. فالغزو العراقي للكويت عام 1990 قاد إلى حرب الخليج 1991 والتي أثارت جدلاً عنيفاً حول "الحرب من أجل النفط". ويؤكد البعض أن الحرب على العراق عام 2003 واستمرار التواجد الأمريكي فيه هو أيضاً بسبب النفط. إن اعتماد الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتطورة الرئيسية على النفط المستورد يعني أن هذه السلعة تلعب دوراً مهماً في اعتبارات الأمن القومي وفي العلاقات الدولية.

على مدى آلاف السنين استخدم النفط لتغذية اللهب المقدس كما استخدم في الطب لآلاف السنين. واستخدامه الرئيسي اليوم كوقود للطائرات والسيارات. ففي البلدان المتطورة لا يقل عن 97% من وسائل النقل تعمل على النفط ولا يوجد بديل متوفر وذو كلفة مقبولة في المدى المنظور حتى الآن. كما أن النفط مهم جداً في بعض بقاع العالم للتدفئة، ويستخدم أيضاً على نطاق واسع في الصناعة البتروكيماوية لإنتاج مواد التجميل، وتستخدم نواتجه الخشنة لتعبيد الطرق.

القلق الرئيسي في القرن الحادي والعشرين هو ما إذا كان النفط قد بدأ ينضب، وهل ستتمكن البلدان المنتجة من تأمين حاجات الأمم المستهلكة من النفط على المدى القريب؟ ولعل القضية الأهم على المدى المتوسط والبعيد هي دور النفط في رفع درجة حرارة الأرض.

يبدأ هذا الفصل بشرح جيولوجيا النفط، وكيف تقاس كمياته، وما هي نماذج استهلاك الطاقة في العالم. ثم يتناول هذه الأسئلة الثلاث الرئيسية: الأول، هل بدأ النفط ينضب؟ الثاني، ما هي المضامين الأمنية للاعتماد على النفط؟ أخيراً، ما هي العواقب البيئية للاعتماد الزائد على مصادر الطاقة الأحفورية؟

ما هو النفط الخام؟

النفط الخام أو البترول (يستعملان بالمعنى نفسه) هو، من الناحية التقنية، مزيج من البنتانات والهيدروكربونات الثقيلة التي تستخلص بشكل رئيسي من مخازن النفط الخام. وعندما توجد البنتانات والهيدروكربونات الثقيلة في مخازن الغاز الطبيعي، تعرفان باسم المتكثف. وفي الواقع يعامل المتكثف على أنه نفط. كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكربونات سائلة خفيفة مثل البروبان والبوتان، وهذه يتم تصنيفها على أنها غازات طبيعية سائلة (LNG).

ويمكن اعتبار النفط الخام والمتكثف والغاز الطبيعي السائل أفراد من أسرة واحدة. ولكن من الجدير ذكره أنه عندما تتكلم المؤسسات عن إنتاج النفط أو احتياطي النفط قد يتضمن الكلام - وقد لا يتضمن - الغاز الطبيعي السائل و/أو المتكثف. فمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك تستثني الغاز الطبيعي السائل والمتكثف من حصص إنتاج أعضائها، حتى ولو كانت تساهم إلى حد كبير في الناتج الإجمالي من الهيدروكربونات لبعض الأعضاء.

يختلف تركيب النفط الخام من حقل إلى آخر. وتقاس كثافة النفط الخام عادة بالدرجات، وفق مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي (API). ويصنف مؤتمر الطاقة العالمي النفط الخام الثقيل على أنه النفط الذي يكون أقل من 22 درجة API، والنفط الخام المتوسط بين 22 و31 درجة API والخفيف أكثر من 31 API. بعض المتكثفات يصل ثقلها إلى 60 درجة.

ويعتبر النفط الخام الخفيف والمتوسط والثقيل "خام تقليدي". ويمكن مزج درجات النفط الخام لإنتاج نوعية تناسب المصافي في حين يتم غالباً مزج المتكثف أو الغاز السائل مع نفط الغاز الثقيل لضمان عدم انسداد الأنابيب.

ويباع النفط الخفيف عادة بسعر أعلى من النفط الثقيل وذلك يعود بشكل أساسي إلى أن النفط الخفيف يعطي منتجات مكررة قيمة مثل الكازولين أو وقود الطائرات. ويعتبر نفط بحر الشمال مثل برينت وإيكوفيسك والنفط النيجيري مثل بوني لايت وأنواع النفط الأفريقي الأخرى خفيفاً في حين أن معظم نفط الشرق الأوسط من الأصناف الثقيلة.

والنفط الذي يكون تحت الدرجة 10 API يعرف باسم بيتومين ويتطلب معالجة خاصة. يستخرج البيتومين من الرمال أو الحجارة الرملية أو غيرها من الصخور الرسوبية، في حين يستخرج النفط التقليدي بالحفارات. ويتم الآن إنتاج أحد أنواع النفط غير التقليدي، البيتومين من رمال القطران في كندا وفنزويلا.

ويخضع البيتومين لعمليات غسل ومعالجة متنوعة لفصل ما يحتويه من النفط عن الرمل والماء والمعادن ثم يمدد بالمتكثف. ونتيجة هذه العمليات يتحول البيتومين إلى ما يعرف باسم "النفط الخام الصنعي"، ويختصر أحياناً بكلمة "syncrude"، رغم أنه في الحقيقة غير صنعي أبداً.

قياس النفط

يتم قياس النفط عادة إما بالبرميل أو بالطن المتري. والقياس الأكثر شيوعاً لإنتاج النفط هو عدد البراميل باليوم أو عدد الأطنان المترية بالسنة. ولأن البرميل هو مقياس حجم والطن مقياس وزن فلا يوجد علاقة دقيقة بينهما حيث أن النفط الخام يختلف وزنه باختلاف نوعه. ولكن القاعدة أن كل 7.33 برميل تعادل طناً، وأن إنتاج برميل واحد باليوم يعادل إنتاج 49.8 طن متري بالسنة. ويتم قياس الغازولين من المضخة باللتر في معظم الحالات، ولكنه يقاس في الولايات المتحدة بالغالون (الغالون يعادل 3.75 لتر و42 غالونا تعادل برميلاً واحداً) في حين لا تزال بعض البلدان تقيسه بالغالون الملكي البريطاني (يعادل الغالون 4.5 لتر وكل 35 غالونا تعادل برميلاً واحداً).

يستخدم تعبير طن من النفط المكافئ للدلالة على إنتاج أو استخدام أشكال أخرى من الطاقة الأولية - مثل الغاز أو الفحم أو الذرة أو الطاقة المائية (ولكل من هذه أنظمة قياس خاصة بها) - بحيث يمكن مقارنتها مباشرة مع النفط وفيما بينها.

موقع النفط في مزيج الطاقة العالمي

النفط هو بالإجمال أهم سلعة عالمية. فهو الوقود الأكثر استخداماً في العالم، ليس فقط لأن معظمنا يقود السيارات أو يعتمد على النقل العام الذي يستخدم النفط. ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أنه في الوقت الذي لا يزال النفط فيه يشكل الحصة الأكبر من إنتاج الوقود التجاري العالمي - 3.637 ترليون طن متري عام 2003 أو 37.3 % من إنتاج العالم البالغ 9.741 ترليون طن نفط مكافئ - فإن مليارين من البشر لا يزالون يعتمدون على الوقود الأكثر بدائية، الخشب و الفضلات القابلة للاشتعال، من أجل الطبخ والتدفئةP[1]P.

ولدراسة موقع النفط في مزيج الطاقة العالمي على المرء أن ينظر إلى الحجوم المستهلكة من أنماط الوقود الرئيسية وإلى مختلف الأسواق التي تعتمد بشكل رئيسي على أنماط محددة من الطاقة. يلخص الجدول رقم 1 ميزان الطاقة العالمي عام 2003 - من حيث استهلاك الوقود التجارية.

الجدول 1

رصيد الطاقة العالمية عام 2003

(MTOE

	MTOE	%
نفط	3 636.6	37.33
غاز طبيعي	2 331.9	23.94
فحم	2 578.4	26.47
طاقة نووية	598.8	6.15
هيدرو	595.4	6.11
مجموع	9 741.1	100

2004

***:* H** *www.bp.com/statisticalreview2004*

ولكن هذا الميزان يحتوي اختلافات كبيرة بين الأسواق ليس أقلها معدل استهلاك الفرد للطاقة. مثلاً معدل استهلاك الفرد الأمريكي للطاقة أكبر

بمرتين منه في الاتحاد الأوروبي الذي يشابه أمريكا في معايير العيش. (انظر الجدول 2).

في تقديرها لنماذج استهلاك الطاقة في العالم عام 2003 توقعت وكالة الطاقة الدولية (IEA) أنه في الفترة ما بين عام 2000 و2030 ستكون مصادر الطاقة المتجددة بخلاف الطاقة النووية والطاقة المائية (بعبارة أخرى، طاقة الرياح، والطاقة الشمسية وربما طاقة الأمواج) هي أسرع القطاعات نموًا في سوق الطاقة العالمي حيث سيضاعف هذا القطاع نصيبه من السوق كما سيتضاعف ثلاث مرات من حيث الناتج الإجمالي. ولكن هذا النمو في مصادر الطاقة المتجددة يمثل 2 بالمائة فقط زيادة في النصيب من السوق (من 2 إلى 4 بالمائة)، ومن المتوقع كذلك أن تزيد أنواع الوقود الأحفورية نصيبها من السوق بمقدار 2 نقطة مئوية (من 87 إلى 89 بالمائة). وإذ ينسحب البساط من تحت أقدام النفط، إلا أن هذا يكون بصورة أساسية لوقود أحفوري أخر هو الغاز.

وإذا نظرنا إلى الأمر في صورة مقارنة بدا لنا أن قطاع مصادر الطاقة المتجددة الجديدة إنما يعوض الجمود المتوقع في إنتاج الطاقة النووية المتوقع لها أن تنتج مقدارًا من الطاقة في عام 2030 مساويًا لمقدار الطاقة التي تنتجها في عام 2000، ولكن سيفقد قطاع مصادر الطاقة المتجددة نصيب من السوق بما أنه من المتوقع أن ينمو قطاع الطاقة ككل بنسبة تقرب من 66 بالمائة على مدار الثلاثين عامًا هذه.

وإذ يُتوقع أن يفقد النفط قدر بسيط من نصيبه الإجمالي في سوق الطاقة العالمي، بما أنه من المتوقع أن تكون زيادته على مدار الثلاثين عامًا 60 بالمائة، فإنه من المتوقع أن تشهد بعض المناطق في العالم زيادة هائلة في استخدام النفط. على سبيل المثال، من المتوقع أن يرتفع استهلاك البترول في الصين من 5 مليون برميل في اليوم (250 طن متري في السنة) عام 2000 إلى 12 مليون برميل في اليوم (600 طن متري في السنة) عام 2030. وقد كان الطلب المتزايد على النفط في الصين سببًا في الارتفاع القياسي الذي سجلته أسعار النفط الخام في 2004.

الجدول 2

ميزان الطاقة العالمية حسب البلدان وكمية الاستهلاك الفردي

(

							Pop'n	*TOE/pc*
أمريكا الشمالية	1 093,2	686,3	612,7	201,1	133,9	2 727,3		
الولايات المتحدة	914,3	566,8	573,9	181,9	60,9	2 297,8	291,0	7,896
أمريكا الوسطى والجنوبية	216,6	98,6	17,7	4,7	127,8	465,5		
البرازيل	84,1	14,3	11,0	3,0	68,9	181,4	176,3	1,029
أوروبا مع اتحاد الدول المستقلة	942,3	975,7	535,9	285,3	174,3	2 913,4		
الاتحاد الأوروبي (15 دولة)	639,7	363,5	222,7	204,0	68,3	1 498,1	379,0	3,953
فرنسا	94,12	39,4	12,4	99,8	14,8	260,6	59,9	4,351
ألمانيا	125,1	77,0	87,1	37,3	5,7	332,3	82,4	4,033
روسيا	124,7	365,2	111,3	34,0	35,8	679,8	144,1	4,718
تركيا	31,9	18,9	15,5	-	8,0	74,3	70,3	1,057
المملكة المتحدة	76,9	85,7	39,1	20,1	1,3	223,2	59,1	3,777
الشرق الأوسط	214,9	200,4	8,6	-	3,0	426,8		
إيران	54,0	72,4	0,7	-	2,0	129,1	68,1	1,896
العربية السعودية	67,0	54,9	-	-	-	121,9	23,5	5,187
أفريقيا	118,6	60,7	90,6	2,9	18,5	291,0		
مصر	25,0	22,1	0,7	-	3,2	52,0	70,51	0,737
جنوب أفريقيا	24,2	-	88,9	3,0	0,8	116,0	44,76	2,592
أسيا المحيط الهادي	1 048,1	310,9	1 306,2	104,7	137,5	2 908,4		
بنغلاديش	4,2	11,0	0,4	-	0,2	15,9	143,8	0,111
اليابان	248,7	68,9	112,9	52,2	22,8	504,3	127,5	3,956
الصين*	275,2	29,5	799,7	9,9	64,0	1 178,3	1 294,9	0,910
الهند	113,3	27,1	185,3	4,1	15,6	345,3	1 049,6	0,329
باكستان	17,0	19,0	2,7	0,4	5,6	44,8	149,9	0,299
كوريا الجنوبية	105,7	24,2	51,1	29,3	1,6	212,0	47,4	4,473
العالم	3 626,6	2 331,9	2 578,4	598,8	595,4	9 741,1	**6 400	1,522

* بدون هونغ كونغ

** تقديرات المؤلف

2004

الجدول 3

الطلب العالمي على الطاقة الأولية 1971-2030 (MTOE)

(%) 2003-2000

	1971	*2000*	*2010*	*2030*	
نفط	2 450	3 604	4 272	5 769	1,6
غاز	895	2 085	2 794	4 203	2,4
فحم	1 449	2 355	2 702	3 606	1,4
طاقة نووية	29	674	753	703	0,1
هيدرو	104	228	274	366	1,6
أنواع أخرى متجددة	73	233	336	618	3,3
مجموع	4 999	9 179	11 132	15 267	1,7

2002

هل بدأ النفط ينضب؟

الاحتياطي: ما الكمية التي يملكها العالم من النفط؟

من أكثر المواضيع إثارة للجدل فيما يخص الطاقة العالمية هو كمية مصادر النفط في العالم. ويقال عادة أن العالم يملك حوالي تريليون برميل، وهو رقم معقول للاستخدام اليومي الروتيني، ولكنه بداية مشكلة معقدة. تشكل المجلة الإحصائية للطاقة العالمية التي تصدرها شركة BP التي تجدد بياناتها سنوياً. وتتم مراجعة هذا الرقم الدال على حجم "الاحتياطي المثبت (Proved)" (الذي يعرف أيضاً في الصناعة باسم الاحتياطي المؤكد (Proven)) كل سنة وهو يعكس الادعاءات الحكومية الرسمية باحتياطيات كل بلد آخذين بالاعتبار أحدث المكتشفات وأحدث المعلومات عن حقول النفط المستثمرة أصلاً وعن كمية النفط المضخوخة من الحقول المعروفة.

ولا يجري الاهتمام عادة بمكونات "الاحتياطي المثبت". وتقول شركة BP ببساطة أن هذه الأرقام "تدل على الكميات التي تشير إليها المعلومات الجيولوجية والهندسية على أنها قابلة للاستخراج الأكيد في المستقبل من مخازن معروفة في ظل الشروط الاقتصادية والتشغيلية القائمة". وسيتغير هذا التعريف بالطبع مع تغير التكنولوجيا.

فالنسبة لإنسان العصر الحجري لم تكن هذه المخازن معروفة ولم يكن لها قيمة لأن الإنتاج لم يكن أكثر من جمع واستخدام النفط المتسرب إلى سطح الأرض. ومع تحسن التكنولوجيا تمكن الإنسان أولاً من حفر الآبار باستخدام المعول ورفع التراب في الدلاء، ثم من الحفر بحثاً عن النفط لعمق 10 إلى 20 قدم. وفي الوقت الحاضر يمكن للمستكشف أن يبحث عن النفط حتى في الأماكن التي كان لا يمكن الوصول إليها من قبل، مثلاً على عمق 2000 متر تحت قاع البحر الذي يقع بدوره على بعد 2000 متر من سطح البحر. كما حسنت التكنولوجيا من أنماط النفط التي يمكن استخراجها.

تقدم كندا مثالاً جيداً يوضح صعوبة حساب الاحتياطي. تقدر هيئة الطاقة القومية الكندية (NEP) رسمياً أن رمال القطران في أتاباسكا تحتوي حوالي 174.7 مليار برميل فيما تسميه "الاحتياطي المثبت". ويستخدم هذا التعريف لتغطية الاحتياطي المؤكد ونصف الاحتياطي المحتمل للبلد - علماً أن الاحتياطي المحتمل هو "الاحتياطي المجاور للاحتياطي المؤكد والذي يمكن اعتباره موجوداً بدرجة تأكيد معقولة". وعلى هذا كانت كندا تعتبر أن لديها احتياطي من النفط هو الثاني في العالم بعد السعودية. قارن هذا الموقع مع الرقم الذي ذكرته المجلة الإحصائية عام 2003 على أنه حجم الاحتياطي المثبت لكندا من كل أنواع النفط والبالغ 6.9 مليار برميل أو مع أرقام NEB البالغة 4.3 مليار برميل من الاحتياطي المؤكد من النفط الخام التقليدي في البلد.

المشكلة في الأساس هي مشكلة تعريف - وكلفة. النفط موجود، ولكن السؤال دائماً هو ما المبلغ الذي نحن مستعدون لدفعه من اجل استخراج النفط. عندما يكون سعر برميل النفط 50 دولار، كما كان عام 2004، يكون من المجدي اقتصادياً استخراج وإنتاج المزيد من النفط الكامن في الأرض.

الجدول 4

تزايد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000-2003 (مليون برميل/يوم)

(

OECD أمريكا الشمالية	9,5	1,1
الصين	7	3,0
شرق آسيا	5	2,75

أمريكا اللاتينية	4,5	2,4
جنوب آسيا	4,5	3,5
الشرق الأوسط	3,8	2,2
أفريقيا	3,5	3,25
الاقتصادات الانتقالية	2,5	1,5
OECD أوروبا	2,5	1,0
OECD الباسيفيك	2,0	0,8

2002

وتزداد المشكلة تعقيداً مع الشركات الخاصة حين تعلن عن احتياطياتها المثبتة في سجلات الشركة إلى البنوك أو إلى السلطات المعنية. فهذه المعطيات تحتاج إلى برامج خاصة لتدقيقها. وهكذا من المهم، لدى دراسة موضوع الاحتياطي، ملاحظة أنه في الوقت الذي يمكن للجيولوجيين وعمال المناجم أن يعلموا بوجود النفط، فهناك العديد من الأسباب التي تلعب دورها في تصنيف الاحتياطي رسمياً على أنه مثبت أو مؤكد.

لقد شغلت قضية الإعلان عن الاحتياطي الصفحات الأولى في الأخبار عام 2004 بعد أن اعترفت الملكية الهولندية/ شل، إحدى أكبر وأقدم عمالقة النفط في العالم، أنها بالغت في احتياطها المؤكد. وفي نهاية أيار/مايوعام 2004 قللت الشركة من حجم احتياطها المؤكد واحتياطياتها من الغاز 4 مرات في 5 أشهر في فضيحة صعقت حاملي الأسهم فيها والأسواق المالية وأجبرت ثلاثة من كبار المديرين التنفيذيين على الاستقالة. وفي عام 2005 أعلنت شل تخفيض احتياطياتها بنسبة 10%.

التكاليف والأسعار

إن موضوع الكلفة يتردد دائماً. فشركات النفط تعمل بهوامش ضيقة ولا تريد أن تنفق أكثر من 10 إلى 15 دولار على البرميل بدءاً من التنقيب وحتى ظهوره في السوق. ومع ذلك وحتى لو اعتبرنا أن 12 دولار للبرميل هو رقم معقول، فإن هذا الرقم منخفض جداً قياساً بأسعار النفط الأخرى.

إن سعر النفط الخام في السوق الذي يتحدد بمجموعة عوامل تشمل العرض والطلب والتوترات الجيوسياسية وسياسة منظمة أوبك وتوقعات الأسواق المستقبلية التي يمكن أن تؤثر كثيراً على أي حركة في الأسعار، كان

على مدى السنتين الماضيتين يتذبذب حول 30 دولار للبرميل، مع ذرى تصل إلى أكثر من 50 دولار للبرميل.

كما تدخل الضريبة لتحديد سعر المنتجات المكررة، مما يجعل الكلفة أعلى بكثير على مستهلكي النفط الخام. ولا تخضع بعض المنتجات ولاسيما وقود الطيارات للضريبة على خلاف معظم أصناف الكازولين الذي تستخدمه السيارات والذي غالباً ما تكون ضريبته مرتفعة. إن سعر الكازولين في محطات أوروبا الغربية، التي تفرض عليه ضريبة عالية، يمكن أن يصل إلى 180 دولارا للبرميل. وفي المملكة المتحدة تدرج سعر النفط في المحطات في نهاية آذار/مارس 2004 من 76 إلى 82 بنس للتر، علماً أن 82 بنس تعادل 4.65 دولار للغالون الأمريكي أو 195 دولارا للبرميل!

حتى لو حاول المرء حساب وسطي سعر التجزئة لكل براميل النفط المباعة بمختلف الأشكال في العالم فسيكون السعر المتوقع أكثر بمرتين من السعر اليومي لبرميل النفط الخام في الأسواق. وقد تكون الكلفة المادية لإنتاج النفط أقل من 15 % (وغالباً أقل من ذلك بكثير) من السعر الوسطي الذي يدفعه المستهلك. الأمر الذي يعني أن من الممكن امتصاص التكاليف الزائدة للإنتاج للوصول إلى المزيد من الأشكال المعقدة من مصادر النفط.

وتساعد هذه القضايا في تفسير التوقع الذي أورده المسح الجيولوجي الأمريكي (USGS) بأن موارد النفط التي يمكن كشفها - أي كمية النفط التي من المعقول أن نتوقع استخراجها من الأرض - قد تضاعف خلال الثلاثين سنة القادمة مجمل الاحتياطي العالمي المثبت الذي تذكره شركة (BP) في قوائمها.

الاحتياطي والموارد

الموارد تختلف بعض الشيء عن الاحتياطي. فالموارد بالتعريف هي "الاحتياطي زائد كل تراكمات مصدر الطاقة الأحفورية (مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم) التي يمكن أن تصبح لاحقاً في المتناول". بالنسبة للسياسي الذي يقلقه موضوع أمن الطاقة أو لرجل الشارع الذي يقلقه الخوف من نضوب البترول، فإن دراسة الموارد بشكل معقول أهم من مجرد الحصول على تقدير الاحتياطي.

لقد نشرت USGS إعادة تقييم عام 2000 بوضع قائمة "بالاحتياطيات الوسطية المتبقية" - بشكل أساسي الاحتياطيات التي لنا علم بها - في أبسط

شكل لها فقدرتها بحوالي 859 مليار برميل، وهو رقم أقل من الرقم الذي وضعته شركة (BP) والبالغ 1.047 تريليون برميل من الاحتياطي المثبت. لكن USGS أضافت إلى هذا الرقم 612 مليون برميل مما سمته "النمو المتوسط للاحتياطي التقليدي"، ولاسيما الزيادة الحاصلة في الحقول الموجودة بسبب تحسين تقنيات الكشف عن النفط. كما أضافت حوالي 649 مليار برميل مما سمته "متوسط الاحتياطي التقليدي غير المكتشف" - النفط المتوقع الحصول عليه من الاكتشافات الجديدة.

وتصل هذه المستويات الثلاثة من الاحتياطي إلى قاعدة افتراضية من الموارد العالمية تبلغ 2.12 تريليون برميل، ولكن حتى هذا الرقم الإجمالي غير نهائي، لسبب بسيط هو أن USGS تستثني الولايات المتحدة. ففي عام 1995 قدرت USGS "الموارد التي يمكن كشفها تقنياً" في الولايات المتحدة من النفط الخام بحوالي 165 مليار برميل. إلى ذلك تقول دراسة أجرتها عام 2000 أن الاحتياطي الموجود من الغاز الطبيعي السائل حوالي 68 مليار برميل، ونمو الاحتياط التقليدي حوالي 42 مليار برميل والموارد غير المكتشفة 207 مليار برميل. وتضاف هذه العناصر الأربعة إلى 482 مليار برميل أخرى.

وإذا تبين أن توقعات USGS صحيحة فإن الاحتياطي المتوفر في العالم بين اليوم وعام 2030 لن يكون التقدير التقليدي الحالي البالغ تريليون برميل، بل 2.602 مليار برميل على الأقل أو 355 مليار طن متري.

الاستهلاك

إن معرفة كم من الوقت سيستغرق العالم لاستهلاك هذه الكمية من النفط، أو لإيجاد بديل أرخص أو أكثر صداقة للبيئة، تعتمد على سرعة استهلاكنا للنفط. إن الرقم الذي تقدمه المجلة الإحصائية BP عن الاحتياطي العالمي المثبت والبالغ 1.048 تريليون برميل تعادل حوالي 143 مليار طن متري. وحسب معدلات الاستهلاك الحالي (استهلاك سنة 2002 البالغ 75.7 مليون برميل في اليوم أو 3.52 مليار طن متري في السنة) تكون نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج (R/P) 40.6 سنة. واستناداً إلى التقديرات الرئيسية للنشرة الإحصائية لشركة BP، فإن لدينا من النفط ما يكفي 40 سنة إذا بقينا على مستوى الاستهلاك الحالي.

ولكن الاستهلاك العالمي مرشح للتزايد، فحسب توقعات إدارة معلومات الطاقة في وزارة الطاقة الأمريكية يمكن أن يصل الاستهلاك عام 2025 إلى 117 مليون برميل في اليوم.

من الناحية النظرية المحض يمكن للمرء أن يقول أن معدل الاستهلاك بين الآن وعام 2030، وهو الإطار الزمني لتقرير USGS، قد يتطلب معدل استخدام سنوي يصل إلى 100 مليون برميل في اليوم أو 4.65 مليار طن متري في السنة. وإذا بقي الاحتياطي على حاله فسينضب النفط في غضون 30 سنة. أما إذا صحت تقديرات USGS عن الموارد بصفتها احتياطي فسيكون لدينا من النفط ما يكفي لمدة 76 سنة.

لابد من الاعتراف أن سجل أرقام التنبؤ طويل الأجل بالطاقة لا يركن إليه. فقد تنبأ تقرير حدود النمو الصادر عن نادي روما عام 1972 بأنه إذا استمر استهلاك النفط على نفس الوتيرة التي كان عليها عام 1972 ولم يزدد الاحتياطي العالمي فإن موارد العالم من النفط ستنضب بحلول عام 2003! وحتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، مع تزايد الاحتياطي 5 أضعاف، توقع نادي روما أن يتم استهلاك كل موارد النفط في العالم بحلول عام 2022. ولحسن الحظ لم يصح هذا التنبؤ، رغم أن حجج نادي روما ربما ساعدت في التحفيز على كبح الهدر - ولاشك أننا أصبحنا أكثر كفاءة في استخدام الطاقة خلال الثلاثين سنة الماضية. ولكن ربما يكون الميراث الأكثر ديمومة لنادي روما هو أنه غير طريقة تفكيرنا في موارد الطاقة إجمالاً وفي النفط على وجه الخصوص.

فالافتراضات التقليدية لإنتاج الطاقة تميل إلى اعتبار موارد الطاقة محدودة أي قابلة للقياس. ولكن وضع إطار زمني اعتماداً على هذه الحسابات أمر بالغ التعقيد بسبب التطورات التقنية. فقد يكون من الأفضل لنا النظر إلى الموارد على أنها هرم مدفون في الأرض، حسب الصورة التي رسمها بيتر مكاب من USGS. أما معرفة المقدار الظاهر من الهرم فوق الأرض وقياسه فهذا أمر يتبدل مع الوقت. ومع التطور التقني يمكن كشف المزيد من الهرم. وهذا لا يعني بالضرورة أن الموارد لانهائية، بل يعني فقط أن هناك حدوداً لقدرتنا على قياس هذه الموارد.

الشيء الأساسي أن العالم يمتلك من النفط أكثر مما نعتقد إجمالاً. ولكن المقدار الذي سيتم إنتاجه من هذا النفط يعتمد إلى حد بعيد على نماذج

الاستهلاك وعلى المقدار الذي يدفعه العالم من أجل استخراج النفط الموجود ولكن غير المصنف على أنه احتياطي مثبت.

كيف يستخدم النفط

يعتمد دور النفط في المستقبل على كيفية استخدامه. وتعتبر الولايات المتحدة متميزة في هذا المجال. إجمالاً يستخدم سكان العالم البالغ عددهم 6.4 مليار نسمة وسطياً ثلث طن متري من النفط سنوياً (حوالي 0.36 مليون طن من البترول المكافئ عام 2002). وباستثناء الولايات المتحدة، فإن البلدان المصنعة الكبرى تستخدم حوالي 10 أضعاف هذا الرقم العالمي الوسطي. وتستخدم الولايات المتحدة أكثر من 20 ضعفاً منه. وهذا يعني أن الولايات المتحدة، رغم كونها من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، هي البلد الأكثر استهلاكاً الأكثر استيراداً بلا منازع، حيث تستورد أكثر من نصف استهلاكها اليومي من النفط.

إن استهلاك أمريكا الكبير واعتمادها على النفط المستورد له تبعات عميقة في عدة اتجاهات. فهو يجعل الولايات المتحدة المسؤولة الأولى عن التلوث الناجم عن الطاقة عموماً وعن النفط بوجه خاص. وبالمعنى السياسي فإن هذا يثير مخاوف الولايات المتحدة حيال أمن الطاقة لديها، وهو ما أدى إلى تعايش غريب بينها وبين السعودية، أكبر بلد مصدر للنفط في العالم.

ويمكن تقسيم النفط الذي تستهلكه البلدان المصنعة إلى ثلاثة فئات أساسية: فيول لمصانع الكهرباء، نواتج تكرير وسطى لوسائل النقل، وكيروسين للطائرات.

وهناك ثلاثة أنماط من المستهلكين الكبار: الصناعة والسكان والنقل.

ففي عام 2000 استهلكت الصناعة 1.2 مليار طن متري من البترول المكافئ من إجمالي استهلاك الطاقة في مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولاسيما في الدول المصنّعة. وشكل النفط 38% من هذه الكمية أي حوالي 460 مليون طن من البترول المكافئ. وفي غضون ذلك ساهم الغاز الطبيعي ولاسيما في اليابان وكورية الجنوبية في خفض الاعتماد على النفط في توليد الكهرباء.

كما شكل النفط حوالي 22% من الطاقة التي استخدمها السكان عام 2000. ومع المستوى الفعلي لإجمالي استهلاك السكان البالغ حوالي 260

مليون طن من البترول المكافئ عام 1990 وعام 2000، تشير الدلائل إلى أن هذا النمط من الاستهلاك بلغ ذروته.

أما الاستخدام الأكبر للنفط فهو في مجال النقل. ففي عام 2000 استهلكت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1.22 مليار طن من البترول المكافئ على سياراتها وطائراتها وشاحناتها وسفنها، علماً أن النفط يشكل 97% من هذا الطلب (حيث شكل الغاز 2% منه والكهرباء 1%). وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شمال أمريكا مسؤولة عن 65% من هذا الطلب تليها المنظمة في أوروبا (30%) وفي المحيط الهادي (13%). وكان استخدام الولايات المتحدة للنفط من أجل وسائل النقل أكبر بكثير من باقي الدول المصنعة. وقد كان الغاز الطبيعي من المؤشرات الممكنة للمستقبل حيث اخترق سوق النقل بنسبة 3.3% في أمريكا الشمالية مقابل فقط 0.2% خارجها. ولكن في حين كانت الكهرباء مسؤولة عن 1.8% من سوق المنظمة في أوروبا وعن 1.5% في سوق المنظمة في منطقة المحيط الهادئ فإنها لم تتجاوز 0.1% من سوق المنظمة في شمال أمريكا.

إن اعتماد العالم على النفط من أجل وسائل النقل مرشح للاستمرار خلال بضع السنوات القادمة. ففي حين يتم تصنيع المركبات الهجينة، أي التي تستخدم النفط إلى جانب الكهرباء، لتحسين كفاءة الوقود، فإن التحدي الحقيقي يكمن في الاستغناء التام عن النفط. لقد تم تصنيع خلايا الوقود ولكن استخدامها الواسع في السيارات يحتاج إلى حوالي 10 إلى 15 سنة من الآن. كما أن تزويد خلايا الوقود نفسها بالوقود لا يزال يعتبر مشكلة. قد يتحول الهيدروجين إلى وقود للخلايا ولكن يجب الإشارة إلى أن الإنتاج الحالي للهيدروجين يتطلب استهلاكاً كبيراً من الغاز الطبيعي. وحتى لو تحولت الولايات المتحدة وبقية الدول المصنعة، لأسباب بيئية على الأقل، بسرعة إلى وسائل نقل تعتمد خلية الوقود، فسنكون مخطئين إذا اعتقدنا أن أسواق السيارات الجديدة في الهند والصين ستفعل الشيء نفسه.

ما هي التبعات الأمنية للاعتماد على النفط؟

تعتمد التبعات الأمنية للاعتماد على النفط إلى حد بعيد على الموقع الذي ننظر منه إلى هذه المشكلة: من موقع المنتج أو من موقع المستهلك.

قضايا الأمن من موقع المنتج

إن استمرار الاعتماد العالمي على النفط بالنسبة للكثير من المنتجين أمر جيد لأن النفط هو المورد المالي الرئيسي للحكومة. وهذا يصح أكثر ما يصح على دول منظمة أوبيك ولاسيما السعودية وليبيا ونيجيريا وفنزويلا. ولكنه يصح أيضاً على منتجين من خارج أوبيك مثل عمان وبروناي واليمن وكازاخستان وأذربيجان.

وهناك بعض الدول في أوبيك تعتمد على إيرادات النفط الخام أقل من غيرها، إما لأنها نجحت في تنويع مصادر إيراداتها إلى الغاز (قطر والجزائر) أو لأنها وفرت في الماضي من أرباح النفط ما يمكن أن تستخدمه في التنمية القومية العامة (الإمارات العربية المتحدة والكويت). كما أن هناك دول مثل إيران تمتلك اقتصاداً منوعاً بالأساس. فبالنسبة لهذه الدول تشكل إيرادات النفط مصدراً مهماً لتمويل الحكومة ولكن النفط هو واحد من محركات نمو الاقتصاد.

ومن الشائع أن الحكومات المنتجة للنفط (سواء كانت في منظمة أوبيك أم لا) لها مصلحة في زيادة إيراداتها النفطية إلى الحد الأقصى. ولكن هناك جدل كبير حول ما إذا كان هذا الهدف يتحقق على نحو أفضل بزيادة الدخل الحالي إلى الحد الأقصى أم بوضع سياسات يمكن أن تزيد الدخل إلى حدود قصوى خلال فترة من الزمان تمتد عقداً أو عقدين.

إجمالاً، يميل معظم المنتجين إلى سياسة الأمد القصير. فالحصول على إيراد نفطي يكفي متطلبات الموازنة لهذه السنة دون إلحاق الأذى بمتطلبات السنة التالية هو دائماً العامل الأهم بالنسبة لهذه الدول. ولكن قد تكون الصدمتان الكبيرتان في أسعار النفط في السبعينيات قد غيرت في تفكير هذه الدول. الصدمة الأولى جاءت بعد أن فرض المنتجون العرب حظراً على مبيعات النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا لأن هذه البلدان ساعدت إسرائيل في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973. والصدمة الثانية جاءت بعد الثورة الإيرانية عام 1979.

منذ حظر النفط العربي عام 1973 ظلت فكرة استخدام النفط كسلاح سياسي تشغل البال. ولكن الوضع تغير بعمق بسبب العديد من التيارات الحديثة. الأول أن الدول المنتجة نفسها (باستثناء أبو ظبي التي لم تظهر أبداً أية ميول راديكالية) وجدت أن احتياطها المالي الذي كان كبيراً بدأ ينكمش إلى حد أنه لا يمكنه أن يغطي النفقات الحكومية الروتينية لأكثر من بضعة أشهر. والثاني أن عدد سكان هذه الدول ازداد بشكل كبير لدرجة باتت هذه

البلدان معها بحاجة إلى مزيد من الإيرادات لتمويل الخدمات الأساسية والرواتب الحكومية. والثالث أن أسعار النفط (حتى وإن بدت مرتفعة اسمياً) أدنى بالمعنى الفعلي من مستويات أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بسبب التضخم وتذبذب العملة. أما الرابع فهو أن كل الدول الرئيسية المستهلكة للنفط تقريباً بنت مخازن استراتيجية لمواجهة أي انقطاع مؤقت في توريد النفط.

هذا لا يعني أن أي حظر للنفط أو انقطاع في توريده لن يؤدي إلى رفع الأسعار. ولكن يعني أن الدول المنتجة نفسها سوف تعاني الشيء الكثير أيضاً. فحظر تصدير النفط الذي أعلنه صدام حسين من جانب واحد في نيسان/أبريل 2002 تم التغلب عليه بسهولة بزيادة إنتاج الدول الأخرى، فيما بقي العراق يعاني من عواقب قراره. وبصرف النظر عن المسؤول فإن الدول المنتجة تحتاج لإيرادات النفط لتغطية التكاليف اليومية للحكومة. وكنتيجة لاعتمادها على النفط يجب على هذه الحكومات أن تبقى على توافق مع المستهلكين لضمان تسويق نفطها. واليوم هناك علاقة عمل أفضل بكثير بين أوبيك وIEA، منظمة رقيب الطاقة لمستهلكي النفط الكبار في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي مقرها باريس.

قضايا الأمن من موقع المستهلك

بالنسبة للدول المستهلكة هناك قضية اقتصادية مشابهة - وقضية عسكرية أيضاً. فبالمعنى الاقتصادي الإجمالي يلعب النفط دوراً مهماً في الدول المستهلكة ولكنه ليس الدور المحوري في الاقتصاد.

فقد يسبب انقطاع توريده لفترة طويلة ارتفاعاً كبيراً بالأسعار، ولكن معظم البلدان الصناعية حصنت نفسها إلى درجة ما ضد مثل هذه الحالات عبر فرضها ضرائب عالية على الطاقة. عندما يدفع لمنتجي النفط سعراً أقل بكثير من السعر الذي يدفعه المستهلك، فإن التأثير على هذا الأخير يعتمد على ما إذا كانت الحكومة ستزيد الضرائب لمماشاة ارتفاع الأسعار أم ستتخلى عن جزء من حصتها.

إن نقص توريد النفط يمكن أن يضر فعلاً بالاستخدام العسكري له. فالجيش الذي يعمل على النفط لا يزال في بداية عملية طويلة لاستبدال النفط بوقود آخر مثل الغاز الطبيعي المضغوط لتسيير دباباته وشاحناته. ورغم أن السفن البحرية يمكن أن تستخدم محركات تعمل على الطاقة النووية فإن الطائرات الحربية تعمل على النفط. إن الحصانة ضد أو محاربة انقطاع

التزويد بالوقود لا تزال قضية هامة اليوم كما كانت خلال الحرب العالمية الثانية.

ونظراً إلى اعتمادها على النفط - سواء كوقود رئيسي أو كمصدر رئيسي للإيرادات - فإن حكومات الدول المنتجة والمستهلكة تجري حواراً عنيفاً نوعاً ما ومنتظماً. لقد توترت العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة بسبب أحداث أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية، التي قام مواطنون سعوديون بالأدوار الرئيسية فيها، وكذلك بسبب تضارب وجهات النظر حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومع ذلك فقد اثنت واشنطن على السلطات السعودية لدورها في زيادة صادراتها النفطية لمواجهة النقص الفعلي أو الموهوم في توريد النفط خلال أزمة احتلال العراق للكويت عام 1990 - 1991 والوضع غير المستقر خلال التحضير للحرب على العراق، وعندما تراجع الإنتاج الفنزويلي في أواخر عام 2002 وأوائل عام 2003 نتيجة إضراب عمال النفط لأسباب سياسية.

وفي حزيران/يونيه من عام 2004 أقنع وزير النفط السعودي علي النعيمي زملائه الوزراء في منظمة أوبيك برفع سقف الإنتاج الإجمالي للمجموعة بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً لتخفيض أسعار الخام التي هددت بضرب التوسع الاقتصادي العالمي.

ما هي التبعات البيئية للاعتماد على النفط؟

يؤثر النفط على البيئة بطريقتين رئيسيتين. يساهم في إصدار ثاني أكسيد الكربون؛ ويعتبر إصدار هذا الغاز السبب الرئيسي لارتفاع حرارة الأرض. كما يساهم النفط في تلوث البيئة بما في ذلك المطر الحمضي وضباب المدن وتلوث البحار والحد من التنوع الحيوي وتدهور مختلف النظم البيئية.

ويؤثر استثمار الموارد النفطية على المناظر الطبيعية وعلى النماذج الزراعية وعلى السياحة. باختصار، إن استخراج واستخدام النفط ينعكس على الفعالية والصحة البشرية بشكل كبير. فاستخدام الطاقة عموماً والبترول على نحو خاص ساهم إلى حد بعيد بالتنمية الاقتصادية الواسعة وأعطى نتائج إيجابية على صحة الإنسان وسعادته؛ ولكن الطاقة والنفط ساهما أيضاً في التلوث الذي أضر بالصحة وأدى إلى تدهور بيئي محلي، ومن خلال رفع درجة حرارة الأرض، ربما يساهم في خلق عواقب وخيمة على التنمية في الكثير من مناطق العالم أو في معظمها.

ويمكن النظر إلى قضية غاز ثاني أكسيد الكربون في قسمين. الأول هو قضية ارتفاع درجة حرارة الأرض؛ الثاني هو التوزيع غير المتساوي لإصدار هذا الغاز في أرجاء العالم. ثمة منذ أوائل عام 2004 القليل من المنظمات العلمية في العالم التي تواصل الشك في نتائج الفريق الدولي التابع للأمم المتحدة حول تغير المناخ (التي تضم أفكار حوالي 2500 عالم) بوجود علاقة بين زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون في الفضاء وتغير شروط الطقس.

حتى أن هناك الكثير من الشركات، بما في ذلك شركات عملاقة مثل BP وشل، تجادل في أنه إما أن يتم قبول ارتفاع درجة حرارة الأرض كأمر واقع، أو يجب، من باب الحيطة، اتخاذ إجراء للحد من إصدار هذا الغاز.

إن النتيجة القائلة إن البشر يساهمون في رفع درجة حرارة الأرض من خلال إصدار ثاني أكسيد الكربون الأمر الذي يؤدي إلى ما يدعى تأثير البيت الزجاجي، كانت الدافع وراء بروتوكول كيوتو لعام 1997. وتنوي هذه الاتفاقية تقديم برنامج عملي للعالم بحلول عام 2010 لتحقيق الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة في اتفاقية إطار العمل بشأن تغير المناخ، أي بالتحديد الحد من إصدار ثاني أكسيد الكربون العالمي بنسبة 7% عن مستواه عام 1990.

الجدول 5

الضريبة على البنزين الخالي من الرصاص (الفصل الرابع من 2001)

)

المكسيك	13
الولايات المتحدة	26.5
سويسرا	64.9
هنغاريا	65.4
تركيا	68.9
هولندا	72.6
النرويج	75
فرنسا	75.3
ألمانيا	76.2
المملكة المتحدة	78.9

IEA

إن تطبيق بروتوكول كيوتو يبقى بؤرة الجهود العالمية لمحاربة ارتفاع درجة حرارة الأرض. ولكن تبقى هذه الجهود عاجزة بسبب رفض الولايات المتحدة المصادقة على هذا البروتوكول. ففي عام 2001 انسحبت أمريكا

بقيادة بوش من المشاركة في البروتوكول قائلة إنه يسبب ضرراً كبيراً للاقتصاد الأمريكي في حين يعفي المراكز السكانية الكبرى مثل الصين والهند.

إن مسؤولية أمريكا عن تزايد ثاني أكسيد الكربون في العالم يبقى مصدر خلاف كبير، وليس أقل الأسباب أن تركيز إدارة بوش على الاستثناءات التي أمنتها الصين والهند يغفل المساهمات النسبية لهذين البلدين. فقد قلصت الصين والهند من إنتاج ثاني أكسيد الكربون بين 1995 و1999 بنسبة 10%، في حين زادت الولايات المتحدة من استهلاكها بنسبة تزيد عن 6%.

يمكن للولايات المتحدة أن تتصرف بطرق عدة. إحداها أن تزيد الضريبة على الكازولين. فمن شأن ذلك أن يقلل استهلاك السيارات ويصلح الاختلال المتمثل في أن أمريكا التي لا يشكل عدد سكانها سوى 4% من سكان العالم، مسؤولة عن 20% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم.

وفي موضوع الضرائب على الكازولين فإن الولايات المتحدة متأخرة عن زملائها في الدول المصنّعة (الجدول 5). حتى تركيا، التي لا يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي سوى 605 2 دولارات أو أقل من نظيره الأمريكي، البالغ 895 35 دولارا، بثلاث عشرة مرة (وفقاً لأرقام عام 2002)، ترى أن بمقدور مستهلكيها أن يدفعوا ضريبة كازولين أعلى من المستهلك الأمريكي بمرتين ونصف. علماً أن سكان الريف في تركيا ليسوا أقل اعتماداً على السيارات في التنقل من نظرائهم الأمريكيين.

وفي حين يمكن للمرء أن يجادل في أن رفع الضرائب يرتب بالضرورة عواقب سياسية، يبقى السؤال: هل من الضروري فرض المزيد من الضرائب على استخدام النفط لتحاشي عواقب بيئية أشد أم أن الولايات المتحدة يمكن أن تسعى لتحسين سجلها السيئ في إصدار ثاني أكسيد الكربون عبر تبني مقاربة بديلة مثل اعتماد قانون أكثر صرامة حول نواتج حرق الوقود.

الخلاصة: ثمن النفط

يبقى النفط مادة مهمة للتنمية عموماً وحيوية للنقل بشكل خاص. ومع الوقت لابد أن يتغير هذا ولكن ذلك اليوم ربما لا يزال بعيداً عشرات السنين. هناك

ما يكفي من الوقود لتلبية المتطلبات الحالية، ولكن مقابل ثمن لابد من دفعه. وهذا الثمن يقدر بالمال. وفي حين أن هناك قناعة عامة بأن المستهلك الأمريكي لا يستطيع أن يتحمل زيادة في نفقات النفط فإن بقية الدول المصنّعة الذي يستهلك من النفط أكثر بكثير من الولايات المتحدة ولكن بفعالية أكبر، وجدت أن مستهلكيها يستطيعون تحمل نفقات أعلى من أجل هذه المادة الحيوية. إلى ذلك تبقى التكلفة الحالية عالية نسبياً. وحتى مع وصول سعر النفط إلى مستوى 50 دولار للبرميل (بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي) في تشرين الأول/أكتوبر 2004 فإن السعر الحقيقي (بعد حساب التضخم) لم يتجاوز 60% من أعلى سعر وصل إليه النفط عام 1980 -1981. كما أنه مع ارتفاع الدخل في الولايات المتحدة خلال ربع القرن الأخير فإن ما تصرفه الأسرة على الكازولين تقلص بشكل كبير.

هل ستتمكن الولايات المتحدة أو المستهلكون في بقية أنحاء العالم من الاعتماد على النفط الرخيص نسبياً خلال بضع السنوات أو العقود التالية؟ يعتمد ذلك على عوامل عديدة بما فيها حالة الاقتصاد العالمي وتعرضه لأعمال إرهاب اقتصادي أو سياسي. ولكن لا خوف من نقص الإمداد بالبترول. ولكن لابد لنا أن نخشى من العواقب البيئية لفرط استخدام النفط بين الآن وحقبة ما بعد النفط.

4 - شركات النفط وسوق النفط العالمية

كاترين استيفان

تختلف شركات النفط في القرن 21 كثيراً عن شركة ستاندرد أويل لصاحبها جون د. روكفلر التي سيطرت على الصناعة في القرن التاسع عشر. شركات النفط الحكومية اليوم مثل شركة أرامكو السعودية وبتروتشاينا الصينية تأتي على رأس كبرى الشركات في العالم. وقد حافظت شركات النفط الخاصة الأمريكية والأوروبية، رغم تناقص عددها، على قدرتها التنافسية عبر إجراء سلسلة من الاندماجات التي بدأت في أواخر تسعينيات القرن الماضي.

يتناول هذا الفصل شركات النفط الخاصة والحكومية وبنية سوق النفط العالمية ويشرح كيف يتم شراء النفط وبيعه في السوق العالمية. كما يناقش الميل المتنامي لدى شركات الغاز والنفط للاستثمار في تأسيس سمعة طيبة في مجال المسؤولية المشتركة.

التغيرات في صناعة النفط العالمية

سيطرت الأخوات السبع على صناعة النفط خلال معظم القرن الماضي، والأخوات السبع مجموعة مكونة من ثلاث شركات نفط عالمية هي اكسون و BP والملكية الهولندية (شل)، وأربع شركات أمريكية كان لديها احتياطي كبير من النفط في الشرق الأوسط هي شيفرون وتكساكو وغولف وموبيل. وقد نشأ

معظم هذه الشركات من حل ستاندرد اويل عام 1911 بقرار من المحكمة العليا.

وقد أطلق على هذه الشركات اسم "الكبار" لأن كل منها بمفرده كان كبيراً بما يكفي للتأثير على أسعار الوقود وتزويد العالم بها، ويعمل في أكثر من بلد. وكانت هذه الشركات فعالة في جميع مراحل عملية إنتاج النفط: من التنقيب عن النفط الخام إلى تكريره وتوزيعه.

واليوم تغيرت بنية صناعة النفط، الأمر الذي يعود في جزء كبير منه إلى التأرجحات العنيفة في أسعار النفط العالمية وزيادة المنافسة من شركات النفط الوطنية العملاقة (NOC) والشركات الصغيرة المستقلة. وهناك سبب رئيسي لإعادة الهيكلة هو ضعف أداء سوق البورصة بالنسبة للصناعة والحاجة إلى النمو. لقد أصبح النمو العضوي من خلال اكتشاف حقول نفط جديدة أكثر صعوبة ومغامرة بشكل أصبح الحصول على المعلومات هو السبيل إلى الأمام. لقد كانت الموارد الطبيعية تحت سيطرة شركات النفط الوطنية التي برزت كقوة جديدة. وقد شهد هذا القطاع اندماجات عديدة في أواخر التسعينيات وصولاً إلى عام 2002، شتتت الأخوات السبع وجعلت منهم خمسة "عمالقة" متحدين يعرفون اليوم باسم الخمسة الكبار.

ويمكن قياس حجم هذه الشركات بطريقتين رئيسيتين. الأولى بالنظر إلى رأس مال الشركة بسعر السوق أو قيمة السوق وهي طريقة تكشف قيمة الشركة بنظر المستثمرين وبالتالي النفوذ الاقتصادي الذي تحققه الشركة. ويتم حساب رأس المال بسعر السوق بضرب عدد الأسهم غير المدفوعة بسعر السهم الحالي في السوق.

والطريقة الثانية هي بالنظر إلى الاحتياطيات. فعلى شركات النفط المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم تقريراً كل سنة إلى هيئة تبادل الأوراق المالية في أمريكا، وهي الهيئة القانونية لقطاع الأوراق المالية. ويبين هذا التقرير للشركاء حجم النفط والغاز الطبيعي الذي تكون الشركة واثقة من قدرتها على إنتاجه.

شغلت التصنيفات التي تعتمد على الاحتياطي الصفحات الأولى في الجرائد الإخبارية عام 2004 عندما اعترفت شركة شل أنها بالغت في تقدير احتياطيها المثبت. وقد طرح هذا الاعتراف موضوع صياغة تقارير الاحتياطي رغم أن الشركات الكبرى الأخرى لم تحذ حذو شل في إعادة تقدير الاحتياطي الخاص بها.

هنـاك تصـنيفان رئيسـيان يعتمـدان علـى الاحتيـاطي: المثبـت والمحتمـل. الاحتياطي يدل المثبت على حجم النفط الذي يمكن استخراجه "بنسبة معقولـة من اليقين" من مخازن معروفة وفي ظل الشروط الاقتصـادية وطـرق العمل والقوانين الحكوميـة الحاليـة وذلـك وفقـاً لجمعيـة مهندسـي البتـرول (SPE). وقـد أعطـت هـذه الجمعيـة نسـبة 90% مـن اليقـين للاحتيـاطي المثبـت ويمكـن أن يكـون الاحتيـاطي المثبت مستثمراً أو غير مستثمر Develop. ويطلب من كل الشركات المسجلة فـي بورصـة نيويـورك أن تقـدم تقريـراً عـن الاحتيـاطي المثبـت مـن الغـاز والـنفط فـي ملفاتها.

أما الاحتياطي المحتمل فهو الاحتياطي غير المثبت والذي يرجح عدم اسـتثماره. وتشـير جمعيـة مهندسـي البتـرول بـأن احتمـال أن تكـون الكميـات المستثمرة تساوي أو تزيد مقدار الاحتيـاطي المثبـت زائـد المحتمـل هـو 50% على الأقل.

وهناك فئة ثالثة هي الاحتياطي الممكن، وهو يدل علـى احتيـاطي غيـر مثبت تظهر الدراسات أن إمكانية استثماره أقل من الاحتياطي المحتمل.

ويعتمـد المسـتثمرون علـى تقـدير احتيـاطي شـركة الـنفط لقيـاس القيمـة المستقبلية لها. ويجب أن تتماشى طريقة الشركة في حسـاب هـذه الاحتياطيـات مـع المبـادئ العامـة لـ SEC. وفيمـا يلـي لمحـة عـن أكبـر خمـس شـركات عامـة اعتمـاداً علـى عوامـل مثـل رأس المـال بسـعر السـوق، والـدخل الصـافي لعـام 2003، وإنتـاج عـام 2003. (ملاحظـة: يسـتخدم تعبيـر "برميـل نفـط مكـافئ بـاليوم" لمعـايرة إنتـاج الغـاز الطبيعـي بإنتـاج الـنفط، وبـذلك تسـتطيع الشـركات استخدام رقم واحد بدلاً من رقمين).

شركات النفط الكبرى

: هي أكبر شركة نفط مشهرة في العالم، وهي نتيجة اندماج قيمته 80% مليار دولار بين شركتي اكسون وموبيل فـي الولايـات المتحـدة عـام 1999. وتمتلـك الشركة أكبر قاعدة موارد للطاقة بين الشركات النفطية غير الوطنيـة. ويسـمح لها نطاق عملياتها الشاسع - من التنقيـب والإنتـاج إلـى التكريـر والتسـويق إلـى الصناعات البتروكيماويـة - بـأن تغتنم فرص الاستثمار فـي كـل أنحـاء العـالم. ويتطلب عملها النهائي (البيع بالتجزئة والتكرير) من الـنفط أكثـر ممـا تسـتطيع الشـركة إنتاجـه. وهـذه الحقيقـة تجعلهـا كغيرهـا مـن كبريـات الشـركات مشـترٍ صافٍ للنفط الخام في السوق.

2004: 316.5 مليار دولار

2003: 21.5 مليار دولار، بزيادة إلى 87.7% كل سنة

2003: حوالي 4.2 مليون برميل نفط مكافئ باليوم، بنقص 1% بالسنةP[1]. وكما هو حال غيرها من شركات النفط، فقد قصّر نمو الإنتاج عن تلبية طلب السوق.

BP : بدأت BP نشاطها الاندماجي بدمجها شركة أموكو التي مقرها الولايات المتحدة عام 1998 وشركة أركو عام 1999. وفي عام 2003 دخلت BP في السوق الروسية موافقة على دفع 6.8 مليار دولار مقابل 50% من أسهم شركة TNK-BP، وهي شركة كبرى حديثة العهد جمعت الممتلكات الروسية لشركة TNK وشركة سيدانكو وشركة BP.

2004: 215.3 مليار دولار

2003: 10.3 مليار دولار، بزيادة 50% بالسنة

2003: 3.6 مليون برميل نفط مكافئ يومياً، بزيادة 3% بالسنة. ومن المتوقع زيادة الإنتاج 22% مرة أخرى عام 2004 مع إضافة مساهمة *TNK-BP* البالغ قدرها 500 ألف برميل نفط مكافئ يومياًP[2].

): وهي ناتج اندماج شركتين هما الملكية الهولندية لبترول الأراضي المنخفضة وشركة شل للنقل والتجارة في المملكة المتحدة. وبالرغم من أنها تعمل كشركة واحدة إلا أن نظام ملكية الأسهم فيها مختلف عنه في اكسون موبيل. ويعتبر هذا العملاق الهولندي الإنكليزي ثالث أكبر شركة نفط مسجلة في العالم حسب قيمة السوق. ففي عام 2004 أدهشت هذه الشركة المستثمرين عندما أعلنت أنها بالغت في تقدير احتياطيها من البترول المثبت وأنها ستقطع 3.9 مليار برميل من النفط المكافئ من قاعدة احتياطها النفطي. كما اعترفت الشركة بأنها بالغت في قاعدة احتياطيها منذ عام 1996، هذه الأخبار التي أرغمت رئيس الشركة السير فليب واتس على الاستقالة. وكانت هذه الشركة أقل نجاحاً في استبدال احتياطيها وهي تمتلك أدنى مستوى من الاحتياطي قياساً بالخمسة الكبار.

2004: 108.5 مليار دولار

2003: 12.5 مليار دولار بزيادة 32.7% بالسنة

2003: 3.9 مليون برميل نفط مكافئ باليوم، بنقص 2% بالسنةP[P(3)].

توتال: تعرف اليوم باسم توتال، نشأت الشركة من خلال اندماجين: الأول بين توتال الفرنسية وبتروفينا البلجيكية، فتأسست شركة توتالفينا؛ والثاني في آذار/مارس 2000 بين توتالفينا وإلف أكويتين الفرنسية. وقد كان النمو ملمحاً أساسياً في استراتيجية الشركة. وعلى خلاف أندادها حققت هذه الشركة الحجوم المتوقعة ونمو الإنتاج المعلن عنه خلال عام 2005.

2004: 127.5 مليار دولار

2003: 8.8 مليار دولار بزيادة 41% بالسنة

2003: 2.53 مليون برميل نفط مكافئ باليوم بزيادة 4% بالسنةP[P(4)].

: اندمجت شيفرون مع تكساكو لتشكلا معاً ثاني أكبر شركة في الولايات المتحدة حسب رأس مال لشركة بسعر السوق وباحتياطي مثبت قدره 12 مليار برميل من لنفط المكافئ. وهي رابع أكبر شركة في العالم اعتماداً على الاحتياطي النفطي وعلى الإنتاج البالغ 2.5 مليون نفط مكافئ باليوم. ولم تعط الشركة أي تقديرات ثابتة للنمو في الإنتاج بل تظهر ثباتاً في الإنتاج خلال عام 2005. (في أيار2005 اختصرت الشركة اسمها إلى شيفرون).

2004: 112.1 مليار دولار

2003: 7.2 مليار دولار بزيادة 539% بالسنة

2003: 2.5 برميل نفط مكافئ باليوم عام 2003 بنقص 3% بالسنةP[P(5)].

وإلى جانب الخمسة الكبار تأتي شركة **كونوكو فليبس** بالمرتبة السادسة. وقد أدى اندماج شركة كونوكو عام 2002 مع شركة فليبس بيتروليوم لظهور ثالث أكبر شركة في الولايات المتحدة وسادس أكبر شركة في العالم من حيث الاحتياطي.

2004: 57.7 مليار دولار

2003: 7.8 مليار دولار بزيادة 83.7% بالسنةP[6]P

2003: 1.6 مليون برميل نفط مكافئ بزيادة 49% بالسنة P[7]P

إن إنتاج النفط والغاز في تراجع. ومن المتوقع أن لا تحدث زيادة على إنتاج 2004.

إلى ذلك فإن الشركات الروسية الجديدة مثل لوك أويل ويوكوس وسيبنيفت قد اندمجت مشكلة وزناً معدلاً للخمسة الكبار. ورغم أن هذه الشركات صغيرة نسبياً فإنها تمتلك احتياطي كبير ومستويات إنتاج عالية وهي شركات خاصة بشكل تام أو جزئي. وقد صدرت روسية 47.19 مليون طن متري (4 مليون برميل يومياً من النفط الخام إلى الغرب في الربع الأول من عام 2004 بزيادة 18.1% بالسنة).

ولكن في أواخر عام 2003 بدأ الكرملين بممارسة الضغط على شركة يوكوس وبدرجة أقل على شركة سيبنيفت، وهما شركتان انبثقتا من عملية الخصخصة الروسية في التسعينيات. وقد شكلت أفعال الكرملين تهديداً على نمو هاتين الشركتين. وقد أدت محاولة التخفيف من ضغوط الإفلاس وتغطية الضرائب المتراكمة إلى بيع Yuganskneftgaz، الفرع الذي أنتج 60% من ناتج يوكوس. ومع ذلك فإن الهجوم على يوكوس واجه نقداً واسعاً على أنه المسؤول عن الركود الاقتصادي الأخير في روسيا.

بناء الاحتياطيات

إن التحدي الرئيسي الذي تواجهه هذه الشركات العملاقة في العقد القادم هو تعويض احتياطياتها للحفاظ على مستويات الإنتاج ولتلبية الطلب العالمي على النفط الذي تقدر وكالة الطاقة العالمية تزايده بحوالي 2 مليون برميل يومياً عام 2004 وهو أكبر ارتفاع من سنة إلى أخرى منذ 1988 ويمكن للشركات

إما أن تعثر على احتياطيات وتطورها بشكل مستقل أو تمتلك الاحتياطيات المكتشفة مسبقاً من قبل شركات أخرى عبر عمليات الاندماج والشراء.

إن تأمين الاحتياطي مهمة دقيقة في البلدان التي تحمي مواردها وترفض التنازل عن السيطرة عليها ولكن عدد البلدان التي فتحت أبوابها للتنقيب الأجنبي ازداد كثيراً في التسعينيات، واليوم نجد أن معظم البلدان منفتحة إلى حدٍ ما. ولكن الوصول محدود إلى الثروة النفطية والغازية في الشرق الأوسط والخليج الذي يضم أكبر احتياطي من النفط في العالم.

فالسعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، تسمح بتطوير الاحتياطيات الغازية ولكن شركة أرامكو السعودية الحكومية هي الوحيدة التي تمتلك حق الوصول إلى الاحتياطي المثبت للمملكة والبالغ 261 مليار برميل، وهو أكبر احتياطي في العالم. ورغم أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى الاحتياطي الكبير للمملكة فإن السعودية واجهت مشاكل في توقيع عقود استثمار الغاز منذ سنتين. فقد أدى فشل العقد، الذي وقعته اكسون موبيل في حزيران/يونيه 2003 بقيمة 25 مليار دولار لتطوير مشروعين رئيسيين في مبادرة الغاز، إلى نسخة ضعيفةP[8]P. إن اكسون موبيل وكل الشركات الأمريكية الأخرى غير موجودة في الصفقات لعدم تمكنها من الوصول مع الحكومة إلى اتفاق على معدلات العائد والوصول إلى مخازن الغاز.

وفي المكسيك، وهي ليست عضو في منظمة أوبيك، تحول النزعة القومية القوية تجاه الموارد دون الملكية المباشرة للممتلكات في مرحلة مبكرة، الأمر الذي لا يروق للرئيس فيسنت فوكس، وهو من مؤيدي السوق الحرة. وقد حبطت مساعيه للسماح بالاستثمار الأجنبي للغاز والنفط في بلاده من أجل زيادة المقدرة على الإنتاج. وفي أواخر عام 2003 أدت خمسة عقود خدمة متعددة إلى تحرير قطاع الغاز في المكسيك، مع الحفاظ على حق الدولة في الإشراف. وكان من المتوقع أن تزيد هذه العقود من الإنتاج وأن تجذب 8 مليار دولار من الشركات الموقعة على عقود الإنتاج مع شركة النفط الحكومية بيميكس للاستثمار في المكسيك. ولكن امتنعت اثنتان من كبريات الشركات خلال الجولة الأولى من المفاوضات بسبب مخاوفها من العقود المحدودة والهوامش الضيقة.

ومع ذلك ستحقق شركة بيميكس زيادة في الإنتاج وإن يكن أقل مما كان متوقع. ويشعر كارلوس موراليس، رئيس أعمال التنقيب والإنتاج في

بيميكس، خلال اعترافه بضرورة إعادة النظر في عقود الخدمة المتعددة، أن عام 2005 سيكون عام البناء وعام 2006 سيكون عام الإنتاج.

شركات النفط الوطنية

يظهر المثال السعودي والمكسيكي أنه رغم كل الجهود التي تبذلها شركات النفط العملاقة لكسب النفوذ والحفاظ عليه فإن الحكومات هي التي تمتلك غالباً من خلال شركات النفط الوطنية السيطرة على الموارد الطبيعية للبلد. إن التنقيب عن النفط وتكريره وبيعه لا يزال في الكثير من البلدان بأيدي الدولة.

وغالباً ما ينظر إلى شركات النفط الوطنية على أنها رمز للسيادة الوطنية والمساهم الأكبر في موازنة الحكومة. وغالباً ما يحاول المسؤولون الحكوميون زيادة إيرادات الشركة الوطنية إلى الحد الأقصى لتجنب الضغوط السياسية. وبالنتيجة فإن الشركة الوطنية عاجزة عن الحفاظ على ما يكفي من مداخلها لتمويل الاستثمارات اللازمة رغم حقيقة أنها تسيطر على الاحتياطي. في نيجيريا مثلاً يأتي أكثر من 80% من إيراد الحكومة من بيع النفط الخام.

وتختلف استراتيجيات شركات النفط الوطنية حسب الدور الذي تلعبه داخل البلد وحسب علاقتها مع الحكومة. والآن يتزايد عدد الشركات الوطنية التي تركز على إنجاز الأداء التجاري ولكنها جاهدت للحفاظ على موقع متقدم من الناحية التقنية. وفي السنوات الأخيرة عمل عدد متزايد من شركات النفط الوطنية على التودد إلى الشركات المستقلة بالإضافة إلى تقنيتها ورأس مالها الاستثماري لتحديث وزيادة قدرتها على الوصول إلى أسواق التصدير.

وقد أثمرت بعض جهودها. ففي ترتيبه لأكبر خمسين شركة طاقة عالمية وفقاً لمؤشر رأس المال بسعر السوق، وجد المركز الاستشاري PFC Energy في واشنطن العاصمة أن شركات النفط الوطنية الآسيوية تحتل الصدارة في إيرادات 2003. وقد جاءت شركة PTT من تايلاند وشركة بيتروتشاينا وسينوبيك من الصين وشركة ONGC من الهند على رأس القائمة. وقد استفادت هذه الشركات من ارتفاع أسعار النفط ومن التحسن الاقتصادي في المنطقة. كما جاءت شركة بيتروبراس من البرازيل في الطليعة أيضاً.

اتفاقات المشاركة بالإنتاج (PSA)

غالباً ما تمتلك شركات النفط الوطنية حقوقاً حصرية في تقديم تنازلات على شكل عقود ملزمة قانونياً مع شركات النفط الأجنبية للتنقيب عن واستثمار جزء من احتياطي البلد. وهذه العقود تندرج تحت مواصفات كثيرة بما في ذلك اتفاقات المشاركة بالإنتاج وعقود المشاركة بالإنتاج، والتي تقوم

الحكومات بمقتضاها بتقديم المنشآت النفطية إلى شركات مستقلة عبر عملية عرض عقود تنافسية رغم أنها تتفاوض معها على أساس ندي.

بينما تقوم الشركة أو مجموع الشركات الأجنبية بتمويل تكاليف التنقيب وتغامر بخسارة استثمارها إذا لم تكتشف النفط. وتكافئ هذه الشركات على مخاطرتها بأن تتلقى حصةً من أي نفط يتم اكتشافه وإنتاجه.

ويمكن للحكومة أن تأخذ حصتها بأشكال عديدة. والطريقة الأكثر شيوعاً هي أن تأخذ علاوة توقيع، أي دفعة مسبقة من الشركة المنقبة عندما توافق على التنقيب عن النفط. وتدفع الشركات علاوة التوقيع بغض النظر عن اكتشاف أو عدم اكتشاف النفط. وتكون هذه الدفعات متناسبة مع القيمة المتوقعة للمشروع وهي وسيلة شائعة لتزويد الحكومة بمنفعة مباشرة مع إظهار التزام ثابت من قبل الشركة.

وإذا اكتشف النفط يمكن للحكومة أن تأخذ حصتها بالاحتفاظ بقسم من إنتاج النفط أو بفرض ضرائب على الإنتاج أو الأرباح أو بالحصول على أتاوات.

مزايا العمل مع شركات النفط الوطنية

إن مشاركة شركة النفط الوطنية أمر أساسي بالنسبة للشركات الأجنبية الراغبة بالوصول إلى الاحتياطي.

ويمكن للشركة الوطنية الحديثة أن تقوم بما هو أكثر من تقليد بنية الربح لشركة النفط العالمية العملاقة. يمكنها أن تضع أهدافاً استراتيجية تتضمن أعمال تجارية وغير تجارية. ويمكنها أيضاً أن تمتلك فهماً واضحاً لكيفية المفاضلة بين هذه الأهداف فقد استخدمت Statoil التي تملك الحكومة النرويجية جزءاً منها مكانتها القانونية الهجينة ليس فقط للوصول إلى الاحتياطي في بلدان أخرى ولكن أيضاً لبناء علاقات بين هذه البلدان وشركات أجنبية أخرى.

مصاعب العمل مع شركات النفط الوطنية

إن غياب الشفافية قد يكون الصعوبة الأكبر في العمل مع شركات النفط الوطنية الحكومية، لأنها ترفض عادة تقديم معلومات ميدانية ومالية، مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية تقييم وتقدير ثروتها المالية.

وتنشأ المشكلة من غياب الشفافية بشأن ما تدفعه الشركة الأجنبية من رسوم وأتاوات شرعية، مما يسمح للشركة الوطنية ولموظفي الحكومة بتحويل الأموال. إن الكشف عن المدفوعات أمر روتيني في البلدان المتطورة، بينما تثير حقيقة كون المدفوعات سرية في الكثير من البلدان النامية المخاوف حول إمكانية التلاعب بالإيرادات. ففي أنجولا مثلاً ضاع أكثر من 4 مليار دولار من إيرادات النفط بين عامي 1997 و2000، وفق تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتشP[9]P.

ويمكن للتمويل أن يكون مشكلة أيضاً. فبعض شركات النفط الوطنية مسؤولة عن تمويل حصتها من التكاليف رغم أنها قد لا تتلقى من الحكومة أموالاً لذلك، الأمر الذي يبطئ عمل المشاريع. وفي أمثلة أخرى أخفق التمويل الحكومي في تحسين الأداء. فقد قدمت الحكومة النيجيرية 400 مليون دولار للاستثمار في مصفاة ميناء هاركورت ومصفاة كادونا خلال السنوات الست الماضية دون أن يحسن ذلك في أدائهما، الأمر الذي أضعف محاولات الحكومة لخصخصة المصافي نظراً إلى أن المستثمرين فقدوا حماسهم بسبب الحالة المزرية للمنشآت المذكورة.

كما تشكل انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات البيئية والاجتماعية صعوبات للمستثمرين. (للمزيد عن هذه القضايا انظر الفصل 7). إن شركات النفط الوطنية وشركات النفط الأجنبية سواء بسواء لا تعمل ما يكفي من أجل الجماعات المحلية الفقيرة المتأثرة بعملياتهم. فقد تحولت هذه الجماعات المحبطة من غياب أية منفعة لها، وأحياناً بسبب الضرر البيئي، إلى العنف ضد الشركات وضد الحكومة. وقد صدر نقد شديد وحتى أفعال معارضة عن بعض الأطراف المعنية مثل المدراء والمستخدمين والموردين والجماعات المحلية. وفي نيجيريا تعترف شركة شيفرون أنها خفضت إنتاجه بحوالي 140 ألف برميل يومياً بسبب أعمال التخريب والاحتجاجات المحليةP[10]P.

وغالباً ما تتم عرقلة الإنتاج بسبب تداعي البنية التحتية والرياح السياسية والتهريب. ولأن الكثير من شركات النفط الوطنية لا تمتلك المال لصيانة معداتها بشكل منتظم فإن إنتاج النفط يكون متقطعاً أحياناً. كما يمكن للمناخ السياسي في البلد أن يؤثر على الإنتاج ففي الجزائر مثلاً تأجل القانون الذي يقوي إنتاج النفط الوطني بسبب احتجاجات نقابات العمال. وكان من شأن هذا القانون أن يبعد شركة سوناتراك الحكومية ويرغمها على منافسة الشركات الأجنبية في تقديم عروض لمشاريع التنقيبP[11]P. وفي فنزويلا

أدى إضراب عمال النفط في أوائل عام 2003 والهادف إلى إسقاط حكومة الرئيس هوغو شافيز، إلى خسارة حوالي 10% من القدرة الإنتاجية للبلادP(12).

يزداد التهريب عموماً عندما يكون أسعار النفط مرتفعة. وغالباً ما تنظم الحكومات دوريات في المياه الدولية بحثاً عن المهربين. وفي نيجيريا تنتشر سرقة النفط الخام من الأنابيبP(13).

إن السياسة الوطنية السليمة لتسعير الوقود تتطلب بشكل طبيعي إلغاء دعم الوقود، ولكن مثل هذا الإجراء يمكن أن يؤدي، وقد أدى بالفعل، إلى انتفاضات محلية. إن خطط الدعم وغياب الانسجام في سعر الوقود مع البلدان الأخرى يمكن أن يؤدي إلى الفساد والتهريب ونفاد المادة من السوق. وقد ازداد تهريب النفط في السنوات الأخيرة من أنغولا إلى الدول الأفريقية المجاورة حيث أسعار الوقود مرتفعة أكثر مما هي في أنغولا، حسب German Technical Cooperation، التي قامت بمسح أسعار النفط في 165 بلداً باستخدام طريقة نموذجية. كما أظهر التقرير أن الكثير من المازوت الإيراني الذي سعره أدنى من سعر الكلفة، تم تهريبه إلى أفغانستان لتعود أرباحه إلى أمراء الحرب المحليينP(14).

وتمثل البيروقراطية عقبة أخرى. إذ تسيطر العديد من مؤسسات الدولة على نشاطات شركات النفط الوطنية، مما يعيق آلية اتخاذها القرارات. وعلى الكثير من المؤسسات أن تأخذ موافقة مسبقة من وزارة الطاقة أو حتى من زعيم البلاد قبل التفاوض أو التوقيع على العقود.

السمعة والمسؤولية المشتركة: الشراكة بين العام والخاص

طالما انتقدت منظمات حقوق الإنسان صناعة النفط بسبب توقيعها اتفاقات مع حكومات لا تحترم حقوق الإنسان. وقد قاد القلق الإضافي بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية السيئة لصناعة النفط إلى اعتبار أن شركات النفط تتحمل قسطاً من المسؤولية عن ذلك بغض النظر عن الحدود الجغرافية. إن طريقة التعامل مع الأزمات تزيد أو تقلل من الأذى الذي يلحق بسمعة الشركات، التي تعتبر من الأصول القيمة "الحساسة".

وللحد من النقد والحفاظ على الربح، تقوم الشركات بالاستثمار فيما اعتبر تقليدياً مجالات عمل غير جوهرية. وتعتبر "التنمية المستدامة"

و"المسؤولية المشتركة" من التعابير الرائجة التي تستخدمها الشركات لوصف هذا النوع من النشاطات.

فمثلاً، تخطط شركة شل للاستثمار في مشروعي تنمية مستدامة في نيجيريا. إذ ستقوم الشركة بمنح 15 مليون دولار لتمويل مشروع زراعي و3.4 مليون دولار لمشروع مكافحة الملاريا ووفيات الأطفال. وسيحظى كلا المشروعين بمساعدة من وكالة التنمية الدولية الأمريكية. كما ساهم المشروع المشترك لشركة شل لتنمية البترول بمبلغ 54.5 مليون دولار للجنة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو من أجل تنمية دلتا النيجر، التي تأسست عام 2000، في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقةP[15].

وفي خطوة غير مسبوقة عملت شركة BP على وضع تقييم لحقوق الإنسان عن مشروعها المقترح لإنتاج غاز تانغوه الطبيعي المسال في اندونيسيا. ويحدد التقرير بالخطوط العريضة الخطوات الملموسة التي يمكن للشركة اتخاذها لمعالجة قضايا الجماعات المحلية المتعلقة بحقوق الأرض الأساسية والموارد الطبيعية والحقوق الثقافية والدينية، وذلك اعتماداً على إطار المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسانP[16].

كما كانت BP سباقة في معالجة قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بمشروع مد أنابيب باكو - تبليسي - سيهان بكلفة 3.6 مليار دولار، والذي سيجر النفط الخام من بحر قزوين إلى البحر المتوسط عبر جورجيا. وسيسمح المشروع، الذي قالت السلطات في أوائل عام 2005 إن 93% منه قد أنجز، لشركة BP وفروعها بنقل البترول من بحر قزوين إلى الأسواق الغربية متفادية عوائق المرور عبر مضيق البوسفور.

هناك بلدان لها سياسات تضمن انخراط الشركات المحلية في مشاريع النفط. ففي نيجيريا ألزمت الحكومة شركات النفط الأجنبية المشاركة في تقديم العروض أن يكون لديها خططاً لتقوية الكفاءة المحلية وتدريب المقيمين المحليين للعمل في الصناعة. كما جعلت كل من البرازيل وأنغولا وروسيا وإيران من تطوير الأعمال المحلية وتشغيل السكان المحليين أولوية في تعاملها مع شركات النفط الأجنبية. وتقدم الشركات في الغالب منحاً للسكان المحليين لدراسة هندسة البترول والجيولوجيا في الجامعات الغربية. فقد أرسلت شيفرون مؤخراً فريقاً من المهندسين العراقيين إلى الولايات المتحدة للإطلاع على آخر التطورات التقنية.

كما ساهمت الاتفاقات الدولية والقوانين المتطورة لمكافحة الفساد في تغيير أساليب عمل الشركات، رغم أن تأثيرها المباشر على سلوك الشركات أقل من النواظم والقوانين الوطنية. ويعتبر الميثاق العالمي للأمم المتحدة برنامجاً طوعياً يجمع الشركات مع الحكومات والعمال والمنظمات البيئية للتشجيع على المواطنة المشتركة الصالحة. وتستند المبادرة إلى تسعة مبادئ في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة. وقد وافقت المجموعة في كانون الثاني/يناير 2004 على إضافة مبدأ عاشر يقوم على الشفافية ومحاربة الفساد. وفي حين رحبت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وغيرها من المنظمات غير الحكومية بهذا الميثاق العالمي في البدء، فإنها تشكك اليوم بفعاليته لأنه عقد طوعي ولأن معاييره غير واضحة ولا توجد آلية للرقابة والتنفيذP[17].

وقد سبق لرئيس الوزراء النرويجي السابق غرو هارلم برندتلاند ، الذي رأس عام 1983 المفوضية العالمية لشؤون البيئة والتنمية، أن قدم اقتراحاً من أجل المزيد من الشفافية والنمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وتعرف هذه المفوضية أيضاً بمفوضية برندتلاند التي أصدرت تقرير برندتلاند عام 1978 بعنوان: مستقبلنا المشتركP[18]. وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون إلحاق الأذى بإمكانية الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

وفي مجال حقوق الإنسان، تشترك معظم الشركات النفطية العملاقة بالمبادئ الأساسية عن الأمن وحقوق الإنسان كدليل لمشاريعها. وهذه الاتفاقية التي وقعت عليها حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي اتفاقية غير ملزمة تحدد للشركات خطوطاً عامة لاحترام حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية ومعالجة التهديدات الأمنية على عملياتها.

وفي مجال شفافية الإيرادات، فقد كسبت حملة "انشر ما تدفع" (انظر الملحق) اهتماماً بالغاً لدى الشركات والحكومات سواء بسواء. وهذه الحملة، التي أطلقت عام 2002 من قبل تحالف من المنظمات غير الحكومية وساندها الممول العالمي والمحب للإنسانية جورج سوروس، هي حركة تشارك بها أكثر من 200 منظمة عالمية غير حكومية وتسعى إلى نشر المبالغ التي تدفعها شركات الطاقة للحكومات المضيفة كي تضع هذه الأخيرة أمام مسؤولياتها بشأن استخدام المبالغ المذكورة. وتطالب الحملة الشركات بنشر كل ما تدفعه كشرط لإدراجها على لائحة البورصات العالمية. لقد أعدت

مبـادرة الإبـلاغ العالميـة (GRI) وهـي منظمـة تقيـيس عالميـة خطوطـاً عامـة للشركات من أجل الإبلاغ طوعاً عن الآثـار الاقتصـادية والبيئيـة والاجتماعيـة لعملياتها. ولقد تضاعف عدد شركات النفط التي تدعو نفسـها "ملتزمـة بمبـادرة GRI" خلال العشرين سنة الماضية.

وتقوم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، التـي أطلقهـا رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في القمة العالمية عن التنميـة المستدامة عام 2002، بتشجيع الشركات والحكومـات والمنظمـات غير الحكوميـة للعمل معاً وطوعاً من أجل المزيد من الشفافية في الإيرادات (انظر الملحق عن EITI). وقد قامت مجموعة من المستثمرين العالميين يمثلون حوالي 3 تريليون دولار بإصدار بيان يؤيدون فيه هذه المبادرة. والتحقت نيجيريـا، المصـنفة من قبل منظمة الشفافية العالميـة علـى أنهـا من بين أكثر البلـدان فسـاداً، بالمبـادرة باكراً لإطلاق برنـامجها الخاص عن الشفافية. وفـي منتصـف أيـار/مايوكشفت أنغولا، التي امتنعت في البدء عن التوقيع علـى EITI، عن 300 مليـون دولار تلقتها من شركة شيفرون لتوسيع نطـاق امتيـاز إنتـاج النفط وتعهدت بـالتوقيع "قريباً" على EITI P[19].

الأسواق

علـى مـدى سـنوات بقـي خـام برنـت مـن بحـر الشـمال وخـام خلـيج الولايـات المتحدة WTI هما الدرجتان القياسيتان للنفط العـالمي. ومـن السـخرية أنـه رغـم تراجع إنتاج كلا الدرجتين فإن معظم منتجي النفط في العـالم يفضـلون تسـعير نفطهم قياساً على هاتين الدرجتين بدلاً من وضع أسعارهم الخاصة.

تستطيع الشركات أن تشتري النفط عبر طرق عدة: عقود طويلـة الأمـد مـع البلـدان المنتجـة، أو بالشـراء النقـدي مباشـرة مـن السـوق، أو بنقـل الـنفط المتعاقـد علـى شـرائه مسـبقاً فـي سـوق العقـود الآجلـة الرئيسـية، البورصـة التجارية في نيويورك.

إن نـايميكس هي أنشط سوق عالمي للنفط بلا منازع، إلى جانب شقيقتها الصغيرة الموجودة في لندن، بورصة البترول العالمية (IPE).

وتسمح عقود المستقبل للأطراف بشـراء أو بيـع الـنفط وفق سـعر محـدد لتسليمه في المستقبل. وتتم المتـاجرة بـنفط WTI علـى أنـه خـام مسـتقبلي خفيـف وخـال مـن الكبريـت فـي سـوق نـايميكس، التـي تستضـيف أيضـاً عقـود آجلـة

للكازولين ونفط التدفئة والغاز الطبيعي. وهذه البضائع مجتمعة تدعى المعقد البترولي. وتتم المتاجرة بخام برنت وغازأويل (وهو منتج نصف مكرر يستخدم في التدفئة المنزلية)، والغاز الطبيعي في سوق IPE. ونظراً إلى تنافس عدد كبير من الباعة والمشترين في هذه الأسواق للحصول على أفضل الأسعار، فإنها تكتشف وتؤسس لأسعار تنافسية.

البلدان المنتجة للنفط

تنتج منظمة أوبيك الكثير من النفط الذي يباع في السوق العالمية، رغم أن نصيبها في الإنتاج العالمي يتناقص، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى تحديد حصص الإنتاج الذي تفرضه على أعضائها. وتتألف أوبيك من 11 بلداً منتجاً للنفط تحاول أن تستخدم حجم إنتاجها الإجمالي للتأثير على أسعار النفط العالمية. والأعضاء الحاليين للمنظمة هم: الجزائر واندونيسيا وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

وتعتبر روسيا وكندا والمكسيك والنرويج أكبر مصدري النفط خارج أوبيك، في حين تعتبر الولايات المتحدة ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد السعودية وروسيا.

سياسة أوبيك في التسعير

عدلت منظمة أوبيك مستويات إنتاجها منذ آذار/مارس عام 2000 وذلك للحفاظ على الأسعار ضمن النطاق المطلوب والذي يتراوح بين 22 إلى 28 دولار للبرميل لما يدعى سلة أوبيك، وهي معدل وسطي من 7 درجات مختلفة من النفط الخام. ولكن تغير الظروف بما في ذلك ضعف الدولار - العملة المستخدمة في تجارة النفط - وارتفاع الطلب المحلي على المزيد من الإيرادات دفع منظمة أوبيك للسماح بأسعار أعلى. وقد وصل سعر برميل سلة أوبيك إلى 30 دولار عام 2004، لسوء حظ الدول المستهلكة. ويدافع بعض صقور أوبيك عن زيادة مجال السعر المطلوب إلى أكثر من 22 إلى 28 دولار للبرميل.

وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل مستمر عام 2004 فإن بعض وزراء أوبيك يقولون إن ضخ المزيد من النفط في الأسواق الآن

سيخفض الأسعار. وقد زادت السعودية من إنتاجها اليومي حوالي 600 ألف برميل ليصل إلى 9.1 مليون برميل في حزيران/يونيه 2004، ولكن أعضاء آخرين في أوبيك لم يسيروا على خطاها، بسبب حدود طاقاتهم الإنتاجية أساساً.

نصائح مفيدة

شركات النفط الخاصة

لدى دراسة قرارات الشركة واستراتيجياتها من المفيد البدء بالتقرير السنوي الذي يكون متوفراً في الغالب على موقع الشركة على الانترنت. وكبديل عن ذلك يمكن لمستثمر الشركة أو دائرة العلاقات الخارجية فيها أن ترسل نسخة لك بالبريد.

- ستجد في التقرير السنوي خلاصة لمختلف أعمال الشركة وللعناصر التي تؤثر على الأداء. وفي هذه الخلاصة يطلب من الشركة أن تتحدث عن الميول التي تؤثر على أرباح الشركاء. وتوجد أهم التفاصيل المالية للتقرير السنوي في بيان الدخل والميزانية وبيان حركة السيولة.
- وخارج التقرير السنوي يمكن تحليل 10K Form الشركة، وهو نسخة مفصلة عن التقرير السنوي تحتفظ بها الشركة مع لجنة التبادل والضمانات (SEC) في نهاية سنتها المالية. ويمكنك أن تجد هذا التقرير باستخدام قسم Edgar على موقع اللجنة (www.sec.govH). إن صيغ 10Q هي بيانات فصلية تضعها الشركة لدى (SEC) في غضون 45 يوماً من نهاية الفصل. كما تقوم الشركات المدرجة بعرض مخطط على موقعها الالكتروني يبين استراتيجيات الاستثمار.
- هناك معايير مختلفة لتحديد أداء شركة النفط. فعند إجراء المقارنات المالية علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كلاً من المؤشرات التالية: الإنفاق الرأسمالي، وحركة السيولة، وعلاقة أرباح الأسهم بهذه الحركة، وحجم الأصول والاستثمار، والإيرادات اللاحقة، ونسبة الدين طويل الأجل إلى الدين الإجمالي، والزيادة السوقية في رأس مال الشركة، ونسبة الدخل الصافي إلى الإيرادات، ونصيب الموظف الفرد من الربح الصافي، وأرباح التشغيل، والعائد على الأصول، والعائد على رأس المال المدفوع ،ونسبة هذا الأخير إلى إجمالي الأصول، وعائد الشركاء، وتقلب أسعار الأسهم، وإجمالي الأصول، وإجمالي الإنفاق الاستثماري، والإيرادات الإجمالية، والأصول اللاحقة، والاستثمار اللاحق، والإيرادات اللاحقة.

- ولإجراء المقارنات المسبقة، علينا أن ندرس الإنتاج الكلي والإنتاج حسب المنطقة، والاحتياطي، وعلاقة الاحتياطي بالإنتاج، وحصيلة النفط مقابل الحصيلة الإجمالية للنفط والغاز، وعلاقة إنتاج النفط الخام بطاقة التكرير، ونسبة أرباح التشغيل مسبقاً لكل برميل من الناتج.
- وفي مجال المقارنات اللاحقة يمكن القيام بعدد من الملاحظات المهمة عبر دراسة نمو مبيعات نواتج التكرير، وحصة السوق لكل منطقة، وعدد المصافي، ونسبة مبيعات المنطقة الرئيسية، طاقة التكرير في المنطقة الرئيسية، والمبيعات حسب المنطقة، وطاقة التكرير في كل منطقة، وحصة السوق المكررة في كل منطقة، ومنافذ بيع التجزئة في أرجاء العالم، وإجمالي المبيعات، ومعدلات استخدام طاقة التكرير.
- تقوم معظم شركات النفط العملاقة اليوم بإصدار تقارير عن المسؤولية المشتركة أو عن التنمية المستدامة تحدد فيها الطرق التي تتجاوب فيها مع المخاوف الاجتماعية والبيئية لشركائها.

شركات النفط الوطنية

- بالرغم من أن الوصول إلى معلومات عن شركات النفط الوطنية أكثر صعوبة فإن لمعظمها مواقع على الانترنت تحتوي على معلومات تواصل.
- يمكن القيام باتصالات هاتفية للمتابعة مع مديرية العلاقات التابعة لمستثمر الشركة، ومع المحللين الذين يراقبون الشركة في مكاتب السمسرة، ومع كبار الشركاء. وغالباً ما يتم توزيع تقارير المحللين إلى الصحفيين عبر البريد الالكتروني بشكل يومي وأسبوعي وشهري.
- اطلب إجراء مقابلات مع المديرين التنفيذيين في الشركة المسؤولين عن العمليات السابقة أو اللاحقة ومع كبار المسؤولين الماليين ومديري التسويق والمبيعات.
- راقب مستويات الإنتاج اليومي واحسب الإيرادات بضرب حجوم الصادرات بالسعر العالمي المتوسط. وبالرغم من أن مستويات الإنتاج الرسمية غير دقيقة غالباً وغير متوفرة أحياناً فإن الكثير من نشرات الطاقة ووكالات الأنباء العالمية تنشر التقديرات الشهرية لأرقام الإنتاج

بالنسبة لمعظم منتجي العالم. كما تقدم أوبيك تقريراً شهرياً عن الإنتاج اليومي لأعضائها وذلك اعتماداً على الصحفيين أو على مصادر ثانوية.

- يمكنك أيضاً أن تعثر على محللين في مؤسسات البحث والمكاتب الاستشارية المتخصصة بالطاقة بما في ذلك معهد أوكسفورد للطاقة والمعهد الملكي للشؤون الدولية واستخبارات الطاقة وPFC للطاقة. ورغم أن الكثير من الباحثين يتقاضون أجورهم لقاء الأبحاث فإن ثمة القليل من المعلومات متوفرة بشكل مجاني على مواقع هذه الشركات على الانترنت.

5 - ألفبـــاء عقـــود الـــنفط: اتفاقـــات الامتيـــاز والمشـــاريع المشـــتركة واتفاقـــات المشـــاركة بالإنتاج

جينيك رادون

إن من مصلحة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن تستخدم مواردها للحصول على أموال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق ذلك توقع الكثير من الحكومات عقوداً مع شركات أجنبية لاستثمار وبيع النفط والغاز. إن التفاوض للوصول إلى عقد جيد أمر حيوي لكي تجني الحكومات ثمار مواردها الطبيعية.

وسيركز هذا الفصل على مختلف أنماط العقود النموذجية في هذه الصناعة، وفي الوقت نفسه سيعالج المشاكل الهامة التي تهم الجمهور والتي غالباً ما يتم تجاهلها أثناء التفاوض على العقود. ويمكن لوسائل الإعلام من خلال تناولها هذه القضايا أن تساعد على إعلام الجمهور عن نوعية العقود الأفضل بالنسبة لبلدهم.

إن أمام الحكومات ثلاث خيارات لاستثمار مواردها الطبيعية: يمكنها إنشاء شركات حكومية للتنقيب والتطوير والإنتاج كما في السعودية والمكسيك وفنزويلا وإيران وعمان؛ ويمكنها أن تدعو القطاع الخاص لتطوير الموارد الطبيعية كما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا وكندا؛ أو يمكنها أن تتجمع بين هذين النظامين كما في أندونسيا ونيجيريا وأذربيجان وكازاخستان.

تحدد شروط العقد المقدار الذي تجنيه الأمة المنتجة من مواردها الطبيعية كما تحدد سلطة الحكومة على فرض معايير بيئية وصحية على المتعاقدين.

ويفترض بالحكومة أن تستخدم سلطتها لحماية المصلحة العامة - مثلاً لضمان عدم تأثر مياه الشرب بالنفط المتسرب. ولكن يفترض بالحكومة أيضاً أن تخلق جواً إيجابياً للاستثمار يشجع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وأن تضع في الوقت نفسه قوانين استثمار وعقوبات بحق من ينتهك هذه القوانين. وعلى الحكومات المضيفة أن تعرف كيف توازن بين هذه المتطلبات المتعارضة.

وما يزيد تعقيد الأمور أن الحكومة، بوصفها طرفاً في العقد، تعمل على مضاعفة إيراداتها، كأي متعامل عادي. وهذا ما يضعها في موقف صعب يقضي بضرورة أن تنظم نفسها. كما تواجه حكومات البلدان النامية الغنية بالموارد صعوبة التفاوض مع الشركات العملاقة التي تمتلك مئات القانونيين ذوي الخبرة.

ومن الأسباب الأخرى التي تدعو للتركيز على العقود وجود فرص للفساد في تكاليف الاستثمار الهائلة والأرباح الكبيرة التي تنطوي عليها معظم صفقات الطاقة. ونظراً إلى ندرة المعلومات المعلنة حول المفاوضات وشروط العقود، فقد يكون هناك إساءة استخدام للمناصب من قبل كلا الطرفين المتفاوضين. ففي بعض الأحيان كانت الشركات المتقدمة بالعروض تقوم، بهدف الفوز بصفقات يتوقع أن تكون مربحة، بتقديم أموال غير شرعية وغالباً بطريقة مستورة إلى موظفي الحكومة أو إلى ممثليهم من أجل محاباتها. ومن الصعب معرفة ما إذا كانت شركة معينة قد اختيرت بسبب عرضها المنافس أو بسبب كفاءتها أو بسبب علاقتها الحميمة مع مسؤولي الحكومة. وإذا كان المسؤول الحكومي هو أيضاً المنظم فإن فرصة الفساد

تكون أكبر. وقد جرت تحقيقات حول هذا النوع من الفساد في أنغولا والكونغو برازافيل وكازاخستان وغيرها[P(1)].

عقود النفط

قد تتنوع العقود كثيراً في تفاصيلها ولكنها جميعاً تحدد قضيتين رئيسيتين: طريقة توزيع الأرباح (غالباً تدعى "الريوع") بين الحكومة والشركات المتعاقدة، وكيفية التعامل مع التكاليف.

إن ما يعقد المفاوضات هو المستوى العالي من عدم اليقين الناجم عن نقص المعلومات أو حتى زيفها. فعادةً لا يكون لدى شركة النفط ولا الحكومة المضيفة عند توقيع العقد معرفة أكيدة بتكاليف التنقيب عن النفط واستخراجه في الحقول المعنية، وهل ستكون أسعار الغاز أو النفط كافية لتبرير هذه التكاليف، أو كم من النفط أو الغاز موجود في الحقل. إن 90% من أعمال التنقيب تنتهي بالخسارة[P(2)].

وسوف تحاول الشركات حماية نفسها ضد الخسائر الممكنة التي تزيد من النفقات الداخلية للمستثمر. ويتطلب التفاوض على العقود مهارة تفاوضية للتوصل إلى توافق معقول ومقبول بين مصالح المستثمر والحكومة. وغالباً ما ترجع الحكومات المضيفة إلى خبراء قانونيين وماليين دوليين للاستشارة خلال المفاوضات.

إن أول قرار يجب على الحكومة اتخاذه هو أن تختار نوع النظام التعاقدي الذي ستستخدمه لوضع شروط عملية الاستثمار: اتفاق ترخيص أو امتياز، أم مشروع مشترك (JV)، أم اتفاق مشاركة بالإنتاج (PSA).

ولكل شكل من هذه العقود حسناته وسيئاته ولاسيما من الناحية التجارية. ويمكن أن تختلف تفاصيل العقد حتى بين عقود النمط الواحد. وما يزيد الإرباك أن أحكام اتفاقات الترخيص-الامتياز واتفاقات المشاركة بالإنتاج متشابهة أيضاً. وعلى الحكومات والمستثمرين يعلنوا شروط اتفاقياتهم، فإذا امتنعوا عن ذلك يجب طرح تساؤلات حول ضرورة السرية طالما أنه لا يوجد سبب جوهري يبرر حجب هذه الاتفاقيات عن الجمهور.

اتفاقيات الامتياز أو الترخيص

تطورت اتفاقيات الامتياز أو الترخيص كثيراً منذ ظهورها في أوائل القرن العشرين كعقود من طرف واحد عندما كان الكثير من البلدان الغنية بالموارد اليوم لا يزال تحت الوصاية أو كان مستعمرة أو محمية لدول أو إمبراطوريات أخرى.

إن الشكل الحديث من هذه الاتفاقيات يعطي شركة النفط حقوقاً حصرية في التنقيب والإنتاج والبيع والتصدير لفترة محددة من الزمن. وتتنافس الشركات بتقديم عروض، غالباً ما تكون مشفوعة بعلاوات للحصول على مثل هذا الامتياز. وهذا النمط من الاتفاقيات شائع في العالم وتستخدمه دول مختلفة مثل الكويت والسودان وأنجولا وإكوادور.

الميزات: إن الحسنات من زاوية البلدان النامية كبيرة. أولاً التراخيص أو الامتيازات هي أكثر أنماط العقود بساطة، ولاسيما إذا استخدم نظام المناقصة العامة لوضع الشروط الأساسية. وهذا النمط من العقود لا يتطلب الكثير من الخبرة والدعم المهني كالذي تطلبه عقود المشاريع المشتركة أو اتفاقيات المشاركة بالإنتاج. ومع ذلك لابد من وجود مستشارين ماليين أكفاء لوضع نظام مناقصات عقود الامتياز. ومن الضروري أيضاً وجود بنية تحتية قانونية مقبولة ومتينة بما في ذلك نظام قضائي قادر على تفسير الاتفاقيات المعقدة. ومع وجود نظام قانوني متطور، كما هو الحال في معظم الدول المتطورة مثل بريطانيا والنرويج وكندا، يمكن لاتفاق الامتياز أو الترخيص أن يركز على الشروط التجارية دون عناء وضع الأحكام التعاقدية لملئ فجوات النظام القانوني في البلد المضيف.

يتم تقديم الشروط المالية وغيرها في الامتياز في اتفاق تصوغه الحكومة المضيفة، وينشر ويفتح باب تقديم العروض أمام الشركات المتنافسة. ويدفع المتقدم الفائز سعر العرض (وعادة ما يدفع رسم الترخيص و/أو إكرامية توقيع العقد) وتحتفظ الحكومة المضيفة بهذه الرسوم بصرف النظر عن اكتشاف النفط وإنتاجه تجارياً أم لا.

وإذا تم إنتاج تجاري من النفط فإن الحكومة المضيفة تأخذ أيضاً أتاوات تعتمد على الإيراد الإجمالي و/أو الدخل الصافي، وكلاهما يعتمد على كمية الإنتاج وسعر البيع. ويسترد الفائز بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها التنقيب. وباختصار، هناك القليل من المشاكل الجدية المالية وغير المالية بالنسبة للحكومة المضيفة، غير ضياع الفرصة أو الوقت فيما لو لم يجذب نظام المناقصة عارض مقبول وقوي مالياً وجدير من الناحية التقنية.

العيوب: إن السلبية الرئيسية، من زاوية البلد النامي كما من زاوية الشركة المتقدمة بالعرض، ذات طابع تجاري. إذ عادة ما يكون هناك نقص في المعرفة حول إمكانات منطقة الامتياز، بسبب عد إنجاز الدراسة الزلزالية بشكل كامل. وبالنتيجة فإن نظام المناقصة يتحول غالباً إلى مجرد مزاد علني.

وليس أمام شركة النفط من خيار سوى حساب المخاطر لتحديد السعر الذي تتقدم به للحصول على الترخيص. وسوف تكون الشركة حذرة في المبلغ الذي تدفعه نظراً إلى أنه لا يوجد أي ضمان بأن الامتياز سوف يغطي نفقات الشركة ويأتي لها بربح. وعندما تكون المعرفة والمعلومات غير كافية، فإن الحكومة المضيفة لن تبالغ في إيرادها المتوقع من نظام المزاد. وطالما أن وثائق المناقصة تحدد برنامج الحد الأدنى (وهو فترة محددة من الزمن للقيام بالاستثمارات المطلوبة تحت طائلة خسارة الامتياز) فسوف يكون العارضون أكثر حرصاً وحذراً في تقديم عروضهم.

للمزيد من المعلومات عن الامتيازات انظر الصندوق 1 في نهاية الفصل.

المشاريع المشتركة

إن المشاريع المشتركة عصية على أي شرح أو تعريف جاهز لأنه لا يوجد تعريف أو معنى مقبول من الجميع لها. ويقتضي المشروع المشترك ببساطة توفر رغبة الطرفين أو الأطراف المعنية في العمل بمشروع مشترك يتم تحديده لاحقاً. "يمكن فهم المشروع المشترك على نحو أوضح بمقارنته مع الزواج الحديث: هناك فترة خطوبة، وأطراف المشروع المشترك بحاجة إلى معرفة وفهم مصالح وأهداف وطرق عمل بعضهم البعض. وبدون هذا الفهم لا يمكن الوصول إلى اتفاق زواج ناجح (أي اتفاق مشروع مشترك)... إن انخفاض معدل نجاح الزواج في الزواج العصري ينطبق تماماً على المشاريع المشتركة"[P(3)].

نصائح مفيدة

إذا عقدت حكومتك اتفاق ترخيص أو امتياز، فهناك عدد من الأسئلة التي تستطيع طرحها من أجل فهم أفضل للحالة. وينطبق بعض هذه الأسئلة أيضاً على اتفاقيات المشاريع المشتركة JV والمشاركة بالإنتاج PSA.

- إذا ظلت شروط العقد سرية، اطلب من مسؤولي الحكومة هذه المعلومات واسأل عن سبب عدم نشرها.
- ما هي مدة صلاحية الامتياز؟ كم عدد الشركات التي تقدمت بعروض؟ ما المبلغ الذي وافق المتقدم الفائز على دفعه؟ من هم الخبراء الخارجيون الذين نصحوا الحكومة أثناء صياغة ترخيص الامتياز؟
- ما هي مدة برنامج العمل وما هو المبلغ الذي وافق العارض على استثماره؟ ما هي المعايير البيئية التي سيتم الالتزام بها ومن هي الجهة التي ستضمن الالتزام بهذه المعايير؟ هل سيؤدي المشروع إلى ترحيل السكان المحليين؟
- كيف ستتقاسم الحكومة المركزية الأرباح مع الحكومات المحلية؟
- ما المبلغ الذي سيتم دفعه لقاء الامتياز ولمن؟ هل سيتم الإعلان عن شروط الاتفاق؟ هل يؤكد مسؤولو الشركة علناً أنهم لم يدفعوا، نقداً أو عيناً، لأي مسؤول حكومي أو لعائلته أو أصدقائه مقابل الامتياز؟ وما هي معايير اختيار المتعاقدين الثانويين؟

ونظراً إلى الطبيعة غير المحددة لهذه الصيغة، فليس غريباً أن تكون عقود المشاريع المشتركة أقل شيوعاً بين شركات النفط والحكومة المضيفة. وقد كانت نيجيريا استثناء: فقد فضلت شركة النفط الوطنية هذا النمط من العقود لدرجة لم تعد معها توفي بنصيبها من الالتزامات المالية للمشاريع المشتركة. وبالتالي فإن معظم الاتفاقات الجديدة في نيجيريا هي من نمط المشاركة بالإنتاج.

إن من طبيعة العقد المشترك أن يحتوي على قائمة طويلة من المسائل التي تحتاج إلى حل. ولأن المشروع المشترك يوجب على الأطراف العمل المشترك، فإن عدم حل القضايا المادية قبل الدخول في الاتفاق، يعني بالضرورة أن الأطراف تؤجل خلافاً أو مأزقاً كامناً، ولاسيما عندما يكون المشروع صفقة مناصفة. ويتطلب المشروع المشترك مفاوضات شاقة لفترة طويلة من الزمن لضمان معالجة جميع القضايا بشكل شامل وموافقة الأطراف على آلية العمل المشترك.

المزايا: الميزة الوحيدة للمشروع المشترك بالنسبة للحكومة هي أنها ليست الوحيدة في عملية اتخاذ القرار والمسؤولية عن المشروع. فيمكنها الاعتماد على خبرة شركة نفط عملاقة. وتشارك في الأرباح إضافة إلى أي تعويض آخر مثل الضرائب أو الأتاوات.

خصائص المشروع المشترك

- الشراكة بين شركة النفط الوطنية وشركة النفط العالمية.
- تقاسم المخاطر والتكاليف بين الطرفين.
- أمثلة: نيجيريا، وشمال غرب شلف (استراليا)، وروسيا.

المشروع المشترك المحض
جميع التكاليف والمخاطر

المشروع المشترك النموذجي
الحكومة تساعد في التنقيب

المشروع المشترك الكامل التنفيذ

المشروع المشترك على نمط الاتحاد السوفييتي السابق
تساعد الحكومة في الترميم والاستثمار إلى أن تصبح

شركة النفط الوطنية ⟵ ⟶ **شـــركة الـــنفط العالمية**

المشاركة في

العيوب: للمشاركة جانب سلبي. يجب المشاركة أيضاً بالمخاطر والتكاليف، ما يجعل الحكومة المضيفة مشارك مباشر ومسؤول في استخراج الموارد الطبيعية. والمسؤولية تجر معها التزام كامن، بما في ذلك الضرر البيئي.

نصائح مفيدة

إن مجرد ذكر تعبير "مشروع مشترك" يجب أن يحرض الصحفيين على توجيه الأسئلة التالية للحكومة ولمسؤولي شركة النفط:

- ما هو هدف المشروع المشترك بالتحديد؟ هل التنقيب و/أو الاستثمار و/أو التشغيل؟
- ما هي مساهمة كل طرف، في التمويل، أو الخبرات أو الإدارة؟ وماذا يتلقى كل طرف؟ وما هي مسؤولية كل طرف: تشغيل أو مبيعات أو تنسيق حكومي؟
- ما هي مدة عمل المشروع؟ وما هي الاتفاقات التي يتضمنها: اتفاقية تأسيس تحدد أحكام إدارة المشروع، أم اتفاقية تشغيل تبين الكيفية التي تدار بها عمليات الحقول؟
- كيف ينتهي أو ينحل المشروع المشترك؟ هل يمكن لطرف أن يستولي على حقوق الطرف الآخر، وبأية ظروف؟
- لماذا اختيرت صيغة المشروع المشترك؟ إن قرار اختيار المشروع المشترك يحتاج إلى تفسير، إن لم نقل تبرير موافقة الحكومة على تحمل المشاركة في المخاطر وما يستتبع ذلك من التزامات مالية. ويجب صياغة على كل بند والتفاوض عليه، كما يجب التدقيق في كل حكم من الأحكام على حدة.

- ما الذي تتقاضاه الحكومة مقابل المخاطر والالتزامات الإضافية التي تتحملها؟

إن العيب الرئيسي هو أن صيغة عقد المشروع المشترك غير واضحة بطبيعتها، وبالتالي يمكن لها أن تعقد المفاوضات وتكثفها. إن المشروع المشترك ليس له أية ميزة طبيعية على غيره من صيغ الاتفاقات، وربما يتطلب المزيد من المفاوضات. باختصار، إن هذا النوع من العقود يتطلب استشارات قانونية أكبر من خبراء في العقود النفطية، وبالتالي يرتب تكاليف إضافية على الحكومة وعلى الشركة. إلى ذلك، فإن العقود المشتركة تحتاج إلى وقت طويل من التفاوض.

اتفاقات المشاركة بالإنتاج

أول من استخدم اتفاق المشاركة بالإنتاج هو إندونيسيا عام 1966. فرغم إعلان استقلالها عام 1945، فإن نشاطات شركات النفط الأجنبية كانت لا تزال تستند إلى إنديش ميجنويت، وهو قانون المناجم في فترة الاستعمار الهولندي[4]. ومع تنامي الشعور القومي، فإن هذه الطريقة في منح الامتيازات أدينت بصفتها من مخلفات المرحلة الاستعمارية والإمبريالية. ورفضت الحكومة إعطاء امتيازات جديدة وقدمت "الصيغة الاندونيسية"، المعروفة الآن باسم اتفاق المشاركة بالإنتاج (PSA)، حيث تحتفظ الدولة بملكية الموارد وتتفاوض على نظام لتقاسم الأرباح. في البداية قاومت الشركات الأجنبية هذا التبدل، خوفاً من أن تشكل سابقة تؤثر على امتيازاتها في بلدان أخرى. ولكن الشركات المستقلة دخلت في هذا النوع من الاتفاقات ولم يكن أمام الشركات العملاقة سوى أن تحذو حذوها[5]. انتشرت اتفاقات المشاركة بالإنتاج على نطاق عالمي وهي الآن شكل شائع للعمل ولاسيما في آسيا الوسطى والقوقاز[6].

ووفقاً لهذه الاتفاقات تبقى ملكية الموارد الطبيعية في يد الدولة، التي تسمح للشركات الأجنبية في الوقت نفسه بإدارة وتشغيل استثمار حقل النفط[7].

وتتحمل شركة النفط معظم المخاطر المالية للتنقيب والاستثمار، بينما تتحمل الدولة بعض المخاطرة. وغالباً ما تنضم شركة النفط الوطنية إلى الكونسورتيوم كصاحبة مصلحة في الاتفاق، وتقدم بعض أرباحها على شكل "حصة في رأس المال" إلى الكونسورتيوم الذي يستثمر المنطقة الممنوحة له وفق الاتفاق. وغالباً ما تجعل الحكومة المضيفة شركات أخرى تقوم "بتحمل"

كلفة مساهمتها البدئية. وتقوم الحكومة بإعادة هذه التكاليف إلى الشركات من الأرباح المستقبلية للحكومة في ظل الاتفاق.

وإذا لم توافق الحكومة على المساهمة في رأس المال، فإن شركة النفط سوف تفاوضها للحصول على حصة أكبر. والتقاسم يكون نتيجة مفاوضات صعبة نظراً لعدم وجود محددات علمية توضح حدود التقاسم المناسب والمعقول.

إن الشروط المالية لاتفاقات المشاركة بالإنتاج شبيهة بشروط اتفاق الامتياز، رغم أن الأنظمة المختلفة قد تقود إلى نتائج تجارية مختلفة. وغالباً ما تتلقى الحكومة المضيفة علاوة توقيع العقد، رغم أن القاعدة هي أن تتخلى الحكومة عنها أو تبادلها مقابل حصة أكبر من الأرباح المقبلة. وشركة النفط هي المخولة أولاً باسترداد التكاليف، سواء الجارية منها مثل تكاليف المواد المستهلكة أو المستخدمة في السنة التي تم فيها حيازة هذه المواد، أم الرأسمالية مثل مصاريف الأصول كالأبنية والمعدات والكمبيوترات التي تتمتع بعمر أطول. وتجري استعادة التكاليف الجارية فوراً في السنة التي تم فيها الإنفاق، أما التكاليف الرأسمالية فتسترد على مدى عدة سنوات. وهناك أمور غير واضحة يمكن للمحاسبين أن يصلوا إلى نتائج مختلفة حولها، مثل هل نعتبر بعض المواد كالكتب والأدوات من ضمن الإنفاق الجاري أم الرأسمالي.

خصائص اتفاق المشاركة بالإنتاج

- بدأ في إندونيسيا عام 1960
- التزام بالعمل
- دفع علاوة
- أتاوات (رويالتي)
- استرداد تكاليف الإنتاج (نفط التكلفة)

الأرباح - نفط التكلفة = ربح النفط

- ينقسم ربح النفط بين الشركة والبلد المضيف
- تعتمد الحصة الكلية للبلد المضيف على التفاوض
- البلدان النامية تفضل اليوم اتفاقات المشاركة بالإنتاج

وبعد أن تستخدم الشركات الإيرادات السنوية في تغطية تكاليفها الجارية والاستثمارية (وفق معدل الاهتلاك المقرر لتلك السنة)، يتم تقاسمه الباقي مع الحكومة المضيفة وفق النسب المتفق عليهاP[8]. ويترتب على الشركة أن تدفع ضرائب على حصتها من الأرباح، ولكن غالباً ما تتخلى الحكومة المضيفة عن ذلك ويتم إدخاله في حصة الشركة من النسبة المتفق عليها.

وقد تطورت اتفاقات المشاركة بالإنتاج بطريقه بات ثمة منها نسخاً عديدة مختلفة تشترك فقط بمفهوم المشاركة الأساسي. وهذا التنوع ليس مفاجئاً إذ أنه نتيجة مفاوضات مكثفة، كما أن اهتمامات ومصالح الأطراف تختلف بشكل طبيعي مع اختلاف الظروف.

وتعتمد تركيبة عقد المشاركة بالإنتاج على سلامة البنية التحتية القانونية للدولة. مثلاً، إذا كان لا يوجد في البلد القواعد الأساسية التي تحكم عمليات إنتاج البترول، فمن الطبيعي أن يتضمن الاتفاق تغطية لهذه القضايا التي يغطيها عادة القانون. باختصار، كلما كان النظام القانوني في البلد ضعيفاً كلما زادت القضايا التي يغطيها ويحددها اتفاق المشاركة بالإنتاج.

الميزات من زاوية الحكومة المضيفة: تتحمل شركة النفط العالمية كل المخاطر العملياتية والمالية. ولا تغامر الحكومة المضيفة بخسارة شيء سوى كلفة المفاوضات (وهي بشكل رئيسي الرسوم التي تدفع للمستشارين). وفي أسوأ الأحوال، تخسر الحكومة المضيفة فرصة ولكنها لا تعاني أية خسارة مادية إذا فشل مشروع التنقيب والتطوير. وإذا تم الإخلال بشروط برنامج التنقيب أو الاستثمار، يمكن للحكومة، إذا كانت صيغة الاتفاق معدة جيداً، أن تلغي أو تنهي الصفقة وتتعاقد مع شركة نفط أخرى. وهناك ميزة إضافية أخرى للحكومة المضيفة وهي أنها تشارك في أي ربح محتمل دون أن تساهم في الاستثمار إلا إذا وافقت على المساهمة في الاستثمار.

العلاوات

- **علاوة التوقيع**
  تدفع لدى توقيع العقد
- **علاوة الاكتشاف**
  تدفع لدى اكتشاف النفط
- **علاوة الإنتاج**
  تدفع لدى بلوغ الإنتاج مستوى معيناً
  - غير شائعة لدى شركات النفط
  - تفضل شركات النفط ضرائب دخل أعلى

وإذا تم سن اتفاق المشاركة بالإنتاج على شكل قانون، فإنه يقدم ضمانة قانونية لشركات النفط العالمية - وهذه طريقة جديدة استخدمت في أذربيجان وجمهوريات سوفييتية سابقة أخرى. ولكن من وجهة نظر الحكومة المضيفة فإن من شأن ذلك أن يحول العقد، الذي هو أداة مرنة يمكن تغييرها ببساطة من قبل الأطراف المتعاقدة، إلى قانون "غير مرن"، لا يمكن تعديله إلا بموافقة البرلمان. وفي حالات كثيرة، تكون اتفاقية المشاركة بالإنتاج أعلى أو متفوقة على كل القوانين الراهنة والمقبلة الأخرى المتعلقة بالموضوع الذي تتناوله. والنتيجة هي أن الحكومة تتخلى عن حقها في تبني أي قانون أو تشريع في الشأن العام إذا ما تعارض هذا القانون أو التشريع مع حقوق شركة النفط وفق اتفاقية المشاركة بالإنتاج.

المساوئ من زاوية الحكومة المضيفة: إن المرونة النظرية لاتفاق المشاركة بالإنتاج بصفته وثيقة جامعة هي أيضاً من المساوئ. فهي ترتب علاوات على المفاوضات رفيعة التخصص وعلى حصول الحكومة على الخبرة الفنية والبيئية والمالية والتجارية والقانونية. ولدى صياغة الأحكام المالية، على الحكومة أن تقيم الطاقة الاحتياطية لحقول النفط، رغم أن المعلومات الدقيقة حول ذلك قد لا تكون متوفرة. والحقيقة أن الحكومات غالباً ما تكون أقل معرفة فنية وتجارية من شركات النفط.

والأهم من ذلك أنه عندما تحصل الحكومة المضيفة على قسم كبير من حصتها أو تعويضها من خلال الأرباح بشكل مباشر، فإن هذا الاتفاق يضعها في صراع مع ذاتها. إذ عليها أن توازن بين الرغبة في كسب أرباح عالية

وبين فرض قوانين بيئية وغير بيئية. إن كلفة الالتزام البيئي تقلل من الأرباح. كما أن الضرائب التي تدفعها الشركات للحكومة تقل كلما كانت أرباح الشركة أقل. ولكن الحكومة، وفق أحكام اتفاق PSA، مشاركة على الأقل في اتخاذ القرار في استثمار حقول النفط.

وفي الوقت نفسه، أعطت الحكومة، من خلال اتفاق PSA، شركات النفط كلمة في فرض المعايير البيئية وغيرها، وذلك بجعل هذه المعايير جزءاً من أحكام التعاقد. إن بند التعاقد يمكن أن ينتهك أو يعترض عليه بسهولة أكثر من القانون أو التشريع. والسبب بسيط. فانتهاك أحكام اتفاق PSA، بما في ذلك البند البيئي، هو مجرد خرق تعاقدي. ولا يتطلب من الطرف الذي ارتكب الخرق سوى أن يصحح الخرق وربما أن يدفع الأضرار. وفقط عندما يكون الخرق كبيراً أو أساسياً يمكن أن يتم إنهاء العقد.

أكثر من ذلك، يمكن للطرف الذي أقدم على الخرق أن يجادل في أن خرقه جاء نتيجة مباشرة لفعل أو لتراخي الطرف الآخر. إن خرق بند تعاقدي هو امتداد لعملية التفاوض على العقد، أو هو إعادة تفاوض، وإن تكن أكثر صعوبة. وبالمقابل فإن انتهاك القانون هو جرم، ويخضع للجزاء والعقوبات المقرة شرعاً وحتى للإدانة العامة. انتهاك بند في عقد هو قضية خاصة.

كما أن جعل اتفاق المشاركة بالإنتاج قانوناً من قبل البرلمان يحد من مرونة الطرفين ويصبح أي تعديل بحاجة إلى موافقة البرلمان. ونظراً لأن اتفاق المشاركة بالإنتاج هو عقد أيضاً، فإنه لا بد من تسوية الالتباسات بشكل مشترك بين الحكومة والشركات. وبتحويله إلى قانون أو عقد، تكون الحكومة قد نقلت جزءاً من مسؤوليتها إلى الشركات وفقدت الكثير من المرونة.

ثم أن تحويل العقود إلى قانون يخلق بنية تحتية قانونية للأوضاع الاستثنائية، وهذا ما سينعكس سلباً على المناخ الاستثماري في البلد. فأذربيجان، بتحويلها اتفاق المشاركة بالإنتاج إلى قانون، لا يمكنها بسهولة وضع نظام قانوني شامل ومتماسك لأن هذا الاتفاق سيبقى استثناء لأي قانون أعم أو أكثر مبدئية. باختصار، إن اتفاق المشاركة بالإنتاج هو شكل من التمييز القانوني الايجابي أو شكل من التحيز لصالح شركات النفط. وسيحاول المستثمرون الآخرون، سواء في مجال السياحة أو المصارف أو الزراعة الواسعة، الضغط على الحكومة المضيفة للحصول على معاملة مشابهة. والنتيجة هي فوضى قانونية وعدم احترام عام للقانون.

حصة الحكومة

يلزم الكثير من العقود الشركات بدفع علاوة توقيع إلى الحكومة المضيفة. العلاوات اللاحقة قد تتوقف على بلوغ مراحل معينة من التنقيب أو الاستثمار.

وقد تكون الأحكام المتعلقة بالاستثمار المحلي مكلفة فعلاً للبلد المضيف لأن شركات النفط سوف تطالب بتنازلات في العقد لقاء هذا الشكل من دعم الصناعة المحلية. وفي معظم الحالات يكون من الأبسط والأكثر شفافية للحكومة أن تستخدم جزءاً من أرباحها لتمرين العمال أو لتقديم قروض تجارية للمشاريع المحلية.

حصة الحكومة في حالة الاستخراج في الشواطئ أو أعماق البحار

	(	
البرتغال	43.2	39.7
ولاية لويزيانا الأمريكية	69.3	47.2
تايلاند	67.0	57.5
نيجيريا	84.8	64.2
ماليزيا	89.4	68.1
أندونيسيا	89.8	81.1

وبما أن الحكومة هي مالك الموارد، فمن الطبيعي أن تكون الحصة الكبرى من الريوع لها. وتعتمد هذه الحصة على عدد من العوامل بما في ذلك درجة المغامرة التي تتحملها الشركة، مالياً وتجارياً وسياسياً وبيئياً؛ وتوفر مشاريع بديلة لهذه الشركات في أرجاء العالم؛ وسعر السوق السائد وقت التفاوض.

ويمكن لحصة الحكومة أن تزداد مع ازدياد ربحية المشروع. وعلى هذا، حين يكون الاستثمار ناجحاً، يمكن لإيرادات الحكومة أن تزداد دون أن تؤثر سلباً على حوافز التنقيب والإنتاج. ولكن في الممارسة، يبدو من الصعب وضع نظام ضريبي يتكيف تماماً مع معدل الإيرادات المنجزة فعلياً لدى الاستثمار في مشروع ما.

لا يمكن تحديد الريوع الناجمة عن مخزن بترولي مسبقاً وبالتالي لن يقتصر اهتمام الشركة على معرفة التأثير العام للنظام الضريبي، بل سيشمل أيضاً الطريقة التي سيتم وفقها فرض العبء الضريبي خلال مراحل معينة من عمر الحقل (بنية الضريبة)P[P(10)].

ولكي نفهم سبب كون حصة الحكومة بهذا المقدار أو ذاك، يجب أن نأخذ في الحسبان خصائص كل حقل: في البحر أم في البر؟ تحت مياه عميقة أم ضحلة؟ والتاريخ الجيولوجي للبلد مهم أيضاً: قطاعات نفط واسعة وناضجة نسبياً كما في النرويج؟ حقول نفط جديدة وصغيرة كما في أذربيجان؟ وكلما كانت المجازفة أكبر، كان ما تطالب به الشركة من الأرباح كبيراً.

نصائح مفيدة

بالإضافة إلى الأسئلة عن اتفاقات الامتياز، على الصحفيين أن يستفسروا من مسؤولي الحكومة عن كيفية تحديد المستثمرين وكيفية اختيارهم.

- هل تم ذلك ضمن مناقصة تنافسية؟
- ما هو نوع الدفعات المالية التي تتلقاها الحكومة؟ هل ثمة علاوات؟ متى تدفع العلاوات ومقابل أية كمية؟
- ما هي الدفعات المالية الأخرى التي تدفعها الشركات؟ وما هي الشروط؟ هل تدفع الشركات ضرائب، وإذا كانت الجواب نعم، فما هو معدلها؟ وهل تدفع الشركات أتاوات بعد بدء الإنتاج؟
- هل الشركات ملزمة بالاستثمار في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، عبر بناء مدارس ومشافي مثلاً؟ هل سيتم إشراك العمال المحليين؟ وهل سيتم تدريبهم؟ وإذا كان الجواب نعم، هل ستقدم الحكومة تنازلات ضريبية أو مالية أخرى للشركة لقاء هذا الالتزام؟ وهل هذا الالتزام نفقة تقتطع من الربح أم اعتماد مقابل الالتزامات الضريبية.
- كيف سيتم توزيع الأرباح بين الحكومة المضيفة وشركات النفط؟

- كيف سيتم التعامل مع تكاليف الضرر البيئي؟ هل هي نفقات تقتطع من الربح؟ وهل تقتطع من الربح في كل الظروف بما في ذلك الضرر الناجم عن سلوك غير مسؤول قامت به الشركة؟ هل شركات النفط وحدها مسؤولة عن هذه التكاليف؟ (إذا كانت الحكومة تشارك في دفع تكاليف الضرر البيئي، وكانت تقتطع هذه التكاليف من حصتها من الربح، فإن النتيجة غالباً هي التراخي في فرض القوانين البيئية).

- اسأل الحكومة وممثلي شركات النفط أن يفصلوا لك الجوانب المحلية من متطلبات العقد. (غالباً ما تحتوي اتفاقات المشاركة بالإنتاج أحكاماً توجب شراء حصة معينة من المواد من الموردين المحليين. يجب أن تكون معايير اختيار الموردين المحليين شفافة لضمان تجنب الرشاوى والمحسوبيات).

- كيف سيتم حساب الدخل والتكاليف واقتسامها بين الحكومة والشركات؟ (إن ما تدخله الشركات في باب النفقات يمكن أن يترك أثراً كبيراً على مقدار ما تجنيه الحكومة. في ألاسكا، أدت اعتراضات قانونية على طريقة حساب الشركات إلى زيادة في إيرادات الدولة تصل إلى 6 مليار دولار)P[11]P.

- ما هي معدلات الاهتلاك، وكيف تقارن مع نظرتها في البلدان الأخرى؟ كيف يحسب سعر النفط؟

إذا كانت نصوص اتفاقات المشاركة بالإنتاج غير منشورة للعامة، اسأل الحكومة ومملي شركات النفط لماذا يرفضون نشرها. (بعض البلدان، مثل أذربيجان، تنشر اتفاقات المشاركة بالإنتاج ولكن فقط لأن هذه الاتفاقات صارت قانوناً ولذلك لا بد من نشرهاP[12]P. ولكن معظم البلدان تبقي هذه الاتفاقات طي الكتمان).

- إذا تم تبني اتفاقات المشاركة بالإنتاج كقانون من قبل البرلمان، فهل يكون لها الأولوية على قوانين السلامة والقوانين البيئية الحالية والمقبلة؟ وما هي العقبات فيما لو تبنى البلد لاحقاً قوانين أكثر صرامة فيما يتعلق بعمليات إنتاج الغاز والنفط؟ هل يتم اقتطاع التكاليف الإضافية الناجمة عن امتثال الشركة كنفقات أم أن على الحكومة أن تعوض على شركات النفط؟

- هل يطالب العقد الشركة بأن تدفع غرامة على الضرر البيئي؟ (تطالب بعض عقود الغاز الطبيعي الشركات أن تدفع سعراً لقاء الغاز المشتعل، والذي يساهم في انبعاث غازات البيوت البلاستيكية).

بعض الأحكام التعاقدية

يشترك اتفاق الامتياز أو الترخيص مع اتفاق المشاركة بالإنتاج ببعض المواد فهما يركزان على الموضوع نفسه وإن يكن من زاويتين مختلفتين. وستدرس الفصول التالية بعض الأحكام المشتركة.

: يجب اختيار أطراف أي اتفاق بعناية، ولاسيما عندما تكون الأطراف من أمم مختلفة وعندما يكون أحد أطراف الاتفاق حكومة أو مؤسسة عامة. وبقدر ما تكون الحكومة المضيفة طرفاً مباشراً في الاتفاق، فإنها تقبل بتحمل مسؤولية مباشرة والتزاماً لا محدوداً. ولكنها قد تخفف من التزامها بأن تدفع أحد شركاتها لأن تكون طرفاً في العقد. وغالباً ما يكون هناك خلط بين هاتين الهيئتين القانونيتين المترابطتين (ولكن المنفصلتين) حيث ينظر إلى الشركة الحكومية على أنها الذراع التنفيذي للحكومة.

مثلاً قد توافق الحكومة المضيفة على تزويد المشروع بالطاقة الكهربائية الكافية وإذا لم تلتزم بما تعهدت به يمكن اعتبارها مسؤولة. ولكن إذا وافقت شركة الكهرباء الوطنية، حتى لو كانت حكومية بالكامل، على تزويد المشروع بالكهرباء، فإنها وحدها تكون مسؤولة عن عدم إيفائها بالتعهد، وفقط يمكن الحجز على ممتلكاتها لتغطية تكاليف التعويض. وإجمالاً، يستحسن أن لا تدخل الحكومة أبداً كطرف تعاقدي مباشر في اتفاق تجاري، رغم أن ذلك غير ممكن دائماً. وفي صفقات النفط، غالباً ما تكون شركات النفط الوطنية بمثابة وسيط للحكومة.

ولهذه الأسباب وغيرها، على الحكومة أن تفصل نشاطاتها التجارية عن وظائفها الحكومية أو الناظمة. وعليها أن لا تقبل التزاماً تعاقدياً من أجل ممارسة وظائفها الناظمة.

وعادة ما تلجأ شركات النفط المشاركة في أية صفقة إلى إنشاء شركة تابعة تعمل كطرف في الاتفاق، وتكون هذه الشركة التابعة ذات أصول محدودة أو بلا أصول ولا تستطيع استخدام الموارد المالية للشركة الأم من أجل الوفاء بالتزاماتها ولاسيما المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تلوث البيئة، فعلى الحكومات المضيفة أن تطلب ضمانات من الشركة الأم بحيث يكون هناك طرف تعاقدي مسؤول مقابل الحكومة ويمتلك موارد تجعله قادراً على تغطية المسؤوليات المحتملة.

. لتقدير الربح لا بد من وجود قرار حول طريقة المحاسبة. فلكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا معايير محاسبة وطنية خاصة بها، وتعكف هيئة معايير المحاسبة العالمية حالياً على وضع مبادئ المحاسبة العالمية. إن اختلاف معايير المحاسبة يفسح في المجال لحرية التصرف والتفسير، ويمكن أن يقود إلى نزاعات خطيرةP[13]P.

كما أن معايير المحاسبة لا تتضمن أحكاماً تحظر أي نوع من النفقات. وبالتالي هناك ضرورة إلى أن يتضمن العقد توضيحاً لكيفية التعامل مع بعض النفقات.

إن التسعير ما بين الشركات (أي ما تتقاضاه الشركات التي تعود لمالك واحد أو إدارة واحدة من بعضها البعض لقاء خدمات وبضائع) قضية عويصة لا تقدم معايير المحاسبة في شأنها سوى خطوط عريضة. ويمكن لهذا النوع من التسعير أن يضخم التكاليف وينقص تعويض الحكومة.

: إن تكاليف الشركات مهمة بالنسبة لإيرادات الحكومة المضيفة، لأن الضرائب التي تدفعها الشركات والأتاوات التي تدفعها للحكومة تعتمد على الأرباح. وتتحدد الأرباح حسب الطريقة التي تحسب الشركة تكاليفها وفقها.

هناك نوعان من التكاليف: جارية واستثمارية (أو رأسمالية). تنفق التكاليف الجارية في السنة التي تستخدم فيها ويتم اقتطاعها مباشرة من الدخل الإجمالي وتحسم فوراً من الأرباح. أما التكاليف الاستثمارية فهي طويلة الأمد ونحسب على فترة طويلة من الزمن. ومن وجهة نظر الحكومة، كلما كانت فترة الاهتلاك طويلة، كلما كانت حصة الحكومة من الأرباح أعلى خلال هذه الفترة. أما الشركة، فتسعى إلى استعادة تكاليفها بالسرعة الممكنة عبر وضع معدلات اهتلاك عالية. وبالتالي فإن الفترة التي تستخدمها الشركة لحساب اهتلاك ممتلكاتها يمكن أن يكون لها أثر كبير على إيرادات الحكومة.

أما مشروعية أو لا مشروعية الإنفاق فهذا أمر آخر. مثلاً، هل العلاوات التي تدفعها الشركة للعمال المغتربين كتعويض عن عملهم في البلد المضيف هي تكاليف مشروعة؟ وهل الخمر الأجنبي الذي تستورده الشركة للعمال المغتربين هو إنفاق ضروري؟ وهل يجب أن يكون السفر الجوي في الدرجة السياحية حصراً؟ لذلك من الضروري وضع سياسة إنفاق مفصلة وواضحة.

ومن الضروري أيضاً تحديد استثمار رأس المال، سواء عربات الحفر وغيرها من المعدات الأطول عمراً، أم الاستثمارات "الدائمة". وتفضل شركات النفط أن تستعيد هذه التكاليف في الحال وأن تنفقها في السنة التي تستخدم فيها بهدف تقليل الأرباح في هذه السنة وبالتالي تخفيض الضرائب والأرباح التي تدفعها إلى الحكومة المضيفة. وإذا سمحت الحكومة بحساب اهتلاك سريع لرأس المال، فإن شركة النفط لا تخسر الكثير في حال قررت التوقف عن العمل. فبعد كل شيء تكون الشركة قد استردت سلفاً معظم تكاليفها.

: إن كيفية فرض الضرائب على الإنتاج موضوع في غاية الأهمية نظراً لأن الدخل الذي تجنيه الحكومة من الموارد الطبيعية هو في الغالب المساهم الأكبر في موازنة الحكومة. ولكن إذا فرضت الحكومة المزيد من الضرائب، فإنها تغامر بدفع الشركات إلى الخروج من البلد للاستثمار في مناطق تقدم شروطاً أفضل.

هناك أنماط عديدة مختلفة من الضرائب تستطيع الحكومة أن تفرضها. الأول هو الضريبة على الربح التي يمكن أن تكون على شكل ضريبة دخل موحدة أو يمكن أن تندرج كجزء من المبلغ الذي توافق الحكومة على أخذه من أي ربح. يقوم مفتشو الضرائب بجمع البيانات المتعلقة بالإنتاج والمبيعات (كميات وأسعاراً) ويقومون بحساب نفقات الشركة. ويمكن تسعير النفط الذي يباع إلى فرع تابع للشركة في بلد آخر بسعر أدنى أو أعلى من أسعار السوق. وفي البلدان التي تكون إدارة الضرائب فيها ضعيفة، فإن هذا النوع من التسعير الذي يعتمد على الجهة المشترية يمكن أن يخلق مجالات للتهرب من الضريبة.

وهناك ضريبة أخرى تفرض على البترول هي الإتاوة (رويالتي)، أو ضريبة الترخيص، وهي عادة نسبة مئوية من قيمة الإنتاج، رغم أنها يمكن أن تكون مبلغاً مقطوعاً يعتمد على الحجم أو الكمية. وغالباً ما تفرض هذه الضريبة إلى جانب ضرائب أخرى. الحكومات تحب هذا النوع من الضرائب لأنها سهلة الإدارة، بالمقارنة مع ضريبة الدخل الموحدة، ولا تحتاج جبايتها إلى الانتظار حتى يصبح المشروع رابحاً. ولكن من جهة أخرى يمكن أن تكون هذه الضرائب غير كافية لأنها تفرض ضريبة على الإنتاج دون النظر إلى الربح. وعندما يكون المشروع هامشياً أو ذا ربح طفيف، فإن الإتاوة أو ضريبة الترخيص قد لا تشجع على المزيد من الاستثمار.

كما أن العلاوات هي مصدر إيراد آخر سهل الإدارة. يمكن للحكومة المضيفة أن تطالب بدفعة واحدة قبل أن يبدأ التنقيب (علاوة التوقيع)، أو بدفعات ثابتة ما أن يصل الإنتاج إلى مستويات معينة (علاوة الإنتاج). والعلاوات دفعات ثابتة لا تأخذ بعين الاعتبار نجاح المشروع أو ربحيته؛ وهي عادة قابلة للاقتطاع من الضرائب.

لقد طورت النرويج نظاماً معقداً يتلاءم بشكل نسبي مع مرحلة تطور المشروع، ويجلب للحكومة حصة جيدة من ريع النفط. تقوم قواعد الضريبة على الضرائب العادية للشركات (28%) مع إضافة ضريبة خاصة بالبترول (50%). وتحسب كلا الضريبتين على أساس الأرباح الصافية للشركة، وكل النفقات المتعلقة بالنشاطات على الأرض النرويجية قابلة للاقتطاع من الضرائب. وتفضل الاستثمارات ذات معدل الاهتلاك المرتفع. إلى ذلك، فإن خصم الإنعاش يسمح للشركة باقتطاع 30% أكثر مما تستثمره مقابل الضريبة الخاصة. مثلاً، إذا كان إنفاق رأس المال 100 مليون دولار، يمكن للشركة أن تستعيد 130 مليون دولار. وهكذا فإن نظام ضريبة البترول النرويجية مرغوب في حال المشاريع قليلة الربح لأن خصم الإنعاش سوف يحمي الأرباح من أن تقع بالكامل تحت تأثير الضريبة الخاصة بالبترول[14]. ولكن مما يجدر ذكره أن للنرويج تجربة واسعة في مجال إدارة نظام ضريبي على الموارد الطبيعية.

: من واجب كل حكومة أن تحمي بيئتها. ولكن عندما تكون المعايير البيئية مشمولة في اتفاقات الامتياز والمشاركة بالإنتاج، فإن النواظم والقواعد البيئية يمكن أن تكون غامضة، بشكل يعطي شركات النفط الحق في تفسير أو التفاوض على أو حتى نقض المعايير البيئية، وإن يكن بشكل غير مباشر. مثلاً، يسمح اتفاق المشاركة بالإنتاج في أكبر مشروع لاستثمار النفط في أذربيجان، للشركات المتعاقدة بطرح الانبعاثات الغازية في الهواء "بالتوافق مع الممارسات والمعايير المقبولة في صناعة النفط العالمية". ولكن المشكلة أنه لا وجود لهذه الممارسات والمعايير!

أكثر من ذلك، إذا كان المعيار البيئي هو مجرد بند في العقد، فإن الشركات، مع الحكومة، تفسر أيضاً هذا البند ويمكن أن تمارس حق النقض بفعالية. ومن معايير أي اتفاق أن يتضمن أن الأطراف المتعاقدة سوف تفسر معاً أو تتوافق معاً على معنى الشروط غير الواضحة، وهذا يعني أن موافقة الطرفين مطلوبة.

إن تراخي البلدان النامية في التقيّد بالمعايير البيئية يعني تقديم دعم غير مباشر لكلفة السلعة التجارية من خلال السماح بتلوث البيئة.

والمعايير البيئية في الغرب أعلى إجمالاً، ولكن لا يوجد سبب منطقي يفسر ذلك، ولاسيما في صناعة النفط والغاز التي على بضائعها طلب كبير. وتبرز المشكلة عندما تحاول شركة النفط، بهدف تجنب المعايير القاسية في دولة ما، أن تستفيد من قانون متساهل في دول أخرى للتخلص مثلاً من وحول الحفر السامة.

وتفضل شركات النفط أن تدفع غرامة منخفضة نسبياً لعدم التزامها بالمعايير البيئية، بدل أن تستثمر في أعمال مكلفة لمراقبة وضبط التلوث. ولذا يجب أن تكون الغرامات عالية بما يكفي لردع هذا الميل لدى الشركات. ويفرض على الشركات عادة إعادة المنطقة بعد إتمام المشروع إلى وضعها الطبيعي. وفي حين أن بعض البلدان مثل ألمانيا تفرض هذا بحزم، فإن هناك أمماً أخرى أقل حزماً تجاه هذا المطلب.

: إن برنامج العمل الذي يفصل خطة الشركة في التنقيب والاستثمار يمكن أن يكون غائماً، فهو غالباً ما يختبئ وراء اعتبارات فنية ومالية، بما في ذلك كيفية الحفر في مياه البحر العميقة أو في المناطق الزلزالية. وفي هذا المجال، تصبح الأسئلة حول كيفية حماية البيئة الطبيعية بأفضل السبل لها أيضاً محلها، جزئياً بسبب كلفة نصب معدات الحماية اللازمة.

تحاول شركة النفط في الغالب أن تبطئ العمل في مشاريع معينة تعتبرها مكلفة جداً، ولاسيما بالمقارنة مع مشاريع تنفذها في بلدان أخرى. وبالتالي على الحكومة المضيفة أن تلح على خطة العمل التي تحدد بوضوح الظروف التي يمكن بسببها تأجيل أو حتى التوقف عن المشروع والظروف التي لا توجب ذلك.

: تحمي الأحكام الخاصة بالاستقرار شركة النفط من التغيرات الحكومية أو التشريعية التي يمكن أن تؤثر على أي شرط في العقد، وتمنح الشركة تعويضاً من الحكومة المضيفة مقابل أي زيادة في التكاليف ناجمة عن تغيرات تشريعية مستقبلية، ما لم ينص الاتفاق على غير ذلك.

لقد وضعت أحكام الاستقرار في الأصل لمعالجة مخاطر سياسية محددة يمكن أن تؤثر على العقد. ففي البلدان النامية يأتي القلق الأكبر من قيام الحكومة المضيفة بتأميم ممتلكات المستثمرين أو إلغاء العقد من طرف واحد.

في سبعينيات القرن الماضي جرت نزاعات عديدة بين المستثمرين الأجانب وليبيا بعد تأميم ممتلكات ومصالح شركات النفط في ذاك البلد. وقد قررت محكمة فض النزاعات أن القرار الليبي وحيد الجانب في تأميم مصالح شركات النفط كان خرقاً للعقد تترتب عليه مسؤوليات ويتطلب المعالجة.

إن أحكام الاستقرار ليست في صالح الحكومة التي "توافق" عليها، لأنها تجمد الوضع القانوني والتنظيمي للبلد لفترة طويلة من الوقت ويستدعي من الحكومة دفع تعويض إذا حدثت تغيرات تؤثر على المستثمر.

ولهذا يجب دراسة هذه الأحكام دراسة دقيقة ضمن إطار زمني: ماذا تعني اليوم وماذا ستعني غداً؟

- إن آلية السوق في تحديد سعر النفط أمر حيوي نظراً إلى أنه يؤثر بصورة مباشرة على تعويض الحكومة المضيفة، سواء على شكل ضرائب أو على شكل حصة من الربح. إن الطريقة الموضوعية الوحيدة لحساب سعر بيع النفط هي البدء بالسعر الذي يتشكل في سوق منطقة معينة. تنشر بلاتس، وهي خدمة لتسعير النفط يملكها ماك غرو هيل، قائمة شاملة بأنواع النفط الخام الشائعة وبأسعارها اليومية في السوق. ومن الطبيعي أن يقوم العقد بتحديد الأسعار التي يستخدمها كمقياس.

الشيء الذي لا يجب التسليم به على أنه سعر العقد المقبول هو السعر الذي تتعامل فيه الشركات المترابطة فيما بينها ذلك لأن هذا السعر يتحدد فيما بين هذه الشركات ولا يعكس بالضرورة معدلات السوق.

الشركة المرتبطة ليست مجرد شركة تعود ملكيتها جزئياً أو كلياً إلى الشركة الأم، بل يمكن أن تكون أيضاً على علاقات تعاقدية أو غير تعاقدية مع الطرف البائع، علاقات ليست علنية أو واضحة بالضرورة. إن الخطر الذي يحيق بالحكومات التي تفرض ضرائب على الشركات بناء على السعر الذي تعلن الشركة أنها باعت النفط وفقه إلى الشركات الفرعية هو أن هذا السعر قد يكون أدنى بكثير من أسعار السوق. حتى الاختلاف البسيط في سعر البرميل يمكن أن يؤدي إلى فرق إجمالي كبير.

: يجب أن يحدد العقد الظروف التي يمكن إنهاء الاتفاق في ظلها. كما يجب إنهاء الاتفاق عندما تكف الشركة عن استثمار الحقل. وعند ذلك يمكن للحكومة المضيفة أن تنقل العقد إلى شركة أخرى لا يزال لديها الرغبة في استثمار الحقل.

: تضطر البلدان النامية أثناء التفاوض على العقود إلى الاعتماد على خبراء أجانب قد يكون بينهم، للمفارقة، خبراء من شركات الطاقة العالمية. إن الاعتماد على خبراء شركات النفط والغاز أمر لا بد منه حيث لأن موظفي الحكومة، حتى الخبراء منهم، لا يستطيعون الإشراف على كل جوانب استثمار الموارد الطبيعية. ولا بد من تقييم الخبراء الأجانب واختيارهم ثم إدارتهم وتوجيههم. ولا بد أن يكون الخبراء الوطنيون مستقلين حقاً لكي يكونوا مستشارين ومدافعين حقيقيين.

: نظراً إلى أن عقود النفط معقدة بالضرورة ويمكن أن تخضع للفساد وسوء التعامل، فإن هذه العقود، إضافة إلى العقود الفرعية والشروط الناظمة، يجب أن تكون علنية وأن يتم نشرها. وعندئذ فقط يمكن للجمهور أن يحكم حقاً على فاعلية وسلامة هذه الاتفاقات وعلى صحة قرارات الموظفين العامين والمسؤولين الحكوميين.

نصائح مفيدة

- ما هي الأحكام التي تخول المستثمرين إنهاء إنتاجهم من حقل ما أو رفض استثمار المزيد في تطوير الحقل؟
- هل يتضمن العقد أحكام استقرار تتعارض مع القوانين والنظم الجديدة التي تطال صناعة النفط؟
- ما هو سعر النفط والغاز الذي سوف يعتمد لتحديد الضرائب أو التعويضات الأخرى التي يتوجب على شركات النفط أن تدفعها؟
- إذا حصلت انتهاكات متكررة للبيئة فهل يمكن أو يتعين إنهاء العقد؟ وإذا كان الجواب نعم، فماذا تعني كلمة "متكررة"؟ وإذا أنهي العقد فإلى من تؤول ملكية المرافق؟
- إذا توقفت شركة النفط عن تطوير الحقل، كيف نعرّف التوقف؟ هل هو التوقف عن الاستثمار لمدة سنة أم عدة سنوات؟ (لا يوجد جواب نموذجي سوى أنه يجب حل القضية. ويجب نشر منطق حل هذه القضية على الجمهور).
- من هم الخبراء الأجانب الذين يقدمون النصح للحكومة في هذه العقود؟ وكيف تم اختيارهم؟ وما مدى اتساع تجربتهم؟ وكم يتقاضون ومن يدفع لهم؟ (والسؤال غير المفكر فيه حقاً، هل يتقاضون رواتب هزيلة، لأن المرء يعمل بقدر ما يتلقى من المال!).
- هل مثل الخبراء "المستقلون" أو عملوا لصالح شركات نفط في الماضي؟ وما هي الأتعاب التي تقاضوها من شركات النفط؟ وهل يميلون للموافقة على عدم تمثيل شركات نفط لفترة طويلة من الوقت بعد انتهاء التزامهم مع الحكومة؟

حالة واقعية

لاغو أغريو: مرارة إكوادور

2005

لقد تحولت منطقة واسعة من الأدغال الأمازونية الملطخة بالبترول، حول بلدة لاغو أغريو (وتعني البحيرة المرة) في إكوادور، إلى موضوع نزاع قانوني طويل ومعقد أصبح كل جزء منه مراً مرارة اسمها.

في عام 2003، قام فريق من المحاميين الأمريكيين برفع دعوى في إكوادور للحصول على 1 مليار دولار من شركة شيفرون تكساكو نيابة عن آلاف السكان المحليين وغيرهم من القرويين في منطقة لاغو أغريو. وتزعم الدعوى أن تيكسبيت، وكانت حينها فرعاً من تكساكو (التي اندمجت مع شيفرون عام 2001)، كانت مسؤولة عن إلقاء عشرات ملايين الغالونات من ماء النفايات السام في الغابة، ويجب الآن أن تمول عملية تنظيفه المكلفة. وتزعم شركة شيفرون تكساكو أنها أنجزت كل الالتزامات التي يفرضها عليها اتفاقها مع حكومة إكوادور.

ومن خلال شراكتها مع شركة النفط الحكومية بيتروأكوادور، بقيت تيكسبيت تستثمر حقول نفط الشمال المحيطة بمنطقة لاغو أغريو منذ عام 1972 وحتى عام 1990. وقامت تكساكو ببيع أسهمها إلى بيتروأكوادور عام 1992، وأطلقت برنامج تنظيف يستمر عدة سنوات بكلفة 40 مليون دولار وافقت عليه حكومة إكوادور. ومؤخراً قامت شركة شيفرون تكساكو باختبارات تلوث خاصة بها في عدة مواقع حفر في لاغو أغريو، وظهر أن مستويات التلوث تتماشى مع معايير منظمة الصحة العالمية. وهنا تنتهي المسؤولية القانونية لشركة تكساكو، كما يزعم محامو الدفاع.

ولكن جهة الادعاء تزعم أن لاغو أغريو ما تزال منطقة كوارث، ويدعمها في ذلك جماعات بيئية مثل أمازون ووتش. فمياه الأنهار ومياه

الشرب ملوثة بشكل خطير، وهي مسؤولة عن الارتفاع غير الطبيعي في معدلات الإصابة بالسرطان في المنطقة. ويسمون الاختبارات التي قامت بها شركة النفط العملاقة مؤخراً في الغابة المطرية "حثالة العلم".

وكان محامون قد رفعوا دعوى في الولايات المتحدة بالنيابة عن سكان لاغو أغريو، يزعمون أن القرارات الأساسية المسؤولة عن مشكلة التلوث الحالية اتخذت في مقر تكساكو الرئيسي في وايت بلينس في نيويورك. ولكن في عام 2002 أعلن أحد قضاة نيويورك أن القضية "تخص إكوادور ولا علاقة للولايات المتحدة بها". ورفض القاضي النظر في الدعوى في نيويورك، ولكنه طلب من الشركة المثول أمام القضاء في إكوادور.

والآن يمكن أن يستغرق حل القضية في إكوادور سنوات طويلة. وزاد من تعقيد القضية أن شركة شيفرون تكساكو رفعت منذئذ دعوى تحكيم ضد حكومة إكوادور تطالبها بدفع كل تكاليف المحاكمة الجارية.

ومهما تكن نتيجة قضية لاغو أغريو، فستكون مهمة - قرار فريد يتعلق بالمسؤولية القانونية للشركات متعددة الجنسيات، وقضية ممضة في السياسة إكوادورية المحلية. إن صدور حكم ضد شركة شيفرون تكساكو يمكن أن يشجع على رفع قضايا مشابهة في إكوادور وأمريكا أو أي مكان في العالم. ويمكن أيضاً أن تؤثر سلباً على النظرة إلى شركات النفط الأجنبية في الوقت الذي تسعى فيه إكوادور بحماس إلى إشراكها في هذا القطاع. وإذا كسبت شيفرون تكساكو الدعوى فيمكن أن يؤدي ذلك إلى هياج سياسي في إكوادور، حيث تعتقد الجماعات المحلية وأنصارها أن شركة نفط أجنبية جشعة تواطأت مع إحدى حكومات إكوادور القوية لسلب ونهب الغابة التي يعيشون فيها.

الإطار 1

خصائص الجيل الأول من الامتيازات خصائص الامتيازات الحديثة

الاحتكار مقابل التنافس	
L مساحة شاسعة	L مساحة محددة بدقة
L فترة امتياز طويلة	L فترة محدودة:
L حقوق استثمار حصرية	- فترة تنقيب (3-5 سنوات)
L إشراف كامل على الجدول الزمني وبرنامج العمل	- فترة إنتاج (15-20 سنة)
	L قوانين للتخلي عن الإنتاج
L لا يوجد متطلبات للإنتاج	L ضرورة وجود برنامج عمل
	L متطلبات إضافية للاستثمار
	L الترخيص عبر المناقصات
ربحية صاحب الامتياز مقابل إيرادات الحكومة	
L إتاوة (مبلغ ثابت على كل طن أو برميل)	L إتاوة أعلى (تصاعدية، أي كلما زادت كمية النفط زادت النسبة المئوية؛ والعكس صحيح)
L تعويض مالي زهيد جداً	L ضريبة دخل كبيرة
	L علاوات
	L ريع سنوي (يعتمد على حجم المنطقة)
	L شروط مالية أكثر إنصافاً
حقائق وأرقام عامة	
L أقدم الاتفاقات البترولية (امتياز داكري 1901، إيران)	L اعتماداً على إحصاء كوردون باروس (1995): 62 دولة من أصل 116 تستخدم اتفاقات الامتياز*
L كانت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في موقف ضعيف نظراً لتبعيتها الاقتصادية والفنية للشركات الأجنبية	L يتناقص عدد الدول التي تستخدم اتفاق الامتياز
L العداء للمستثمرين الإمبرياليين الأجانب	L والبلدان التي لا تزال تستخدم هذا النوع من الاتفاقات هي: الشارقة (الإمارات العربية المتحدة)، والمملكة المتحدة والنرويج وتركيا والصومال وترينيداد وأستراليا ونيوزيلندا
L اليوم، ما تزال البلدان النامية غير مطمئنة حيال الامتيازات	

.2003

الإطار 2

اتفاقات النفط في العالم، 2004

اتفاقات الامتياز 62 بلداً	اتفاقات المشاركة بالإنتاج 52 بلداً	مشاركة بالإنتاج وامتياز	مشروع مشترك و/أو مشاركة بالإنتاج و/أو امتياز	غير ذلك
آسيا وأستراليا منطقة استثمار البترول المشترك بين تيمور الشرقية وأستراليا P[15] P	**آسيا وأستراليا** الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وميانمار وفيتنام			
	آسيا الوسطى والقوقاز أذربيجان وألبانيا وجورجيا وقرغيزستان	**أوروبا الشرقية** روسيا	**آسيا الوسطى والقوقاز** كازاخستان (JV وPSA واتفاقات خدمة)، تركمانستان (JV وPSA)	
أوروبا النرويج*، والمملكة المتحدة*	**أوروبا** مالطا			
الشرق الأوسط الإمارات العربية المتحدة	**الشرق الأوسط** قطر وسوريا واليمن	**الشرق الأوسط** العراق والأردن		**الشرق الأوسط** الكويت والسعودية P[16] P وإيران (إعادة شراء) P[17] P عمان
	أفريقيا الجزائر وأنغولا والكونغو وساحل العاج ومصر وغينيا الاستوائية وغابون.	**أفريقيا** السودان	**أفريقيا** ليبيا (JV وPSA) ونيجيريا (JV وpsa)	
أمريكا الشمالية الولايات		**أمريكا الشمالية** كندا	**أمريكا الشمالية** كندا (JV للتنقيب)	

المتحدة				
أمريكا الوسطى والجنوبية الأرجنتين والبرازيل وإكوادور	**أمريكا الوسطى والجنوبية** غواتيمالا...			**أمريكا الوسطى والجنوبية** المكسيك (MSC) وفنزويلا (تراخيص وعقود خدمة في حال الخطر)

* أكبر الشركات العالمية لإنتاج النفط، المصدر: إدارة معلومات الطاقة 2003.

6- حماية الاقتصاديات النامية من صدمات الأسعار

راندال دود

من المعروف جيداً الآن، أن الغنى في الثروات يمكن أن يؤدي لعرقلة التنمية الاقتصادية. ولكن ما ليس معروفاً بنفس الدرجة، هو الإجراءات التي يمكن للحكومات أن تتخذها، لجعل إيرادات النفط أكثر استقراراً ولتعزيز التطور والنمو الاقتصادي.

وباختصار يمكن القول بأن لعنة الموارد تقع عندما تسبب الوفرة في الثروات الطبيعية تشوهاً في اقتصاد البلد، وهو ما يؤدي لعدم استثمار هذه الثروات بالشكل المطلوب، وهذا يفضي بدوره لمستويات منخفضة من

الاستثمار والنمو (خصوصاً قطاعات التصنيع والسلع القابلة للمتاجرة). ويمكن للتشوه أن يتجلى في الفساد وفي ارتفاع سعر الصرف والاقتراض الخارجي الزائد والأجور العالية على نحو لا يمكن تحمله وفي الحكومات المبذرة. في الفصل الثاني تم التعرض لهذه التحديات بصورة أفضل.

إن حل هذه المعضلات الاقتصادية يتطلب عادة أن تتبنى الحكومات إدارة مالية جيدةP[1]. كما يمكن أن تتطلب الحلول السياسية الأخرى استخدام بعض التقنيات و المؤسسات المالية الخاصة. ويركز هذا الفصل على هذه التقنيات والمؤسسات المالية التي يمكن أن تساعد في مواجهة واحد من أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية. وتعتمد كيفية معالجة التقلبات في أسعار السلع في بلد ما على بيع ثرواته الطبيعية.

إن أسعار الغاز والنفط تتقلب كثيرا ولا ترتبط بالضرورة بالدورات الاقتصادية. ولهذه الحالة أعباء يتحملها كل من الحكومة والقطاع الخاص. إذ يصبح تخطيط الحكومات صعباً جداً في حال اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الثروات الطبيعية.

نسبة الاعتماد على إيرادات النفط عند بعض المصدرين الكبار عام 2000

(

أنغولا	%90
غينيا الاستوائية	%88
عمان	%85
نيجيريا	%82
العربية السعودية	%79

إن التغير في أسعار السلع يجعل ضبط الموازنة أمراً صعب التحقيق. فعندما ترتفع أسعار الثروات بشكل مفاجئ، تميل الحكومات لزيادة النفقات، وهو ما يمكن أن يقود إلى التضخم والهدر. ويكون الأذى أكبر عندما تهبط الأسعار فجأة. عندها تواجه الحكومات إما خيار تخفيض النفقات وزيادة الضرائب أو إيجاد مصادر دخل بديلة أو الاقتراض. ولكل من هذه الخيارات مخاطره الخاصة. إذ من الصعوبة بمكان زيادة الضرائب وتخفيض النفقات بشكل سريع، لأن ذلك يؤدي إلى انكماش الاقتصاد، وهو ما يؤثر بشكل

خاص على النساء والفقراء في المجتمع. كما يمكن أن يؤدي إلى الاضطراب السياسي. ثم أن الاقتراض من الخارج ليس سهلاً ولا قليل الكلفة، لأنه يحدث عندما تكون إيرادات الحكومة من النفط أو غيره من الموارد منخفضة، وبالتالي تكون الثقة بها ضعيفة. وباختصار، إن إعداد موازنة مالية دقيقة أمر صعب في ظل هذا التقلب. إذ يتطلب من الحكومات أن تعد كامل ميزانياتها بناءً على توقعاتها عن أسعار النفط، وهو ما قد تخطئ فيه تماماً.

وهناك العديد من المؤسسات والأدوات المالية التي يمكن أن تقلل من تعرض الحكومات لمخاطر تقلبات الأسعار. فالمؤسسات المالية كصناديق الادخار أو الاستقرار يمكن أن تعمل كاحتياطي دعم للموازنة. ومن ناحية أخرى نرى أن وسائل الحماية مثل العقود الآجلة وعقود الخيار أو ما شابهها يمكن أن تحمي الحكومات بنقل جزء من المخاطرة إلى مستثمرين مستعدين لتحمل ذلك. ومع ذلك فإن تقليل المخاطر يكلف التخلي عن بعض الإيرادات عندما تكون أسعار النفط والغاز عالية بشكل غير متوقع، والحكومات ليست دائماً مستعدة سياسياً للتخلي عن فرصة كهذه.

حلول السياسات

في روايته شرقي عدن يصف الكاتب الأمريكي جون شتاينبك عدم الثقة في ثروة الموارد الطبيعية الناتجة عن الزراعة. فيبين كيف أن المطر يأتي في دورات، إذ تمر عدة سنوات ماطرة تعقبها عدة سنوات جافة. وخلال سنوات المطر تكون الأرض خصبة ومثمرة، ويصبح الناس بحالة غنى وازدهار. أما خلال سنوات الجفاف فتصبح الأرض جرداء مقفرة، ويغدو الناس فقراء وغالباً ما يغادرون المنطقة. ويقول في الرواية: "وعلى الدوام كان الناس خلال سنوات الجفاف ينسون سنوات الغنى، وخلال السنوات الماطرة ينسون أيضاً كل ما يتعلق بسنوات الجفاف. وهكذا كان الحال دائماً".

ولكن ليس بالضرورة أن تكون الأمور على هذا النحو. فالسياسات العامة المخططة والمنفذة جيداً يمكن أن تؤدي إلى استقرار الدخل من الثروة بما من شأنه تجنب هذا النوع من المشاكل وتعزيز السلوك الناجح - بدلاً من السلوك غير المثمر.

تدبير الآثار الاقتصادية لتقلب الأسعار

قد ينجم التغير في أسعار الموارد الطبيعية عن اكتشاف حقول نفط جديدة، أو عن التراخي في حصص إنتاج أوبك أو عن الاستثمار التجاري لتكنولوجيات جديدة بما يؤدي لهبوط في الأسعار. وعلى العكس من ذلك نجد أن تقييد حصص أوبك والاضطراب السياسي في البلدان المصدرة للنفط أو تزايد الطلب على النفط والحرب والإرهاب أو التوتر والقلق بين تجار النفط، كل هذا يمكن أن يرفع الأسعار.

ومن الطرق المباشرة التي يؤثر فيها تغير الأسعار سلباً وبدرجة كبيرة، على الدول النامية، هو تأثيره على ميزانيات حكوماتها. فعندما ترتفع أسعار الموارد الطبيعية تزداد إيرادات الحكومة. ويمكن عندها استخدام قسماً متزايداً من هذه الإيرادات لتخفيض عجوزات الموازنة، وزيادة الإنفاق أو شيء من هذا وذاك. وعندما تنخفض الأسعار يحصل العكس، والنتيجة المرجحة هي المزيد من العجوزات في الموازنة. وما لم تجد الحكومات طرقاً لتخفيف أثر هذا التقلب في الأسعار فإنها ستظل خاضعة لنموذج متقطع من الإنفاق الدوري: حيث تزيد الإنفاق عندما ترتفع أسعار النفط وتخفضه عند انخفاضها.

ومن النتائج الفورية للانخفاض الحاد في أسعار الموارد تراجع قدرة الدول النامية على دفع مستحقات ديونها الخارجية. ففي خريف 1998، وبعد أن هبطت أسعار النفط من 21 إلى 13 دولاراً للبرميل خلال ثمانية أشهر (أي 38%)، أعلنت الحكومة الروسية عن تأجيل دفع مستحقات دينها الخارجي، مثيرة بذلك أزمة مالية على مستوى عالمي.

ويمكن للتغيرات الكبيرة في السعر أن تسبب مشاكل اقتصادية مهمة أخرى. إذ يمكن أن توقف الخطط طويلة الأجل، ومن الممكن أيضاً أن تجبر الحكومات والاستثمارات والأشخاص على اختصار النفقات. وهذا سيؤدي بدوره إلى تقلب مستويات الإنفاق والاستثمار والمعيشة.

ويعطي الجدول في الصفحة التالية نماذج عن عشر دول يرتبط فيها الناتج المحلي الإجمالي، وعائدات التصدير، وإيرادات الحكومة، ارتباطا كبيراً بتغير سعر سلعة التصدير الرئيسية للبلد (العمود الثاني). ويحتوي الجدول على معاملات العلاقة بين التغيرات في الأسعار العالمية للسلعة والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وعائدات التصدير، وإيرادات الحكومة، في الفترة 1989-2002 (حسبت عائدات التصدير بالدولار). وتظهر البيانات الارتباط الكبير للمؤشرات الاقتصادية الأساسية لهذه البلدان

بالأسعار العالمية التي لا تملك هذه البلدان تأثيراً عليها. والمثال الثاني الوارد هو المكسيك التي يشكل فيها النفط 10% من الصادرات و40% من إيرادات الحكومة.

ومن أجل أن تحمي نفسها من تقلبات أسعار مواردها الطبيعية، يمكن لحكومات الدول النامية أن تستخدم أدوات مالية لتحمي نفسها من التحركات الضارة بالأسعار. والحماية طريقة تعتمد على مشاركة المستثمرين في تحمل مخاطر تقلبات الأسعار.

فهناك العديد من الطرائق التي يمكن من خلالها للحكومات المعتمدة على عائدات المصادر الطبيعية، أن تستخدم تقنيات حماية، لتقليص مستوى تعرضها لتقلب الأسعار. والتقنيات الرئيسية الثلاث هي: (1) صناديق الادخار والاستقرار . (2) سندات البضاعة. (3) والحماية باستخدام أدوات مالية.

1 - تثبيت آثار ثروة الموارد

من الجوانب التي يبدو فيها الغنى بالموارد أمراً سلبياً هو التأثير الذي يتركه على سلوك الإنفاق لدى الحكومة والأفراد، وعلى الاقتصاد الكلي من خلال تأثيره على معدلات الصرف وعلى القدرة التنافسية للتجارة الخارجية. فمثلاً يمكن للتدفق الكبير في التحويلات الأجنبية أن يزيد الضغط على العملة الوطنية في أسواق الصرف. وهذا يؤدي لانخفاض تنافسية أسعار البضائع التي تنشأ وتصنع في البلد. ويدعى الانخفاض المرافق لذلك في قطاعي الزراعة والتصنيع بالداء الهولندي.

إن الطريقة الوحيدة لمنع الآثار الضارة للزيادة المفاجئة في الثروة أو تقليلها جوهرياً، هو إنشاء مؤسسات مالية تتولى التصرف العقلاني بالثروة الجديدة مع الزمن. ومن الأمثلة على صناديق التأمين الاجتماعية هذه هي صناديق الادخار وصناديق الاستقرار.

صندوق الاستقرار

إن الدرس الاقتصادي الأساسي لصناديق الاستقرار قديم قدم الكتاب المقدس. فقصة يوسف تبين كيف أنه نصح زعماء مصر بتخزين المحاصيل خلال فترة المواسم الوفيرة (السبع "السمان") ومن ثم توزيع هذه المدخرات خلال السنوات السبع "العجاف" التالية. وهذه الطريقة في التعامل مع المدخرات كان من شأنها أن تحقق استقراراً في الدخل مع الزمن وساهمت في تحقيق الأمن والازدهار.

الجدول 1

العلاقة مع أسعار الصادرات الرئيسية

بوروندي	قهوة	- 0.55	0.44	1.00
كولومبيا	نفط	0.05	0.30	0.62
إثيوبيا	قهوة	0.44	0.33	0.36
غانا	كاكاو	0.75	0.22	0.72
كازاخستان	نفط	0.65	0.90	0.44
نيكاراغوا	قهوة	0.48	0.40	0.48
نيجيريا	نفط	0.30	0.66	0.11
أوغندا	قهوة	0.65	0.52	0.64
أوروغواي	لحم عجل	0.20	0.00	0.45
فنزويلا	نفط	0.01	0.71	0.50

- الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات بالأسعار الحقيقية لعام 1995 بالعملة المحلية.
- الصادرات بالأسعار الاسمية للدولار.
- الإحصاءات المالية الدولية للفترة 1989-2002

تقيس معاملات الارتباط الدرجة التي تتغير فيها المتحولات معاً. الدرجة واحد تعني أن المتحولين يتحركان معاً بالتوافق، القيمة ناقص واحد يعني أنهما يتحركان في الاتجاه المتعاكس تماماً، والقيمة الصفر يعني أنهما يتحركان باستقلالية تامة عن بعضهما البعض. القيمة 0.5 تعني أن نصف حركة أحد المتحولين يمكن تفسيرها من خلال أو ترتبط بحركة مشابهة في المتحول الآخر. وهكذا إذا ارتفعت الأسعار أو انخفضت بنسبة 10% عندها يمكن أن نتوقع زيادة أو نقصان في إيرادات الموازنة بقيمة نصف هذه النسبة، أو 5%.

وعليه فإن هدف صناديق الاستقرار هو مراكمة الأموال عندما تتجاوز أسعار الموارد المستوى المخطط ومن ثم صرف هذه الأموال عندما تهبط الأسعار إلى ما دون هذا المستوى. وعلى هذا الأساس تقوم صناديق الاستقرار بفصل الدخل عن الإنفاق الجاري عندما تعطي الأسعار العالية للسلع كسباً غير متوقع، وتؤمن دخلاً إضافياً متيسراً عندما تكون أسعار السلع متدنية بشكل يؤدي إلى عجز في الموازنة. مثال: حكومة تضع سعر أساس لبرميل النفط مقداره 30 دولاراً، وبالتالي تحول الدخل الإضافي الناتج عن ارتفاع سعر النفط فوق هذا الأساس إلى صندوق الاستقرار. وعندما ينخفض السعر إلى ما دون الأساس المذكور يعوض الفرق من صندوق الاستقرار مرة ثانية إلى الموازنة.

ولكي تكون صناديق الاستقرار فعالة فإنه يلزم نوعين من طرق حماية الموازنة. الأول هو أن لا يتم استخدام فائض صندوق الاستقرار كضمانة لزيادة الاقتراض فنلغي بذلك عامل الاستقرار بزيادة نفقات العجز. وبدون ذلك لن يكون بالإمكان تخفيض نفقات الحكومة خلال فترة الازدهار. إذ لا فائدة ترجى من ادخار المال إذا كانت الحكومة تقوم بالاستدانة في الآن ذاته بالإضافة لدفع فوائد الدين التي يمكن أن تتجاوز ما تضعه في صندوق الاستقرار. كما أن خدمة الدين الجديد ستشكل عبئاً على الدخل المستقبلي حيث يمكن لأسعار السلع أن لا تكون عالية بالمستوى المطلوب.

أما إجراء الحماية الثاني، وهو مهم عندما تكون الأسعار منخفضة، فهو يقوم على ضمان الثقة الائتمانية للصندوق بحيث لا يتعرض للمضاربة لأسباب آنية. فصندوق الاستقرار معد لضخ كميات محددة من المال إلى خزينة الدولة عندما تنخفض أسعار السلع عن حد معين. غير أن الحكومات تمارس ضغطاً زائداً أحياناً على مدراء الصندوق من أجل الحصول موارد إضافية. ولحماية مدخرات الصندوق من أجل أهداف الاستقرار المستقبلية، يجب أن تتولى إدارته قيادة محترفة ومحمية من الضغوط السياسية المباشرة، وتكون ممثلة فعلاً لمن يخدمهم الصندوق. وأحد السبل إلى ذلك هو أن يقوم المجلس التشريعي بتعيين لجنة أو هيئة لفترات متوسطة المدى تنتهي مع حلول سنوات عدم الاستقرار.

وكمثال على الصندوق الناجح لدينا صندوق النحاس التشيلي، الذي تأسس عام 1985 ووضعت مدخراته في حساب خاص في البنك المركزي، وتشكلت إدارته من هيئة مستقلة تضم أعضاء من شركة النحاس الحكومية.

ومن المعروف أنه كان يساعد الحكومة التشيلية على تجنب العجوزات المالية. وكمثال سيء لدينا الصندوق الاستثماري لاستقرار الاقتصاد الشامل (FIEM) في فنزويلا، حيث سمح غياب قوانين موازنة صارمة للحكومة بالاقتراض مقابل الودائع المتراكمة لكي تزيد الإنفاق وتؤخر المدفوعات المستحقة للصندوق. والنتيجة هي أن مدخرات الصندوق حالياً لا تتجاوز 700 مليون دولار P[2]P (رغم أن أسعار النفط كانت عالية جداً)، إضافة إلى أنه قد فقد فاعليته.

وبالإضافة لتأمين الاستقرار لموازنات الحكومة فإن بإمكان صندوق الاستقرار الناجح أن يحمي من الداء الهولندي من خلال منع ارتفاع سعر العملة. وهذا يتحقق بتوظيف مدخراته من العملات الأجنبية لتخفيف الضغط من أجل زيادة قيمة العملة الوطنية.

ويمكن لصندوق الاستقرار الناجع أن يحول غنى الأمة بالموارد إلى قوة استقرار في الاقتصاد. ومع ذلك فإن هناك حدوداً لهذه الاستراتيجية. فهي تقوم على افتراض أن تأتي السنوات السمان أولاً. فما لم يتمكن الصندوق من الاقتراض مقابل الدخل المستقبلي، فلن يكون بإمكانه أن يلعب دوراً داعماً لميزانية الحكومة إلى أن تتجاوز أسعار الموارد المستوى المطلوب منها. وعليه فإن للصندوق عبئاً سياسياً إضافيا وهو أنه يكون في البداية عبئاً على الاقتصاد قبل أن يتمكن من لعب دور المحفز.

صندوق الادخار

يختلف صندوق الادخار عن صندوق الاستقرار في أن غرضه الأساسي هو ادخار المال للمستقبل. ويتم هذا الادخار إما لأوقات صعبة تكون الحكومة فيها بأمس الحاجة للتمويل، أو للأجيال القادمة. وهذا الخيار مستحسن بشكل خاص في حالة الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد والتي يمكن أن تستنزف من قبل الأجيال الراهنة. وتشكل موجودات صندوق الادخار وديعة يمكن إنفاق الدخل المتأتي عنها مع الزمن. ومن الأمثلة على ذلك صندوق الاسكا الدائم، الذي تأسس عام 1977. ففي نهاية عام 2003 أصبحت ودائعه تفوق 28 مليار دولار. وقد تم إنفاق دخل هذه الودائع على جميع مواطني ألاسكاP[3].

2 - سندات البضاعة

السند (أو الكمبيالة) هو سند دين تصدره الشركة أو الحكومة لجمع الأموال. ويتألف السند التقليدي من مدفوعات نظامية سنوية أو نصف سنوية (تعرف باسم دفعات الكوبون) إضافة لدفعة نهائية لكامل المبلغ الأصلي حين الاستحقاق. ولنأخذ مثال سند خزينة بقيمة 000 1 دولار لمدة 30 عاماً مع نسبة قسيمة 5%. هذا السند سيجني مدفوعات نصف سنوية قدرها 25 دولار (محسوباً على أساس نسبة 5% من القيمة الأصلية للسند)، إضافة إلى دفع كامل المبلغ (000 1 دولار) في نهاية الأعوام الثلاثين. ويتحدد سعر السندات التقليدية بالقيمة الحالية لجميع المدفوعات بالقسائم المستقبلية والمبلغ الأصلي. وبما أن قيمة الدفعات المستقبلية أقل من قيمة الدفعات الحالية، ودفعات المستقبل البعيد أقل من قيمة دفعات المستقبل القريب، فإنه يتم حساب قيمة السند من خلال الحسم المناسب على الدفعات المستقبلية على نحو تصل معه إلى قيمتها الحالية.

السندات بدلالة البضاعة

تختلف سندات البضاعة عن السندات التقليدية في أن تعديل مدفوعات القسائم أو تسديد الدين الرئيسي يتم وفقاً لسعر معين وأساسي للبضاعة. فمثلاً إذا كان هناك سند دين للنفط يساوي سعر 000 1 برميل من النفط عند الاستحقاق، فإذا كان سعر برميل النفط عند الاستحقاق 25 دولاراً حينها سيكون المبلغ المستحق 000 25 دولار. وإذا ما هبط سعر برميل النفط إلى 20 دولاراً، عندها سيكون على المقترض الذي أصدر السند أن يدفع 000 20 دولار فقط. وعليه فإن المقترض يكون ملزماً بدفع مقداراً أقل من المال عند الاستحقاق إذا كانت الأسعار منخفضة، منه عندما تكون الأسعار عالية - وهذا ينقل خطر تقلب أسعار النفط من الدول النامية المقترضة إلى المستثمرين.

أما في حالة ارتفاع السعر فإنه يتوجب على الحكومة ذاتها أن تسدد مدفوعات ذات قيمة أكبر. ولكن من المفترض أن يكون وضع الحكومة أفضل لتحمل هذه المدفوعات ذات القيمة الأكبر لأنه ستزداد إيراداتها أيضاً من صادرات النفط بسبب ارتفاع أسعاره.

ويمكن النظر إلى هذا النوع من السندات بدلالة البضاعة كسند تقليدي مع إضافة تتمثل بتحويل الدفع بالكوبون أو دفع المبلغ الرئيسي إلى دفعات تقوم على سعر النفط. وسيكون دفع المبلغ المستحق في مرة واحدة هو

المعادل الاقتصادي لعقد مستقبلي وستكون سلسلة دفعات الكوبون معادلاً اقتصادياً لعملية لمبادلة أو لسلسلة عقود مستقبلية[P(4)].

السندات المرتبطة بالسلعة

الشكل الآخر من سندات البضاعة يربط دفعات الكوبون أو دفع المبلغ المستحق، بسعر البضاعة الأساسية من خلال أداة مرافقة تدعى عقد الخيار[P(5)]. وينص عقد الخيار على أن يكون الدفع مرهوناً بارتفاع سعر البضاعة الأساس فوق سعر مستهدف محدد يعرف باسم سعر العمل (أو انخفاضها). فمثلاً إذا كان هناك طلب شراء اختياري مستقبلي على 1000 برميل من النفط بسعر عمل قدره 50 دولار للبرميل الواحد، فسيرتب هذا دفعة مقدارها ألف ضعف من المقدار الذي يزداد فيه سعر السوق عن الخمسين دولاراً.

وفي هذه الحالة يمكن لمدفوعات الكوبون أو الدين المستحق أن تنظم بحيث تنخفض إذا ما انخفض سعر النفط إلى ما دون السعر المستهدف أو سعر الصفقة، ولكنها لن ترتفع إذا ما تجاوزت الأسعار سعر الصفقة. ولتحويل خطر انخفاض سعر النفط إلى حاملي الأسهم، يتوجب على المقترض أن يدفع قسط تأمين لمستثمري الأسهم على شكل مردود عالي للسند. وعليه فإن سعر السند ومردود الكوبون سيعكسان حقيقة أن المقترض سيكون لديه عقد خيار يتيح له أن يؤدي دفعات منخفضة في حال هبوط أسعار النفط لما دون سعر العمل. أما مستثمرو السندات فسيدفعون سعراً أقل أو يتلقون نسبة قسيمة أعلى على السند في مقابل مغامرتهم.

وعادةً ما يكون للسندات المرتبطة بالبضاعة نمطان أساسيان. سندات بعقد خيار قصير الأجل - كما هو موضح أعلاه - تعطي المقترض الحق في دفع حد أدنى من مدفوعات نقدية محددة، أو مدفوعات تتحدد وفق سعر البضاعة إذا ما انخفض السعر إلى ما دون سعر العمل. وهذا النوع من السند المرتبط بالبضاعة ينقل خطر انخفاض أسعار الموارد لمستثمر السند الأجنبي. وهناك السندات بعقود خيار طويلة الأجل تعطي مستثمر السند الحق في حد أعلى من مدفوعات نقدية معينة، أو بمدفوعات تتحدد وفقاً لسعر البضاعة إذا ما تجاوز سعرها سعر العمل. وفي هذا المثال سيشارك مستثمر السند في الربح الناتج عن ارتفاع أسعار الموارد، وسوف تستفيد الدولة النامية المقترضة، باقتراضها بمعدل فائدة منخفض[P(6)].

وفي الوقت الذي تساعد فيه كل هذه الأنماط من سندات البضاعة، البلدان النامية في نقل بعضاً من تبعات تعرضها لمخاطر الأسعار، إلا أنها يمكن أن تكون مكلفة جداً. وسندات البضاعة، مع عقود مسبقة كانت أم مع عقود خيار، هي أكثر تعقيداً من السندات التقليدية. وفي أسواق المال يكون التعقيد مكلفاً أكثر من البساطة. وعلاوة على ذلك، ففي نمط السند المرتبط بالبضاعة مع عقد خيار قصير الأجل، يكون قسط تأمين العقد، كلفة إضافية - حيث يدفع المقترضون هذه الكلفة الزائدة على شكل عائدات كوبون عالية. وفي كل الحالات ستدفع الدول النامية المقترضة عائدات أكبر للسندات الأكثر تعقيداً. وستظل تلك العائدات أعلى لدى السندات التي تعطي المقترض خيار إيفاء مدفوعات مستحقة أو مدفوعات كوبون أقل إذا ما انخفض سعر السلعة، حيث يجب أن تباع هذه لمجموعة ثانوية من المستثمرين الأجانب المستعدين لتحمل مغامرة طويلة المدى في سعر البضاعة.

3 - الحماية باستخدام خيارات وقاية متنوعة

إن صناديق الاستقرار وسندات البضاعة هما استراتيجيتان لإدارة المخاطر. ومع ذلك فإن هناك طريقة أخرى تتعامل مع المشكلة على نحو مباشر بدرجة أكبر من غيرها، وهي تؤدي بذلك بكلفة محتملة أقل، حيث تعتمد على استخدام خيارات متنوعة للتعاقد من أجل الحماية من خطر انخفاض سعر السلعة.

هناك عدد من الوسائل المالية المتاحة في السوق. البعض يكون من خلال المبادلات المستقبلية (أغلبها عقود خيار وعقود آجلة) والبعض الآخر يتم في سوق البورصة (عقود مقدمة، وعقود خيار، وعقود مبادلات)P[7]P.

وفي حين أن أغلب عقود المبادلات التجارية هي عقود قصيرة الأجل، فإنه يمكن تأجيلها شهراً بعد شهر كي يمكن تأمين حماية فعالة لفترة زمنية طويلةP[8]P. والتأجيل يتضمن بيع عقد آجل ينتهي خلال شهر، ثم شراؤه ثانية قبل أن ينتهي أجله، ثم بيع آخر ينتهي أجله في الشهر اللاحق. مثلاً يجب على من يقوم بعملية حماية أن يبدأ في كانون الثاني/يناير ببيع نفط شباط/فبراير، ثم يشتريه قبل نهاية أجله، ثم يبيع نفط آذار/مارس، ليشتريه ثانية قبل نهاية الأجل، ثم يبيع نفط نيسان/أبريل، وهكذا. غير أن هناك من يشك في هذه الطريقة، وهم القلقون من المخاطر المصاحبة لهذه العملية. ومع أن هذه المخاطر مثل الأخطار الأساسية وعدم سيولة السوق، هي أخطار

حقيقية، غير أنه تبين مع الزمن بأنها مخاطر صغيرة وقابلة للمعالجة إذا ما قورنت بمخاطر عدم الحماية. وبالإضافة لذلك فإن العديد من شركات النفط المتعددة الجنسيات والعديد من الشركات الزراعية العالمية وغيرها من المؤسسات تستخدم هذه التقنية بشكل منتظم كأسلوب حماية فعال وغالي الكلفة بمواجهة خطر الأسعار.

وقد حدث تغير مهم على هذه الطريقة من هيئة القمح الاستراليP[9]P. حيث تعد المزارعين المشاركين بأسعار الحد الأدنى لمحاصيلهم، وبذلك فإن التخلي عن المشاركة في الأساس بات خياراً أمام المزارعين المشاركين، ثم تحمي نفسها في وجه هذا البرنامج الزراعي بأن تبيع المحاصيل اللاحقة من القمح بعقود آجلة. وفي أواخر التسعينيات كانت هذه الهيئة أكبر مشارك في سوق القمح للعقود الآجلة في المجلس التجاري في شيكاغو.

الحماية مع العقود المقدمة أو الآجلة

تقلل الحماية من الخطر بالطريقة التالية. لننظر إلى حالة بسيطة لبلد يشكل فيه إنتاج وتصدير النفط كامل الإنتاج والتصدير الوطنيين. وبالتالي فإن انخفاض أو ارتفاع سعر النفط بمقدار 20% سيؤدي لانخفاض أو ارتفاع بنفس النسبة في الناتج القومي وفي قيمة الصادرات. ويمكن للبلد أن يتخذ إجراء حماية في مواجهة هكذا هزة وذلك ببيع النفط مسبقاً. مثلاً يمكن أن يبيع النفط في السوق الآجل. حيث يقتضي الأمر بيع مقدار محدد من البضاعة بسعر محدد قبل تاريخ محدد في المستقبل. فإذا ما تم بيع النفط مسبقاً في الأول من كانون الثاني/يناير كي يسلم في 31 كانون الأول/ديسمبر بسعر قدره 25 دولار للبرميل الواحد، عندها إذا انخفض السعر بمقدار خمسة دولارات للبرميل، فإن هذا سيعني ربحاً بمقدار خمسة دولارات للبرميل من الكمية المشمولة بالعقد. وإذا ارتفع السعر بمقدار خمسة دولارات للبرميل، فإن هذا سيعني خسارة بمقدار خمسة دولارات للبرميل من الكمية المشمولة بالعقد.

فالحماية تؤمن ربحاً عندما تهبط الأسعار وخسارةً عندما ترتفع. وبهذه الطريقة تلعب دور الموازن لآثار ارتفاع وانخفاض الدخل من مبيع الثروات. وهذا ما يؤدي للحد من التباين الكبير، الذي يسببه تغير الأسعار، في إيرادات الموازنة. وهو ما يساعد على الحد من دورية السياسة المالية ويتيح للدولة أن تلعب دوراً أكبر في مواجهة هذا الطابع الدوري وفي استقرار الأداء الاقتصادي وتعزيز النمو المستقر. وبالإضافة لذلك فإن الجميع يعرف في

كانون الثاني/يناير بأن قيمة الدخل والصادرات ستكون، مثلاً، 250 مليون دولار في نهاية العام، وستعرف الحكومة (بغض النظر عما يحدث لأسعار النفط) أن هذه الأموال ستكون متوفرة لديها لدفع ديونها الخارجية أو التزاماتها الأخرى.

تأرجح الحماية

نورد فيما يلي أمثلة عن مخاطر موجودة تمت دراستها. المزارعون يواجهون خطر انخفاض أسعار محصولهم بين الفترة التي يقررون فيها الزراعة ومرحلة الحصاد والتسويق؛ حكومات الدول المنتجة للنفط تواجه خطر انخفاض أسعار النفط خلال عام الموازنة، في حين أن حكومات الدول المستوردة للنفط تواجه خطر ارتفاع سعر النفط.

إن أفضل تعريف للحماية هو أنها التقليل من المخاطر الموجودة. وبالعكس، إن أفضل تعريف للمضاربة هو أنها الانخراط في نشاطات تزيد من مستوى المخاطر الموجودة.

أما خطر السعر فيمكن إنقاصه بالحماية باستخدام خيارات تعاقد أخرى - وهذه العملية تدعى أحياناً إدارة المخاطر - وذلك بالدخول في عقد يؤدي إلى تعديل الخسارة الناتجة عن الخطر الموجود (والتعديل المحتمل أيضاً للأرباح التي يمكن أن تنتج عن مخاطر كهذه). ويجب أن تتغير قيمة الأوراق المالية المستخدمة للحماية بمقادير متساوية - ولكن في اتجاه معاكس - عن قيمة خطر السعر الموجود. مثلاً إذا كان هناك بلد يصدر مليار برميل من النفط، فإنه يواجه خطر خسارة قدرها مليار دولار إذا انخفض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد. إذ يمكن لهذا البلد الوقاية من هذا الخطر ببيع عقود نفط آجلة في بورصة نيويورك التجارية إذ ستزداد قيمتها بمقدار مليار دولار كلما انخفض سعر النفط بمقدار دولار واحد.

ويمكن تشبيه العلاقة بين الخطر الموجود ومقدار الحماية المؤمنة بأرجوحة الأطفال. حيث يرتفع أحد طرفي العلاقة بمقدار يتناسب مع انخفاض الطرف الآخر؛ وان لم يتحرك أي من الطرفين فإنهما يظلان في حالة توازن أفقي. والمخطط التالي يوضح هذا المفهوم من خلال إظهاره كيف أنه عندما ترتفع قيمة الوضع الراهن، مثال المحصول أو النفط المعد للتصدير، فإنها ستنخفض في المستقبل، والعكس بالعكس. وفي كلا الحالتين يبقى مجموع الوضعين هو ذاته عند نقطة ارتكاز الأرجوحة.

الحماية: محصلة تبدلات خطر السعر الموجود والحماية يساوي الصفر، أو س = ف

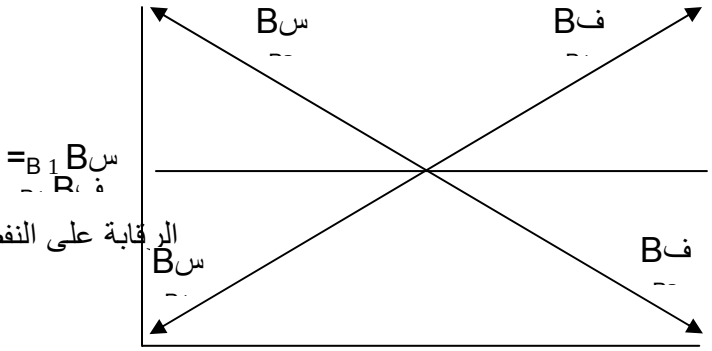

ويمكن تحقيق الحماية من خلال العقود الآجلة أو المسبقة أو عقود التبادلP[10]. إن كلاً من العقود الآجلة أو المقدمة إنما هي التزامات لشراء أو بيع كميات محددة من مادة محددة وبسعر محدد وفي زمن محدد في المستقبل. والفرق هو أن العقود الآجلة هي عقود نموذجية وتتم بشكل علني وتصفى من خلال غرفة مقاصة. إذ يمكن للإنتاج النفطي لبلد ما أن لا يكون بنفس مواصفات النفط القياسي المعمول به في معظم المبادلات. فإذا كان الاختلاف في نوع النفط يرتب اختلافاً كبيراً في السعر، عندها يمكن للحكومة أن تقدم على عقود مقدمة خارج السوق الرسمية. وهي عقود معدة وفق المتطلبات الخاصة وتتم عبر المتعاملين بهذا النوع من العقود (عادة بنوك كبيرة أو سماسرة). وتقدم الصفقات من خارج السوق الرسمية فوائد محددة: فهي تتيح للفرقاء أن يفصلوا العقود حسب حاجاتهم. فهي لا تتطلب ضماناً أولياً أو هامشاً محدداً للربح. غير أن للصفقات خارج السوق الرسمية بعض العيوب: فهي لا تحدث في سوق المبادلات الرسمية لذا فهي أقل شفافية وليست مكفولة من قبل بيوت المقاصة، وهو ما يعرض صاحب إجراءات الحماية لخطر ائتمان من قبل الطرف المتعامل الذي تم العقد من خلاله. كما أن التعامل خارج السوق ليس محمياً جيداً من عمليات الغش والمضاربات في حين أن سوق الصرف تكون مدارة من قبل الحكومة والبورصة نفسها.

أما حسنات الحماية من خلال خيارات التعاقد المتنوعة هي أنها غير مكلفة، وهي سياسة قابلة للعكس (إذ يمكن للحكومة أن تقرر رفع الحماية عنها)، وهي لا تعتمد على مجيء السنوات السمان أولاً. كما أنها تتيح للحكومة أن تقترض من خلال مستندات الدين التقليدية بدلاً من دفع قسط تأمين للدخول إلى جماعات أصغر من المستثمرين القابلين للاستثمار في سندات البضاعة. وبخلاف صناديق الاستقرار، فإن الوقاية من خلال هذا النوع من العقود لا تغري الموظفين الفاسدين ولا تشكل هدفاً لأولئك الباحثين عن تمويل سهل لبرامج جديدة أو لأخرى يراد توسيعها. أما السلبيات فهي أن العقود الآجلة لا تستفيد من ارتفاع الأسعار. وحل هذه المشكلة يكون بتحديد

الحماية بسنتين أو ثلاث بدلاً من فترة زمنية طويلة، أو بحماية 75-80% من الكميات المعرضة لتقلب الأسعار على نحو "يشعر" فيه الاقتصاد بشيء من آثار التغيرات السعرية.

الحماية باستخدام عقود الخيار

إن لم ترغب الحكومة في استخدام أياً من العقود المسبقة أو العقود الآجلة، لتسقط بذلك الربح المحتمل الناتج عن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط، فإنه يمكنها أن تستعمل عقود الخيار لتشتري تأمينها الخاص بمواجهة انخفاض الأسعارP[11]. ومع عقود الخيار تدفع الحكومة قسط التأمين لبائع أو "كاتب" العقد الذي يضمن حداً أدنى لسعر النفط. ولنأخذ كمثال حكومة تتوقع أن تعاني من مشاكل مالية جدية إذا انخفض سعر النفط عن 25 دولار للبرميل الواحد. لذا ستعمد لحماية نفسها من هذا الاحتمال بشراء حق بيع الأسهم بسعر صفقة قدره 25 دولارا للبرميل الواحد. فإذا ظل السعر أعلى من 25 دولاراً فإن العقد لا يعمل؛ أما إذا نزل السعر إلى ما دون 25 دولار، فإنه يتوجب على كاتب العقد أن يدفع الفرق بين الحدين. وهذا يحمي الحكومة في حالة الهبوط، وسيتحمل المستثمر الخسارة.

ويلعب عقد الخيار هنا دور بوليصة تأمين ضد انخفاض سعر النفط، لذا فهو يعمل على أساس أن التأمين ضد حالة تقلب كبير في الأسعار يستحق أكثر مما هو الحال لدى ثبات الأسعار. لذا فإن قسط التأمين لعقد الخيار يكون أعلى للبضائع ذات التقلب الكبير في الأسعار كالنفط، منه للبضائع ذات التقلب الخفيف كمعدلات الفائدة قصيرة الأجل. وهو قريب من معدلات التأمين الذاتي العالية للسائقين الخطرين. ولجذب المستثمرين لقبول الجانب الخطر في هذا الرهان الوحيد الاتجاه، يجب على الحكومات دفع قسط تأمين يعكس مخاطر تقلب أسعار النفط. وأقساط التأمين لعقود الخيار هذه مرتفعة جداً. والميزة الحسنة مع ذلك، هي أنه بإمكان الحكومة أن تجني الأرباح إذا ما ارتفع سعر النفط.

تجربة الحماية

ليس هناك إلا القليل من المعلومات عن مدى استخدام البلدان المصدرة للنفط وسائل الحماية للتخفيف من المخاطر. ففي الوقت الذي استخدم فيه بعض منتجي النفط، كالمكسيك وولاية تكساس، هذه الوسائل بنجاح، يرى دارسو السوق أن استخدام الحماية من قبل البلدان النامية ما يزال محدوداًP[12].

وهناك العديد من الأسباب لإحجام الدول النامية عن إجراءات الحماية الحكومية رغم المنافع المالية.

- ربما يكون الاعتراض الأول اعتراض سياسي. فإذا ما قام وزير المالية بإجراء حماية بمواجهة انخفاض الأسعار، عن طريق العقود الآجلة، وحدث أن ارتفع سعر النفط في السوق، عندها لن يكون بإمكان البلد جني الفوائد، ولن يجد وزير المالية عندها إلا قلة تثني على خطته. وبدلاً من ذلك سيكون من الصعب سياسياً شرح إخفاق الحكومة في تحقيق إيرادات نفط عالية. وعلى العكس من ذلك، إن لم يقم الوزير بإجراء وقائي، وحدث أن هبطت الأسعار، تتنصل الحكومة عندها من المسؤولية لتلقي بها على عاتق السوق العالمية. وإذا ما قام وزير المالية بدفع قسط تأمين لعقد خيار وذلك بغرض الحماية من الانخفاض غير المفاجئ للأسعار، عندها سيتعرض للوم لكونه "يبدد" الأموال بدلاً من إنفاقها لسد احتياجات اجتماعية أكثر إلحاحا. وباختصار فإن الحكومات تجد صعوبة في شرح السياسات الحمائية لجمهورها.
- يمكن للإجراءات الحمائية أن تكون مكلفة. فكل معاملات الأوراق المالية تستوجب تكاليف تتضمن العمولات والدفع لإيصال العروض إلى المتعاملين وتكاليف مالية بإيداع ضمانة قرض أو بوضع هامش مالي للتغطية. ويمكن لقسط التأمين لعقود الخيار أن تكون مكلفة جداً، وتزداد الكلفة مع تقلبات سعر السلعة والمدى الزمني الذي تريده الحكومة لإجراء الحماية.
- تعتبر الحماية عملية معقدة وتحتاج لمهارة عالية وكفاءة مؤسساتية. وتتطلب أدوات إدارة مخاطر السلعة مستوى من المهارة المالية أعلى مما يطلب عادة من الموظفين الرسميين. والخبرة مطلوبة أيضاً لفهم طبيعة مخاطر المعاملات ولتحديد استراتيجيات مواجهة هذه المخاطر ومن ثم للتحديد والدخول في صفقات الحماية. ومع ذلك، فإن هذه الخبرة متوفرة بالتعاقد مع مدراء الأزمات التجارية، أو عبر الخبرات الفنية المقدمة من قبل مؤسسات كالبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

خلاصة

يمكن للإجراءات الوقائية أن تؤمن حماية أمام تقلبات أسعار السلع، غير أنها لا يمكن أن تمنع مشكلة الفساد، وهي ظاهرة منتشرة في البلدان المصدرة للنفط. والطريق الوحيد للحد من مستوى الفساد وسوء الإدارة المالية (بما يعنيه من اختلاس صريح للأموال أو سوء تصرف بها لأسباب سياسية) هو بتحقيق درجة عالية من الشفافية في موازنات الحكومة.

وللضغط على الحكومات لتحقيق الشفافية في موازناتها وفي عمليات إعداد هذه الموازنات، فقد شرع عدة مئات من المنظمات غير الحكومية في حملة دعاوة باسم "انشر ما تدفع" وذلك من أجل حمل الشركات على الإعلان عن نفقاتها المتعلقة بالأتاوات والحقوق وكافة المدفوعات الأخرى لحكومات الدول النامية من أجل استخراج النفط وغيره من الفلزات والمعادن الأخرى. وتهدف الحملة لجعل كل من تقارير الشركات وموازنات الدول النامية، أكثر شفافية، وذلك من خلال فضح الفساد وسوء الإدارة والحد منه.

وفي الوقت الذي يبدو من المربك القول بأنه يمكن للثروة أن تتحول إلى لعنة، فإن الأمر يبدو أكثر إثارة إذا ما لاحظنا ضآلة ما تم القيام به حيال هذا الأمر. إن جميع طرق العلاج السابقة عملية ويمكن القيام بها، ولن تؤدي أياً منها إلى مواجهة تحد كبير. وكل طريقة في العلاج ستستفيد من التحقيقات والبحث الإضافي لمزيد من المعرفة بإيجابيات وسلبيات التجارب السابقة بالإضافة لما يمكن تعلمه منها. إن التحدي السياسي الأكبر هو عدم الوعي الواسع بمخاطر عدم القيام بأي تدبير، وجهل صناع السياسة بمزايا العلاجات السياسية المناسبة.

نصائح مفيدة

- ما هي حصة مبيعات الموارد الطبيعية كالنفط أو الغاز أو المعادن، في دخل حكومتكم؟ وهل تأتي هذه على شكل ريع أو أجار أو فوائد؟ هل يتم التعاقد على هذه الكميات لقاء مبالغ محددة من العملات الأجنبية أو المحلية، أو هل يتم الدفع للحكومة من موارد مصنعة أم مصدرة؟
- إلى أي حد تتغير إيرادات حكومتكم وفقاً لأسعار مواد التصدير الرئيسية لديكم؟
- ما الخطوات التي تقوم بها حكومتكم للحد من آثار تقلب الأسعار على موازنة الحكومة؟ والى أي حد كانت هذه الخطوات ناجحة؟
- ما الذي تفعله الحكومة لمساعدة الأفراد ومؤسسات الأعمال لحماية أنفسهم من اهتزازات الأسعار؟
- ما الخطوات الإضافية التي تنظر فيها الحكومة للحد من تعرض البلد لمخاطر تقلبات سعر البضاعة؟

7 - آثار صناعة النفط على البيئة والمجتمع وحقوق الإنسان

ديفيد واسكو وكارول ويلش

لقد لعبت المرحلة النفطية بلا شك دوراً ايجابياً في التطور الصناعي ونمط الحياة الحديث إلا أن ثمن هذا التقدم يبدو أكبر مما كان متوقعاً. إذ يزداد الاهتمام الآن بدراسة الآثار السلبية لعمليات استخراج ونقل واستهلاك النفط على البيئة وصحة وحياة الجماعات البشرية وعلى حقوق الإنسان في أرجاء العالم.

فالتسربات النفطية الكبيرة كتسريبات ايكسون فالديز عام 1989 وأحداث 2002 تسبب تلوث الشواطئ ونظم الحياة البحرية الحساسة. كما يعتبر التغير المناخي الحاصل كارثة بالنسبة للبيئة والصحة العامة على مستوى العالم، رغم أن منتجي النفط يشككون في صحة دور النفط في زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية.

فاستخراج النفط يتطلب الوصول إلى أعماق كبيرة تحت سطح الأرض، وغالباً ما يكون هذا في مناطق بعيدة وحساسة بيئياً. والنفط ذاته والمواد الأخرى المرافقة يتألف من عناصر كيميائية بالغة السمية. وعملية

إنتاج ونقل هذه المواد لمسافات بعيدة عملية صعبة تقنياً وخطيرة على البيئة، إذ يحصل التسرب النفطي بشكل منتظم، ملحقاً الأذى بالنبات والحيوان، ويمكن للحوادث الضارة أن تقع في أي مرحلة من مراحل أنتاج النفط.

كما يمكن أن يكون لاستخراج النفط آثار اجتماعية كبيرة. إذ غالباً ما تكون أماكن التنقيب محروسة بمفارز عسكرية كبيرة. وقد حصل في بعض الحالات أن اشتركت شركات النفط مع الجيش أو قوات الشرطة في انتهاكات مرعبة لحقوق الإنسان.

وفي الغالب لا تتم استشارة أولئك المتضررين بشكل مباشر من المشاريع النفطية، أو إن استشارتهم تتم على نحو لا يكون لهم معه دور في القرارات التي يتخذها المشروع. فعندما كان المواطنون المحليون يحتجون على التأثيرات السلبية التي تصيب مجتمعاتهم، كانت السلطات تقوم بأعمال قمعية تنتهي إلى العنف وانتهاكات لحقوق الإنسان.

كما تلعب مواقع التنقيب دوراً في تغيير النسيج الاجتماعي في أماكن تواجدها. إذ يصبح من يفوز بفرصة عمل موضع استياء من قبل أولئك الذين لم يوفقوا في ذلك. كما أن اكتشاف واستخراج النفط هو عملية تعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير، وبالتالي فهي لا تخلق فرص عمل كثيرة للعمال الذين يفتقدون للمهارة.

وحالما يبدأ النفط بالتدفق ترتفع أسعار الخدمات والبضائع المحلية بسرعة. ومن يعمل في مراكز التنقيب يتخلى عن عمله التقليدي وعن نمط حياته التقليدي أيضاً. وتتشظى الجماعات التقليدية ويطرأ عليها تغير دائم. وتزداد نسبة الإصابة بالإيدز في مناطق العمل وذلك بسبب لجوء العمال البعيدين عن عائلاتهم إلى المومسات.

لذا يجب دراسة وتقدير هذه النتائج السلبية وغيرها عند تقييم أثر النفط في تطور وإفقار المجتمع. كما يجب نقد وتحليل ما تقوم به الحكومة والشركة لمعالجة هذه الآثار والتخفيف منها.

وفي الوقت الذي يشكل فيه النفط مورداً للمنافع المالية للجماعات المحلية إذا ما تم التصرف بشفافية وعدل، فإنه يمكن ويجب رؤية هذه المنافع ضمن نتائج النفط المحتملة الاجتماعية والبيئية بالنسبة لهذه الجماعات.

القضايا البيئية في صناعة النفط

تعتبر الآثار البيئية أمراً جوهرياً في العملية الإجمالية لصناعة النفط. فلكل مرحلة من مراحل العملية - الاستكشاف أو التنقيب على الشاطئ أو بعيداً عنه أو النقل بالأنابيب أو أي شكل من أشكال النقل الأخرى - مخاطرها على البيئة والصحة العامة. إذ تتأثر جميع الأوساط البيئية -الأرض والهواء والماء. أما مستوى الأذى الذي يلحق بالبيئة فيتحدد بمسؤولية الشركة المنتجة وبإشراف الحكومة وبأوضاع النظم البيئية المعنية. وحتى في البيئات ذات التنظيم الدقيق يحدث بعض الأذى.

الاستكشاف والتنقيب والاستخراج

إن آثار العملية تبدأ قبل أن يصل النفط والغاز الطبيعي إلى سطح الأرض، أي خلال عملية الاستكشاف. إذ تكتشف حقول النفط والغاز عموماً في الصخور الرسوبية. حيث يتم استخدام تقنيات اهتزازية مختلفة في الاستكشاف لتحديد المكان الذي تتوضع فيه هذه الاحتياطيات تحت سطح الأرض.

ويتم الآن بشكل متزايد استخدام تقنيات رفيعة للاستشعار عن بعد من خلال الطائرات والأقمار الصناعية، لإيجاد هذه الاحتياطيات النفطية. إلا أن نسبة نجاح هذه التقنيات محدودة، لذا فإن تقنيات الاستكشاف الأرضية ما تزال شائعة مع ما لها من آثار بيئية على الغالب.

إذ تتيح التقنيات الأرضية اكتشاف مخزونات الوقود العضوي وذلك باستخدام الأمواج الاهتزازية. فهذه التقنيات الأرضية التي تتضمن آليات ارتجاجية (عربات صدم) بالإضافة لتفجيرات تحدث في ثقوب محفورة تحت سطح الأرض ثم المدافع الهوائية الخاصة للمناطق البحرية، وأخيرا التجهيزات الثقيلة المرافقة في الغالب لما سبق، كل هذه تستخدم بشكل متكرر في مناطق نائية وحساسة بيئياً.

بالإضافة إلى ذلك فإن أعمال حفر استكشافية واسعة ما تزال شائعة ، خصوصاً في البلدان النامية حيث تكون المعرفة بكمية الاحتياطيات دون المستوى المطلوب. وتتم هذه العمليات على حساب البيئة المحلية لمنطقة الحفر ذاتها كنتيجة لإنشاء البنية التحتية اللازمة بما في ذلك شق الطرق. وغالباً ما لا يتم تقدير الآثار البيئية لمرحلة الاستكشاف من عملية استخراج الوقود الأحفوريP[1].

وبعد مرحلة الاستكشاف تأتي عملية إنشاء الحقل النفطي وتتضمن حفر عدة آبار، ثم تأتي عملية الاستخراج الحقيقية. وكثيراً ما يكون النفط مصحوباً بكميات هامة من الغاز الطبيعي حيث يتم استخراجهما معاً إلى سطح الأرض. إذ يستخرج الغاز الطبيعي إما من خلال آبار النفط (الغاز المرافق) أو من خلال الحفر خصيصاً من أجل الغاز (الغاز غير المرافق).

ويحتوي النفط الخام والمنتجات الثانوية لعمليات الحفر والاستخراج على كميات كبيرة من المواد السامة والمواد الملوثة الأخرى. وخلال عملية الحفر يخرج إلى السطح كميات كبيرة من الفتات الصخري - تدعى "الحت" - مكونة حجوماً مهمة من فضلات العمل التي يتوجب التخلص منها.

والحت هذا يطرح مشكلة أيضاً لأنه يكون مغطى بسائل ناتج عن الحفر (يدعى طين الحفر) يستخدم لتزييت مثقب الحفر والمحافظة على استقرار الضغط في بئر النفط. ومع استخدام هذه السوائل في عمليات الاستخراج فإنها تصبح ملوثة بمواد ضارة بما في ذلك معادن ثقيلة ومواد كيماوية سامة أخرى. وتتراوح كمية الحت والطين الناتجة عن البئر النفطي بين 60 و 300 ألف غالون في اليوم[P(2)].

وبالإضافة لذلك فإن كميات كبيرة من الماء الممزوج بمواد صلبة معلقة وغير منحلة تخرج إلى السطح. وماء الاستخراج هذا المسمى "الماء الناتج" يحتوي عادة على عدد من العناصر العالية السمية من ضمنها معادن ثقيلة (كالرصاص والزنك والزئبق) ومركبات عضوية طيارة (كالبينزين والتولوين).

كما يمكن للماء الناتج أن يحتوي على سويات عالية من الأملاح؛ وبناء على ذلك فإنه يحمل ضرراً كبيراً على نمو النبات في البيئات المعنية. وتصل نسبة الماء الناتج إلى 90% من إجمالي السائل المستخرج من البئر، وفي الولايات المتحدة هناك ثمانية براميل من الماء مقابل كل برميل من النفط المستخرج. (تكون نسبة الماء أقل في آبار الغاز الطبيعي)[P(3)].

إن التصرف غير المسؤول وإطلاق الفضلات والمواد السامة بما في ذلك الحت وطين الحفر والماء الناتج، يمكن أن يؤدي لأضرار كبيرة للسكان المحليين وللحيوان وللحياة النباتية في المنطقة. إن استخدام الحفر المبطنة هو تقنية مناسبة للتخلص من هذه الفضلات وبشكل خاص الطين والحت، غير أن استخدامها قليل. فالحفر غير المبطنة بشكل جيد والمغطاة بالتراب يمكن أن تسمح بتسرب النفط والمواد السامة الأخرى إلى التربة والمياه الجوفية. أما الخيار البديل للحفر المبطنة فيقوم على تعبئة الفضلات في حاويات يمكن نقلها بعيداً عن المنطقة الحساسة بيئياً.

كما أن تصريف المياه الناتجة ذات السمية والملوحة العاليتين إلى التربة ومجاري المياه له ضرر بالغ على النظم البيئية. إذ يمكن معالجة المياه الناتجة باستخدام عدد من التقنيات المخففة للسمية، كالترشيح والمعالجة البيولوجية. وفي كثير من الحالات تتم إعادة المياه الناتجة إلى آبار النفط وذلك للمساعدة في تأمين الضغط اللازم لاستخراج النفط، وفي هذه الحالة يجب معالجة هذه المياه بشكل جيد أيضاً للحؤول دون تلوث التربة والمياه

الجوفية. وفي المناطق البعيدة عن الشاطئ نادراً ما يعاد ضخ المياه الناتجة إلى الآبار وبدلاً من ذلك يجب جرها إلى الشاطئ للمعالجة.

كما أن لاستخراج الغاز الطبيعي أيضاً مشاكل بيئية مهمة في مناطق الاستخراج. فإذا لم يعزل الغاز ويعالج من أجل الاستخدام فغالباً ما يحترق في موضع البئر أو يتوهج مطلقاً عناصر تلوث مؤذية. ذلك أن المصدر الأساسي للإنبعاثات في الهواء هي من استخراج النفط والغاز، إذ يصدر توهج الغاز أول أوكسيد الكربون وأوكسيد النتروجين (العنصر الأساسي من الضباب الحامضي) وأوكسيد الكبريت (السبب الرئيسي للمطر الحامضي). ففي نيجيريا التي تعاني من أعلى نسبة توهج للغازات يشكوا السكان المحليين من آثار صحية خطيرة بسبب هذا التوهج.

وفي حال عدم اشتعاله يطلق الغاز غير المعالج إلى الهواء محرراً كميات كبيرة من الميتان وهو غاز ذو قدرة كبيرة جداً على تغيير المناخ. إضافة لذلك فإن الغاز الطبيعي يحتوي عند استخراجه على كميات كبيرة من كبريت الهيدروجين وهو مادة سامة قاتلة وقادرة أيضاً على إحداث تآكل في الأنابيب (إذ يشار عادة للغاز الحاوي على كبريت الهيدروجين بالغاز الحامضي)، ويجب تخليصه من هذه المادة بالسرعة الممكنة.

إن الآثار الهائلة لاستخراج النفط، على الأرض تتجاوز مكان وجود المرافق النفطية. خصوصاً في المناطق النائية في البلدان النامية حيث تتزايد عمليات الاستخراج بسبب اكتشاف مكامن نفطية جديدة، وحيث تتطلب مواقع الاستخراج عادة تدمير مساحات كبيرة من الغابات لبناء مرافق الإنتاج ومخيمات العاملين. كما يمكن للحفر على الشاطئ أن يعرض للتلوث الحيوانات بما في ذلك القطعان التي ترعى وهي مهمة لحياة الناس. إن امتصاص النفط أو الماء أو الغذاء الملوث بالنفط يمكن أن يكون مهلكاً للحيوان أو يشكل مخاطر بعيدة المدى على الصحة.

ويعتبر إنشاء طرق الوصول إلى مناطق الاستخراج واحداً من أهم الآثار البيئية. إذ أن آثارها على مناطق الغابات غالباً ما تتجاوز الآثار المباشرة لأية منطقة مكشوفة. حيث تفتح هذه الطرق المناطق النائية للحطابين ومنتهكي الحياة البرية الذين لم يكن لهم في الحالة الطبيعية أن يصلوا إلى هذه المناطق. وتصبح الغابات عندئذ معرضة للمزيد من التعدي وقطع الأشجار على طول طرق الوصول. كما أن هذه الطرق تجزئ موطن الحيوان وتقلل المساحة التي يعيش فيها.

ووفقاً لبعض التقديرات فإنه يتم تعرية واستيطان من 400 إلى 2400 هكتار من الغابات لكل كيلو متر من الطرق يتم إنشاؤه في هذه المناطقP(4). وفي إكوادور، تم استيطان حوالي مليون هكتار (2.5 مليون أكر) من الغابات الاستوائية نتيجة لإنشاء قرابة 500 كيلو متر من الطرق من أجل إنتاج النفطP(5).

وحتى في الحالات النادرة التي تحجم فيها الشركات النفطية عن بناء الطرق، مقللة بذلك من الآثار السلبية على الغابات فإنها تعمد إلى بناء مهابط للطائرات، وهو ما يمكن أن يؤدي أيضاً لتجزئة مناطق سكن الحيوان والتأثير سلباً على حركته وتنقله.

إن معظم مناطق الحفر في العالم تقع على اليابسة، غير أن هناك عدد لا بأس به منها في البحار، مع ما تحمله من إمكانية إحداث تأثير مهم على البيئة البحرية. إن مرافق التنقيب والاستخراج البحرية شائعة بشكل خاص في أفريقيا (حوالي نصف المواقع) وأوروبا (أكثر من نصف المواقع) ومنطقة المحيط الهادي في آسيا (حوالي ثلثي المواقع)P(6). ويطرح الحفر في البحار تحديات خاصة حيث أن شروط الطقس القاسية تزيد من احتمال الحوادث أثناء نقل النفطP(7).

هناك صعوبة في تفتيش المرافق البحرية من قبل الصحفيين والمشرعين، مما يزيد من فرص تملص المستثمرين من القواعد. والبلدان النامية ذات الموارد المحدودة ووزارات البيئة الضعيفة، لا تملك الحوامات اللازمة لنقل المفتشين إلى الأرصفة النفطية. وفي بعض الأحيان تتعهد الشركات بالنقل غير أنها تتحكم غالباً بتحديد مواعيد التفتيش.

إن أماكن وجود المرافق البحرية مهم جداً في تحديد الأثر الذي تتركه على البيئة البحرية. فوجود التجهيزات في منطقة تفقيس بيوض السمك أو الحيوانات البحرية الأخرى سيؤثر على التفقيس ومن ثم على عدد هذه الكائنات. فمثلاً يجد المحار (كالبلح والسمك الصدفي) صعوبة في التنفس والغذاء عندما يكون مغطى بالنفط. كما يمكن للبيوض الملوثة بالنفط أن تتلف أو تعطي أسماكاً مشوهة. ويمكن لقرب المرافق من المناطق البحرية المحمية أن يكون أكثر ضرراً على البيئة البحرية. إذ أن مفاعيل المد الخفيفة في مصبات الأنهار والخلجان المحمية يجعل تبديد النفط بطيئاً وهو ما يؤدي لدرجة أعلى من تسربه إلى الشواطئ.

وفي المناطق الاستوائية تتألف المناطق الساحلية غالباً من نظم بيئية تعتمد على المانغروف الغنية بالنباتات التي تخرج جذورها من الماء إلى الهواء. وسوف يكون من شأن التسرب النفطي، الذي سيغطي على هذه البيئة المليئة بالجذور، أن يقضي على هذه النباتات وعلى الأنواع الأخرى التي تعتمد عليها. ويلعب المانغروف دوراً حيوياً في تثبيت التربة والحفاظ على الشواطئ وتأمين الملجأ للسمك وبعض الأنواع البحرية الأخرى. وقد أدى تسرب حوالي خمسين ألف برميل نفط في منطقة مليئة بالمانغروف في شاطئ بنما إلى قتل هذا النبات لمسافة عشرين ميلاً على امتداد الشاطئP(8).

إن تأثير النفط على الحياة البرية يمكن أن يكون كبيراً. إذ يمكن أن تهلك الأسماك والمحار أو تتأذى. والثدييات التي تستنشق النفط أو يدخل في غذائها تعاني من أذى عضوي يتعلق بالكلية والكبد. وقد وجدت آفات ونزيف داخلي لدى ثدييات ملتقطة من مناطق التلوث. كما يمكن أن تضعف الأنظمة المناعية ويتغير السلوك في بعض الحالات. فهذه الآثار تزيد من ضعف الحيوان وتجعل منه فريسة للتعب وللحيوانات المفترسة الأخرى.

كما يمكن للنفط أن يؤذي الطيور التي تبني أعشاشها قرب أو تعبرها وذلك بتلويث ريشها وإضعاف مواده العازلة، وبالتالي قدرتها على الطيران والسباحة. كما أن الطيور التي تتناول كمية معينة من النفط يمكن أن تموت. فقد قتلت التسربات النفطية عشرات آلاف الطيور، إذ تعتمد أعدادها على مكان وزمان حدوث التسربات النفطية (طرق الهجرة والفصول، مثلاً، تؤثر على ذلك)P(9). كما يمكن للتسربات النفطية أن تؤثر على الشعب المرجانية المدارية، إذ تفقدها لونها وتجعلها عرضة للتحطم.

أمثلة عن آثار السموم والملوثات الأخرى في عملية إنتاج النفط

بنزين	الماء الناتج	مسرطن، سام على الجهاز التناسلي وعلى تطور الجنين
تولوين	الماء الناتج	سام على تطور الجنين، ويعتقد بأن له تأثير سمّي كبدي وكلوي وعصبي ودموي
زئبق	الماء الناتج وسوائل الحفر	سام على تطور الجنين، ويشك أن له سمية على الدم وعلى الغدد الصم والأعصاب

	(الوحل)	والمناعة والجهاز التناسلي.
زنك	الماء الناتج وسوائل الحفر (الوحل)	يشك أن له سمية دموية وعلى الجهاز التناسلي وتطور الأجنة
رصاص	الماء الناتج وسوائل الحفر (الوحل)	مسرطن، سام على الجهاز التناسلي وعلى تطور الجنين
صوديوم (ملوحة)	الماء الناتج	يلوث التربة ويجعلها غير صالحة للزراعة
كبريت الهيدروجين	استخراج الغاز الطبيعي	يعتقد بأن له سمية دموية وعصبية وتناسلية
ثاني أكسيد الكبريت	توهج الغاز الطبيعي	مسبب أساسي في المطر الحامضي

إن التخلص من فضلات عمليات الحفر في البحر قضية بيئية هامة أخرى. إذ تستخدم منصة النفط قرابة 000 400 غالون من مياه البحر يومياً كسوائل حفر في عملية الاستخراج، وبعد الاستخدام يعاد ضخ هذه المياه الملوثة بالنفط إلى المحيط ثانيةً[10]. ويعتبر التلوث بالزئبق أحد الآثار المعروفة لمخلفات التنقيب في البحر، حيث يعتبر تناول السمك الملوث سبباً رئيسياً لتعرض الإنسان للزئبق. وقد وجدت إحدى الدراسات أن مستوى الزئبق في الوحل والرسوبيات تحت منصات النفط في خليج مكسيكو أعلى باثنتي عشر ضعفاً مما هو مقبول وفقاً لمعايير الوكالة الأمريكية لحماية البيئة[11]. إن الطريقة الوحيدة للتخلص من مشكلة النفايات البحرية هي في جمعها والتخلص منها بوضعها في أماكن من الأرض مبطنة جيداً.

نقل النفط إلى السوق: الأنابيب والمصافي

يمكن للأنابيب المستخدمة في نقل النفط والغاز الطبيعي أن تسبب أذىً بيئياً خطيراً. فرغم أنها تدفن أحياناً تحت الأرض، إلا أن وضعها فوق الأرض أقل كلفةً، وهو الممارسة الشائعة جداً في البلدان النامية. وهذه الأنابيب الظاهرة للعيان تعيق الحيوانات أثناء الرعي وتخلق صعوبات للرعاة والمزارعين.

ويمكن للشقوق والتسربات أن تحدث بسبب الخلل في الوصلات التي تربط بين أجزاء الأنبوب، أو بسبب خلل في الصمامات أو بسبب تآكل

الأنابيب بفعل الصدأ؛ إذ أن أكثر من نصف حوادث التسرب من الأنابيب يحدث بسبب عيوب بنيوية، والأكثر شيوعاً هو التآكل بفعل الصدأP(12).
وتعتبر التسربات النفطية من العوامل الأكثر شيوعاً في حدوث التسربات النفطية. ففي عام 1997 مثلاً وصلت التسرب من الأنابيب إلى ضعفي مستواه في ناقلات النفطP(13).

يمكن للتسربات من الأنابيب المكشوفة أن تؤدي لتلوث الأرض والمياه السطحية، في حين تؤدي التسربات من الأنابيب المطمورة، والتي يصعب اكتشافها، إلى تلوث المياه الجوفية. ويمكن للتشققات في الأنابيب والتسربات أن تؤدي إلى حرائق وانفجارات خطيرة. والانفجار هو خطر دائم في حالة الغاز الطبيعي القابل للانفجار بطبيعته.

وفي عمليات الاستخراج، تخترق خطوط الأنابيب الأراضي والمناطق الحساسة بيئياً. إذ يمكن مثلاً للممر العريض الذي يشق لتمرير الأنبوب - والمسمى حرم الممر- أن يمر مباشرةً في غابات مهمة جاعلاً تلك المناطق عرضة للتعديات. كما أن هذه العملية تتطلب شق طرق للعمل وهو ما يسهل استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية في المناطق المحيطة بالأنبوب. كما أن طرق الوصول لهذه الأنابيب تؤدي إلى تجزئة وتقليص الموطن الأساسي للحياة البرية.

ففي بوليفيا يخترق أنبوب غاز كويابا البالغ 630 كيلومتراً غابة شيكيتانو، وهي أكبر غابة استوائية جافة لا تزال سليمة في العالم. ويعيش في هذه الغابة عدد من الأنواع النادرة والمعرضة للانقراض، من بينها 90 نوعاً من الأنواع المذكورة في اتفاقية التجارة الدولية حول الأنواع المهددة بالانقراض. وحسب رأي مواطنين من الجماعات المحلية فإن مد هذا الأنبوب قد سهل الأنشطة الضارة على جانبي الأنبوب كالصيد والتحطيب غير المشروع وحركة القطعان. كما أدى إلى قيام شركة تعدين كندية بتنشيط العمل في منجم للذهب، وذلك باعتماد طرق معالجة تعتمد السيانيد الخطرP(14).

إن تكرير النفط، وهو مرحلة من مراحل صناعة النفط، يترك آثاراً بيئية هامة أيضاً. إذ تقوم المصافي باستخدام تقنيات الغليان والتبخير أو المعالجة بالإذابة لفصل وتحويل النفط الخام ليمكن استخدامه كوقود. ويحتوي الإنتاج النهائي على الغازولين ووقود الديزل ووقود الطائرات والكيروسين وزيوت التشحيم والإسفلت. حيث تعالج المصفاة متوسطة الحجم ما يزيد على 3.8 مليون غالون من النفط يومياًP(15). وحتى النسبة البسيطة (حوالي

0.3%) من المخلفات الثانوية التي تطلقها هذه العملية في الطبيعة تصل إلى حوالي 000 11 غالون من النفط يومياً في موقع واحدP[16]. كما يجب معالجة المياه المستخدمة في عملية التكرير نظراً لوجود عناصر سامة كالمعادن الثقيلة والعناصر الملوثة الأخرى.

وتصدر المصافي أيضاً كميات كبيرة من ملوثات الهواء. ففي الولايات المتحدة يعتبر قطاع المصافي ثالث أكبر مصدر لانبعاث المواد السامة التي تتراكم باستمرار، كالزئبق والرصاص والديوكسينات، حيث أطلقت أكثر من 000 184 باوند من هذه المواد عام 2001P[17]. أما على الصعيد العالمي فقد وصل مجموع الانبعاثات الهوائية السامة من قطاع المصافي إلى 84 مليون باوند في العام ذاته، بما في ذلك أطنان من المركبات العضوية الطيارة، كالبنزين المسبب للسرطان ومواد كيماوية يمكن أن تسبب الربو عند حد معين ومشاكل في نمو الأطفالP[18]. ويمكن لعملية التكرير أن تؤدي إلى إطلاق ثاني أكسيد الكبريت، وهو عامل أساسي في تشكيل المطر الحامضي.

كما أن مجمعات تكرير النفط عرضة للتسربات والحوادث. إذ يلعب التسرب من البراميل والخزانات دوراً رئيسياً في التلوث النفطي والكيماوي في هذه المجمعات، وتشكل الحرائق والانفجارات مصدراً مهماً للإنبعاثات الكيماوية الكبيرة في الهواء.

إراقة النفط

غالباً ما تنجم إراقة النفط عن عمليات الاستخراج والتصدير. وقد أفادت التقارير على مستوى العالم عن إراقة ما بين 20 و 430 مليون غالون سنوياً للفترة 1978-1997. وتراوح عدد الحوادث خلال نفس الفترة بين 136 و382 حادثاً في السنةP[19]. ويحصل تسرب النفط من أحواض التخزين وأنابيب النقل وناقلات النفط والبوارج والمراكب الأخرى. وباستثناء خطوط الأنابيب فإن التسربات النفطية تحصل غالباً أثناء عملية النقل، بما في ذلك أثناء تحميل الناقلات، أو النقل من الناقلات إلى القطار أو من عربات القطار إلى مستودعات التخزين.

صحيح أن النسبة الغالبة من التسربات تعتبر صغيرة بالمقارنة مع الكوارث التي تحدث مع ناقلات النفط، إذ تتراوح بين عشرة آلاف ومليون غالون، غير أن مجموع هذه التسربات الصغيرة يصل إلى 15-20 مليون

غالون في أغلب السنواتP[20]. وإذا ما تكررت فإنها يمكن أن تكون أكثر ضرراً من كوارث الناقلات وذلك بسبب تعريض الحيوان والنبات للتلوث المستمر.

ومع ذلك تبقى التسربات النفطية الأكبر هي تلك التي تحدث في ناقلات النفط، كتسرب البريستيج عام 2002 على السواحل الشمالية لأسبانيا، والذي قدر حينها بسبعة عشر مليون غالون. وفي حين أن التسرب من الناقلات الضخمة قليل الحدوث، فإن كمية النفط المتسربة في أي عام تعتمد على عدد التسربات الكبيرة التي يزيد الواحد منها على 10 مليون غالون.

وفي العقود الأخيرة أصبحت ناقلات النفط العملاقة ممتازة حقاً، إذ ارتفعت سعتها الوسطية من 150 مليون غالون عام 1960 إلى أكثر من 240 مليون غالون حالياً. ولكن باعتبارها ضخمة وقليلة القدرة على المناورة فإنها معرضة للحوادثP[21]. وبالإضافة لذلك فإن التصميم والبناء غير الملائمين يؤديان لتسربات أكبر في حال حصول الحوادث. فالناقلات ذات البدن الواحد تكون أكثر قدرة على المناورة من تلك التي تمتلك بدنين. وفي الولايات المتحدة ينص قانون التلوث النفطي لعام 1990 على ضرورة أن تكون كل ناقلة نفط جديدة عاملة في مياه الولايات المتحدة ثنائية الهيكل، وعلى أن تصبح جميع ناقلات النفط في المياه الأمريكية عام 2010 ثنائية الهيكل. ورداً على حوادث التسربات الأخيرة، وخصوصاً حادث البريستيج، فإن منظمة الملاحة البحرية الدولية، وهي منظمة حكومية، طالبت بتسريع إلغاء الناقلات ذات الهيكل الواحد وإتمامه عام 2010 . ويدخل عمر السفن أيضاً كعامل أساسي في حدوث التسربات النفطية، إذ أن الحرائق والانفجارات أكثر شيوعاً في السفن القديمة.

وباعتبار أن التسربات الصغيرة لا تلقى اهتماماً كبيراً من قبل الكثير من المسؤولين الحكوميين ووسائل الإعلام أو من الرأي العام خارج منطقة التلوث، فإنه يلزم عادة حوادث تسرب كبيرة لتحفيز المسؤولين على اتخاذ خطوات تخص سلامة الناقلات، وخططاً لمواجهة حالات التسرب النفطي. وقد تطلب الأمر في الولايات المتحدة، مثلا، وقوع كارثة ايكسون فالديز عام 1989 في ألاسكا كي تقوم الحكومة الأمريكية بدعم تشريع يتعلق بالتسربات النفطية. وقد كشف الحادث المذكور الذي أسفر عن تسرب 11 مليون غالون من النفط، عن وجود مشاكل تتعلق بالاستجابة السريعة والتنسيق، والصلاحيات الواضحة للسلطة في حالة الطوارئ. وقد تضمن قانون التلوث

النفطي لعام 1990 نظام استجابة وطني ينص على تشكيل لجنة لتنسيق عمل مختلف هيئات الدولة، والقوى الفاعلة والصناعة والجهات المسؤولة بعد حدوث التسربP(22)P. وقد نص القرار على مسؤولية بعض الجهات عن تكاليف التنظيف والتعويضات والغرامات المدنية الممكنة، وقد أسس صندوقاً للاستجابة الفورية للتسرب النفطيP(23)P.

إن وجود خطة استجابة شاملة وفعالة لحالات التسرب النفطي أمر حيوي بالنسبة للدول المنتجة للنفط، ومع ذلك هو غير موجود في كثير من الحالات. فأذربيجان على سبيل المثال يزداد إنتاجها النفطي بشكل سريع ومع ذلك ليس لديها خطة استجابة وطنية للتسرب النفطي. وهو ما يعيق أيضاً التنسيق والتعاون الفعال مع جيرانها في معالجة حالات التسرب في بحر قزوين.

وجدير بالذكر أن كلفة معالجة التسرب النفطي تختلف بشكل كبير، وفقاً لعوامل عديدة مثل موقع حدوث التسرب وتأثيره على قطاعات حساسة كمناطق سياحية أو نظم بيئية حساسة، إضافة للبعد عن الشاطئ ونوع النفط المتسرب. فالتسرب قرب الشاطئ أكثر كلفة منه في المحيط. كما أن نوع النفط يؤثر على كلفة التنظيف. فالخام الخفيف والنفط المصفى قابل للتبخر والانتشار بصورة أسرع، مما يقلل من الجهود اللازمة للتنظيف. في حين يتطلب النفط الثقيل جهوداً أكبر للتنظيف، وتبلغ كلفة تنظيفه أربعة أضعاف مثيلتها للنفط الخفيفP(24)P. أما بالنسبة لتكاليف التنظيف فتتراوح التقديرات بين 1 000 دولار لكل طن مراق في أفريقيا و 24 000 دولار لكل طن في الولايات المتحدة (إذا استثنينا كلفة تسرب إيكسون فالديز). وفي حالة تسرب إيكسون فالديز تقول اكسون أن كلفة التنظيف وصلت إلى 2.1 مليار دولارP(25)P.

وعندما يحصل التسرب يحاول العاملون قدر المستطاع إبقاء النفط بعيداً عن الشاطئ. حيث يتم استخدام وسائط كيماوية لتبديد ونشر النفط في المياه وذلك لتقليل أثرها على الشواطئ. غير أن هذه المواد المبددة ليست معفاة من النقد حيث أن المواد الكيماوية المستعملة يمكن أن تكون سامة وهي تسبب تعرض السمك المديد للنفط والكيماويات. أما المكافحة الحيوية فهي طريقة أخرى لتبديد النفط تعتمد على وجود بكتيريا آكلة للنفط. كما أن هناك خيار الحرق، إلا أن هذا الخيار خطر على العمال وهناك صعوبة في السيطرة عليه. ومن بين تقنيات المعالجة الأخرى استخدام الحواجز العائمة

لإبطاء انتشار النفط المتسرب. إذ تملك هذه الحواجز طريقة للتعويم ولها حافة ناتئة فوق الماء وأخرى تحت الماء لاحتواء النفط. ويساعد هذا الحصر للنفط في منع وصوله إلى مناطق حساسة، ويساعد على تركيزه مما يسهل عملية تنظيفه.

ولا ينتشر النفط على الأرض بنفس السرعة التي ينتشر فيها على سطح الماء، ومحاصرته على الأرض تكون أسهل منها في البحر. ولكن بالمقابل، فإن تلوث التربة يجعل الأرض غير صالحة للزراعة أو الرعي ويمكن أن يجعل الماء غير صالح للاستهلاك البشري والزراعة وسقاية المواشي.

استهلاك النفط والغاز

ينتج استهلاك النفط والغاز الطبيعي آثاراً مهمة جداً على البيئة والصحة العامة محلياً وعالمياً.

إن أحد المشتقات الأساسية للنفط هي الغازولين، وهو وقود للآليات ينتج عدداً من ملوثات الهواء المؤذية (وتستخدم كمية أقل بكثير من أجل إنتاج الكهرباء والاستهلاك المنزلي). أما المواد الملوثة الناتجة عن الغازولين فتتضمن عناصر عضوية طيارة (كالبنزين والتولوين)، والبعض منها سام مثل أكاسيد النتروجين التي تعطي المطر الحامضي وتخفض مستوى الأوزون. ثم لدينا ثاني أكسيد الكبريت، وهو العنصر الأساسي في الضباب الصناعي، والسبب الرئيسي للمطر الحامضي وهو مادة دقيقة تسبب أمراض تنفسية كالربو. وهناك أيضاً أول أكسيد الكربون، وفي البلدان التي لم تتخلص من الغازولين يوجد الرصاص.

وقد وجدت العديد من الدراسات أن هناك رابطاً بين هذه الملوثات ومعدل الوفيات[26]. فالمطر الحامضي - وهو ظاهرة تنشأ عن انبعاثات الهيدروجين والكبريت وتشكل قطيرات ماء حامضية في الغيوم - قد أضر بالغابات والبحيرات والأنهار والمياه الجوفية. وبالإضافة لذلك فإن احتراق الغاز الطبيعي الذي يستخدم بشكل رئيسي في إنتاج الطاقة الكهربائية، يصدر أكاسيد النتروجين التي تساهم في تكوين الضباب والمطر الحامضيين.

كما أن لاستهلاك الغازولين والنفط نتائج خطيرة على الصعيد العالمي من خلال التغيير المناخي (غالباً ما يشار لذلك بتسخين الكرة الأرضية). ويمكن تشبيه ظاهرة التغير الحراري بما يحدث في البيوت الزجاجية، إذ تقوم بعض الغازات باحتباس الطاقة الحرارية للكوكب في الغلاف الجوي للأرض.

إن الأكثر أهمية من غازات "البيوت الزجاجية" والناتجة عن النفط والغاز الطبيعي هو ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) وهو ما ينتج عن استخدام الغازولين وعن احتراق النفط والغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية. فعلى الصعيد العالمي ينتج حوالي 18% من الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز الطبيعي، في حين ينتج حوالي 7.5% باستخدام النفط. وبالمقارنة مع الغاز الطبيعي فإن النفط ينتج من CO_2 بمقدار مرة ونصف مما ينتجه الغاز اللازم لإنتاج نفس المقدار من الطاقة الكهربائية[27].

وهناك عدد من المؤسسات العلمية في العالم ترتاب في نتائج الفريق الدولي عن تغير المناخ (والذي يعتمد بدوره على بحوث 2500 عالم) القائلة إن هناك رابطاً بين تزايد تركيز ثاني أوكسيد الكربون وتغير المناخ. وفي تقرير نشر على نطاق واسع عام 2001 قررت لجنة الأكاديمية الوطنية للعلوم بأن "غازات الدفيئة تتراكم في الغلاف الجوي للكرة الأرضية بسبب الأنشطة البشرية مما يؤدي لارتفاع حرارة الهواء المحيط بالكرة الأرضية ومياه المحيط تحت السطح"[28].

ومن المتوقع أن تكون نتائج هذا التغير المناخي كبيرة وشاملة. إذ قد يؤدي ذوبان الأنهار الجليدية والجليد القطبي إلى ارتفاع مستوى المياه في البحر. ويمكن لحوادث الطقس الحادة، كالبراكين، أن تزداد في شدتها وفي معدل وقوعها. ويمكن لارتفاع الحرارة أن يؤدي للتصحر في بعض المناطق والى تقليص الغابات والمناطق الزراعية في أماكن أخرى. كما يمكن للأمراض المعدية كالملاريا أن تزداد انتشاراً لما للحرارة من أثر على نواقل المرض. كما يمكن لارتفاع حرارة المحيط أن تؤدي لخراب الصخور المرجانية، النظام البيئي الأكثر خصوبة في المحيط.

إن إدراك أن البشر هم السبب الرئيسي للتغير المناخي كان وراء إصدار بروتوكول كيوتو، وهو معاهدة دولية تمت الموافقة عليها عام 1997 كبروتوكول لاتفاقية إطار العمل للأمم المتحدة حول التغير المناخي (والتي اعتمدت عام 1992). إن هدف بروتوكول كيوتو هو تقديم تعهدات وإطار عمل لتحقيق هدف اتفاقية الإطار الخاصة بتخفيض انبعاثات co2 على المستوى العالمي بمقدار 7% عن مستوى عام 1990. وهي تركز على تخفيض انبعاث الكربون في الدول المتقدمة.

ويبقى تطبيق الاتفاقية الهدف الأساسي لنشاط المجموعة الدولية لمواجهة ارتفاع حرارة الكرة الأرضية. وبمصادقة روسيا على المعاهدة عام

2004 دخل البروتوكول حيز التنفيذ في شباط/فبراير 2005. وكانت الجهود الرامية لتطبيق اتفاق كيوتو قد اصطدمت بمعارضة إدارة بوش التي عارضت المعاهدة عام 2001. وتعتبر الولايات المتحدة المساهم الأكبر في تغير المناخ في العالم، فهي المسؤولة عن أكثر من 22% من انبعاثات الكربون في العالم.P[29]P

نصائح مفيدة

- هل تجري عمليات الاستكشاف والحفر في مناطق حساسة بيئياً، كالغابات المهددة والأراضي الرطبة المحمية والمناطق البحرية الحساسة أو غيرها من المناطق المهددة بيئياً؟ (من الأمثلة على المناطق الحساسة بيئياً IUCN/المناطق المحمية لاتحاد المحميات الدولي، ومواقع آثار عالمية، وحدائق وطنية عالمية والمناطق الرطبة المحمية وفقاً لاتفاقية رامسار).

- هل يتم شق مسار الأنبوب في مناطق حساسة بيئياً كتلك التي ذكرت أعلاه؟ هل يتم بناء الطرق في مناطق كهذه للوصول إلى مواقع الحفر والاستكشاف أو مد الأنابيب؟ هل يتم تقليص وتخريب مناطق عيش الحيوانات خصوصاً تلك المهددة بالانقراض؟

- وهل يتم استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد خلال عمليات الاستكشاف بدلاً من الاختبارات الاهتزازية عن السطح كالانفجارات والعربات الارتجاجية؟

- كيف تتم معالجة النواتج الثانوية لعمليات الاستخراج والتخلص منها، بما في ذلك الماء الناتج وطين الحفر والحت؟ وهل تتم إعادة استخدام طين الحفر؟ وهل تتم إعادة حقن ماء الحفر؟ هل يتم تبطين حفر النفايات جيداً؟ وهل تستخدم الصهاريج لتصدير النفايات؟

- وهل يتم إحراق الغاز الطبيعي المرافق أو يتم إطلاقه في الجو؟

- وفي الآبار الموجودة في البحر هل تنقل النفايات إلى الشاطئ من أجل معالجتها والتخلص منها أم يتم رميها في البيئة البحرية؟
- هل يتم بناء الأنابيب بجدران مزدوجة وصمامات قطع أوتوماتيكي لمنع التسرب أو الانفجار؟ وهل توصل الوصلات وتختم جيداً؟
- هل تم إجراء تقدير دقيق للآثار البيئية لعمليات الاستخراج ومد الأنابيب والتكرير؟ هل يشمل هذا التقدير الأثر على البيئة طيلة عمر مشروع الاستخراج ابتداءً من مرحلة التنقيب؟
- هل قام بعملية التقدير المشار إليها خبراء مستقلون؟ وهل هذه التخمينات متاحة للجميع؟ وهل يمكن مراجعتها من قبل خبراء آخرين؟ هل تمت دراسة خيارات أخرى للمشروع المقترح - بما في ذلك إلغاء المشروع؟ وفيما يخص مد الأنابيب هل تمت دراسة خيارات أخرى لخط سير الأنابيب دراسة وافية؟
- ما الإجراءات المتخذة لتقليل انبعاث الملوثات واحتمال وقوع الحوادث في مصافي التكرير؟
- هل تمتلك ناقلات النفط تصفيحاً مضاعفاً، وهل تمتلك التكنولوجيا اللازمة لمنع التسربات النفطية؟ وهل هناك معايير أمان أخرى مناسبة؟ وهل تم إعداد خطط للتعامل مع حالات الطوارئ؟

حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية

رأي السكان المحليين وتمكينهم

طالما أن لعمليات الاستخراج والنقل مثل هذه الآثار بعيدة المدى، فإنه يمكن لمشاريع استخراج ونقل النفط أن تثير خلافات حادة. إذ يناضل العديد من جماعات المجتمع المدني لمنع المشاريع ذات التأثير الكبير من بدء العمل قبل موافقة السكان المحليين على المشروع، بحيث تأخذ الشركة، بذلك، ترخيصاً اجتماعياً للعمل على شكل موافقة حرة وصريحة. وعلى أية حال فإن

العمليات ضعيفة التخطيط والتي تخفق في تحديد مدى المخاطر الاجتماعية والبيئية، تؤدي لتكبيد الشركة تكاليف غير متوقعة وتلحق بسمعتها أذىً كبيراً.

وتؤدي العمليات السيئة إلى زيادة التوتر مع الجماعات المحلية التي تشعر بالريبة والإحباط وتكون مستعدة لمواجهة المشروع.

وفي غياب قوانين محلية واضحة أو قدرة التنفيذ لبعض القوانين، يرى العديد من الشركات في إرشادات البنك الدولي محددات لاستشاراتهم وسياساتهم البيئية والاجتماعية. فمؤسسة التمويل الدولية، وهي فرع من البنك الدولي يقدم القروض للقطاع الخاص، لديها عدد من سياسات الحماية الاجتماعية والبيئية، بحيث يتوجب على الشركات الخاصة التي تسعى إلى الحصول على تمويلها أن تتبع هذه السياسات. إلى ذلك فإن للمؤسسة شروطها في مجال كشف المعلومات والاستشارات.

وبالنسبة للمشاريع A، التي تعتبر الأكثر حساسية بيئياً، وتتطلب بشكل دائم تقريباً تطوير حقول جديدة ومد أنابيب إضافيةP(30)P، تطلب مؤسسة التمويل الدولية من عملائها في القطاع الخاص القيام بدراسة بيئية لمشاريعها. إذ يجب أن يتم الكشف عن هذه التقديرات علانية ويجب أن تخضع لاستشارات عامة. كما يجب أن تنشر هذه التقديرات قبل 30 يوماً من موافقة شركة التمويل الدولية على المشروع. ويرغب العديد من جماعات المجتمع المدني أن تمدد فترة الاستشارات هذه إلى 120 يوماً. كي يتاح للجماعات الضعيفة الوقت الكافي لإعطاء قرارات ناجزه.

وقد أوضحت مؤسسة التمويل الدولية ما يتوجب لهذه التقييمات أن تحتويه وكيف يجب إعدادها. إذ يجب أن يتفحصوا الخيارات البديلة للمشروع، بما في ذلك حالة "عدم وجود المشروع"، وتحديد الطرائق التي يمكن بموجبها تحسين اختيار وتصميم المشروع. كما يجب أن تحاول بالدرجة الأولى منع الآثار السلبية على البيئة، ثم تقليلها والتعويض عنها. ويجب تحديد الآثار التي تتم معالجتها بوضوح. وفي التقييم يجب النظر للمسائل البيئية من منظور واسع لتشمل الآثار على الهواء والماء والأرض، بالإضافة للأثر على صحة الإنسان وعلى أمن واستقرار السكان المحليين. وفيما يخص المشاريع الحساسة، تطلب مؤسسة التمويل الدولية من الجهة المشرفة على المشروع أن تفوض جهة مستقلة للقيام بالتقييم البيئي، وتوصي بأن تقوم هيئة من الخبراء المستقلين والمعترف بهم بتقديم استشاراتها حول المشروع وآثاره البيئية.

والعملية الفعالة تتضمن أيضاً استشارات عامة. إذ تطلب مؤسسة التمويل الدولية إجراء استشارتين للمشاريع الحساسة، مع الجماعات المتضررة، ومع مجموعات المجتمع المدني، خلال دراسة المشروع. إذ يجب أن تتم الاستشارة الأولى باكراً قدر الإمكان وقبل أن تبدأ عملية التقدير، بينما ينبغي أن تتم الاستشارة الثانية بعد اكتمال مسودة التقييم البيئي لمناقشة التقرير. ويجب تأمين المواد عند الاستشارات بلغة وأسلوب مفهومين للناس المتضررين (من ذلك أخذ مستوى التعليم بعين الاعتبار). كما يجب أن تتوفر مسودة التقييم البيئي في مكان عام يمكن للناس المتضررين من المشروع ولجماعات المجتمع المدني المحلية الوصول إليه، بما في ذلك مكتب البنك الدولي في البلد المعني ومكاتب الحكومة المركزية والمحلية.

كما يجب أن يتضمن التقييم البيئي خلاصة تنفيذية ووصفاً للمشروع، ومعطيات أساسية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والآثار البيئية المحتملة، وتحليل خيارات المشروع، إضافة لخطة عمل بيئية من أجل تخفيف ومراقبة الآثار وتحقيق الكفاءة المطلوبة. وحالما تبدأ المشاريع يتوجب أن تتم الاستشارات بشكل منتظم لمواجهة كل الاحتمالات التي يمكن أن تظهر.

العسكرة وانتهاكات حقوق الإنسان

إن الاهتمام بأثر الصناعة النفطية على حقوق الإنسان يتركز بشكل متزايد على عسكرة العملية النفطية حيث تعمد قوات الأمن إلى التصرف بشكل متعسف لحماية عمليات التصنيع، وخصوصاً لصالح الشركات النفطية متعددة الجنسيات. ولقد جاءت عسكرة قطاع النفط إلى حد بعيد نتيجة البحث العالمي المكثف لصناعة النفط عن مكامن قابلة للاستثمار، مما دفع الشركات النفطية لإقامة أو توسيع عملياتها مع بلدان ذات حكومات فاسدة أو قمعية. وفي الوقت الذي نرى فيه لهذه الشركات النفطية اهتمامات مشروعة في حماية عمليات الاستخراج والأنابيب، قامت الصناعة في هذه البلدان بالتعاون وبشكل متزايد مع قوات الأمن التي لها سجل غير مشرف في مجال حقوق الإنسان.

وفي غالب الحالات، تكون قوات الأمن المتورطة تحت رعاية الدولة، بما في ذلك الجيوش الوطنية والشرطة المحلية والميليشيات (لا بل أن بعض الشركات النفطية قد عمدت لاستئجار شركات أمن خاصة في بعض الحالات). ففي بعض البلدان مثل نيجيريا وبورما واندونيسيا والبيرو أسفرت

ممارسات قوات الأمن عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، كالحرمان من حرية التعبير، والعدالة، والخضوع للعبودية، والتعذيب، والعمل الإجباري، والاغتصاب، والإعدامات، والقتل خارج القانون. وفي العديد من الحالات فإن العلاقة الوثيقة بين هذه الشركات والحكومات أو قوات الأمن، بالاستئجار أو بأشكال تعاقدية أخرى، قد أدى لعلاقة وثيقة لشركة النفط، بل حتى لاشتراكها المباشر في ممارسات وأنشطة منتهكي حقوق الإنسان.

وتتم عملية العسكرة من خلال محاولات شركات النفط والحكومات لإخضاع، أو وضع حد نهائي للمقاومة المحلية (أو لما يعتقدون أنه سيصبح مقاومة محلية) للآثار الواسعة لعمليات الاستخراج ومد أنابيب النفط.

في بعض الحالات جاء التدخل العسكري رداً على معارضة نشطة لجماعة من المواطنين في مواجهة الضرر البيئي أو الاجتماعي لإنتاج النفط، كالتسرب والفضلات السامة وخراب البيئة المحلية التي يعتمد عليها السكان من أجل مواشيهم، أو الإشراف المحلي السيئ أو القاصر أو عدم كفاية التعويض عن الأراضي المصادرة أو عن الأضرار الأخرى، أو يمكن أن يكون هذا الاعتراض على شروط العمل السيئة. وما يدعم الاعتراضات على هذه الآثار الضارة لصناعة النفط، هو قناعة العديد من الجماعات المحلية بحقها في السيطرة على استغلال ثرواتها النفطية. ربما يكون المثال الأسطع على استخدام الجيش لقمع الاعتراض على الآثار الضارة بيئياً واجتماعياً لاستثمار النفط، قد وقع في دلتا نيجيريا-النيجر.

التدمير البيئي وانتهاك حقوق الإنسان

تعتبر نيجيريا مثالاً نموذجياً على مفارقة الثروة. فوفقاً لورقة عمل قدمها صندوق النقد الدولي عام 1965، كانت حصة الفرد من الدخل 245 دولاراً، في الوقت الذي كانت فيه حصة الفرد من إيرادات النفط حوالي 33 دولار. ولكن بعد ثلاثة عقود ونصف عندما أصبحت حصة الفرد من إيرادات النفط 325 دولار فإن حصة الفرد من الدخل الوطني لم تتغير عما كانت عليه عام 1965. "وبكلمات أخرى، إن جميع إيرادات النفط (البالغة 350 مليار دولار) لم تؤد إلى تحسين مستوى المعيشة على الإطلاق"P[31]P. ومنذ عام 1970 حتى عام 2000 ازداد معدل الفقر من الثلث إلى حوالي 70% من السكانP[32]P.

وبالنسبة للجماعات القاطنة في منطقة إنتاج النفط في دلتا النيجر فإن النتائج كانت مدمرة. فقد وجدت منظمة هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) بأن "التنمية المعتمدة على النفط قد ألحقت الأذى بشكل خطير في بيئة ومواشي العديد من الجماعات التي تعيش في مناطق إنتاج النفط"P[33]P. ومنطقة دلتا النيجر هي منطقة مانغروف غنية بيولوجياً حيث يعتمد أغلب الناس فيها على الصيد والزراعة. وتسرب النفط في الدلتا، وهو متكرر جداً، يقتل السمك ويهلك المحاصيل ويلوث الماء والتربة. والقنوات التي تم تصميمها واستخدامها من قبل شركات النفط لنقل النفط قد أثرت على تسرب المياه الطبيعية وعلى نوعيتها. "مرة ثانية تتلف المحاصيل وتخرب بيئة صيد الأسماك وتؤذى مخازن مياه الشرب"P[34]P. وغالباً ما تتم مصادرة الأراضي لصالح شركات النفط بدون تعويضات مناسبة.

وفي الغالب لم يكن الناس قادرون على نيل ما يريدونه من إنصاف وذلك لعدم وجود نظام محاكم مستقل ومختص. ومن غير المفاجئ أن تكون العلاقة بين الجماعات المحلية وشركات النفط عدائية، وأن تكون المواجهات شائعة بينهما. فرداً على التخريب البيئي الناتج عن استخراج النفط في الدلتا، وعلى تخريب الصيد والإنتاج الزراعي، وهي الموارد الرئيسية للرزق، قاومت الجماعات المحلية نشاطات شركات النفط متعددة الجنسيات. وكانت التكتيكات المتبعة تتضمن تجمعات عامة، واحتلال سلمي للمنشآت النفطية، وأحياناً تخريب لأنابيب النفط.

وفي نفس الوقت يوجد في المنطقة عدد من قوات الأمن الحكومية، كما أن الشركات النفطية تقوم بشكل دائم باستئجار قوات أمن، بما في ذلك الشرطة المحلية لحماية النشاطات النفطية. ووفقاً لهيومن رايتس ووتش فإن أعمال قوات الأمن الحكومية الهادفة لحماية منتجي النفط قد أدت لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام والضرب والسجن بدون محاكمة. وفي عام 1999 عندما قدمت المنظمة المذكورة تقريراً عن الأوضاع في دلتا النيجر، فقد دعمت بالوثائق تكرار الحوادث التي عومل فيها الناس بوحشية لمحاولتهم رفع شكاوى تتعلق بالشركات النفطية، ووجدت بأن أكبر شركتين منتجتين للنفط في المنطقة وهما رويال دوتش وشل، كانتا تدفعان لقوات الأمن الحكومية المتورطة بانتهاكات حقوق الإنسان. "وفي الحقيقة ليس هناك جماعة إلا وتعرض المحتجون فيها، في أكثر من مناسبة، للضرب والاحتجاز وحتى القتل، على أيدي الشرطة النظامية أو الجيش، بغض النظر عما إذا كان

الاحتجاج سلمياً أم غير ذلك، أو حتى أولئك الأشخاص الذين طالبوا بتعويضات عن أضرار النفط، شباباً كانوا أم نساء، أطفالاً أم زعماء تقليديين"P[35].

والحادثة الأكثر شهرة في هذا الصدد جرت عام 1995 حيث كان في حينها الجنرال ساني أباتشا رئيساً للبلاد، إذ تم إعدام الكاتب كين سارو-ويوا وثمانية نشطاء آخرين من المنظمة الأكثر نشاطاً في الدلتا، وهي الحركة من أجل حياة شعب أوغوني (MOSOP). وقد تم ذلك دون أن يكون هناك دليل قطعي على كون هؤلاء القادة قد اقترفوا فعلاً، الجرائم التي حوكموا على أساسهاP[36].

وفي حالات أخرى تورطت قوات الأمن في أعمال عدوانية لحماية العمليات النفطية في منطقة غير مستقرة أمنياً، كأن يكون هناك معارضة لنظام قمعي، أو حركة انفصالية أو إثنية نشيطة، حيث ينظر إلى النفط كامتياز للنخبة الحاكمة في البلاد. وفي الوقت الذي تغيرت فيه حدة التهديد الحقيقي المفروض من حركة المقاومة المحلية، هناك العديد من الحالات التي تورطت فيها قوات الأمن في فرض إجراءات أمن مشددة تتعدى نطاق الحماية وتتجاوز الأهداف الأمنية التي تسعى لتحقيقها. وعلاوة على ذلك فإن من شأن أعمال القمع المعتمدة على إثارة جو من الخوف وإرهاب الجماعات المحلية كي يذعنوا ويوافقوا على المشروع.

والمثال الأشهر على هذا النوع من عسكرة قطاع النفط حصل في بورما في أوائل التسعينيات عندما قررت يونوكال وشركاءها في الاتحاد أن يشاركوا المجلس العسكري في بناء أنبوب غاز يادانا. فرغم أن السجل المروع في مجال حقوق الإنسان لجيش النظام الهمجي كان معروفاً، فقد قامت الشركة بالتعاقد مع SLORC، مجلس إعادة النظام والقانون للدولة، والذي يدعى الآن مجلس الأمن والتنمية (SPDC)، من أجل توفير الأمن خلال فترة مد الأنبوبP[37]. ويعتقد المدافعون عن حقوق الإنسان بأن العسكرة لا تهدف فقط لضمان الأمن، بل أيضاً لتأمين العمالة الإلزامية اللازمة لبناء البنية التحتية لأنبوب الغاز. وقد أدت العسكرة على امتداد مسار الأنبوب إلى القمع الذي تجاوز كثيراً الإجراءات الأمنية الضرورية، ليشمل ترحيل قرى بكاملها والعمل الإلزامي لخدمة العمليات العسكرية ولبناء مواقع للجيشP[38].

كما حدثت عملية العسكرة لقمع جهود الجماعات المحلية الرامية لمنع الشروع بالأعمال النفطية في منطقتهم. وفي أمريكا اللاتينية مثلاً، قام عدد من

الجماعات المحلية بمعارضة مساعي الشركات النفطية للتنقيب عن النفط ومد الأنابيب في مناطقهم. وفي حالة معروفة في كولومبيا عارض شعب أوا الأصلي جهود شركة بترول الغرب للتنقيب عن النفط في أرضهم المقدسة في منطقة الغابات المطرية الحساسة. ولضمان مضي الشركة قدماً في مشروعها عام 2000، قامت السلطات الكولومبية بإحضار شرطة مكافحة الشغب التي اصطدمت مع المحتجين الذين كانوا قد قطعوا الطريق الرئيسي لمشروع النفط. وبعد عدد من الاحتجاجات المتكررة قررت الشركة عام 2002 عدم الاستمرار في امتيازها للتنقيب عن النفطP(39)P.

وعندما تحصل انتهاكات لحقوق الإنسان بفعل الإجراءات العسكرية، فإن الجدل يثار حول مسؤولية الشركات النفطية في هذه الانتهاكات. فالمساعدة الملموسة لقوات الأمن تقدم الدليل على تورط الشركة في الإجراءات العسكرية، على الرغم من أن هذه المساعدة قد تنوعت كثيراً. وفي بعض الحالات، كما في بورما، يتم استئجار الجيش من قبل شركات النفط لضمان الأمن. وفي حالات أخرى تقوم الشركة بالدفع لقوات الأمن المحلية كما فعلت شل في نيجيريا P(40)P. كما تقدم الشركات النفطية دعماً مادياً للجيوش. فمثلاً قدمت شل بنادق لقوات الأمن النيجيرية، وقدمت شفرون الحوامات والطيارين لقوات الشرطة التي أطلقت النار على متظاهرين سلمياً على منصة تنقيب للنفط تابعة لشفرونP(41)P. وتتضمن الطرائق الأخرى من التعاون بين الشركات النفطية وقوات الأمن تنسيق الاستراتيجيات الأمنية، والتعليمات الأمنية اليومية، وتأمين العربات والسلاح والطعام والدواء لقوات الجيش والشرطة.

غير أن الدعم المادي أو المالي المقدم لقوات الأمن لا يجيب إلا عن جانب من القضية المتعلقة بمسؤولية الشركة النفطية. ويرى المدافعون عن حقوق الإنسان بأن هذه الشركات التي تعتمد على الخدمات الأمنية لقوات الجيش والشرطة، يجب أن تكون مطلعة على سجل هذه القوات في مجال حقوق الإنسان. ويضيفون بأن عليها أن تدعم الجهود الهادفة لمنع هذه الانتهاكات وإدانتها، وأن تتجنب العمل مع هذه القوات.

وفي حالة بورما فإن المدافعون عن حقوق الإنسان يفندون دفاع يونوكال القائل بأنه في الوقت الذي يمكن لها أن تكون عارفة فيه بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها SLORC، فإنها لم ترغب أو تطلب منه القيام بذلكP(42)P. ويرى هؤلاء المدافعون بأن الشركة كانت على علم بالاحتمال

المرجح لوقوع هذه الانتهاكات، لذا كان لزاماً عليها منعها أو التوقف عن العمل المشترك مع SLORC P[43].

أمثلة عن حوادث العسكرة باختصار

- في نيجيريا: تدفع شركة شل رواتب لقوات الأمن المحلية التي ترتكب انتهاكات في دلتا النيجر؛ وتخفق في التدخل الجدي خلال محاكمة وإعدام قادة محليين (في التسعينيات).
- في نيجيريا: تقوم شفرون بتجنيد ونقل عناصر الشرطة والجيش الذين أطلقوا النار وقتلوا متظاهرين بطريقة سلمية، من على حوامات كانت قد قدمتها نفس الشركة (1998-1999).
- في بورما: تتعاقد يونوكال مع الجيش البورمي لتوفير الأمن لخط أنابيب يادانا؛ حيث يتم قتل وتعذيب واغتصاب القرويين ثم يجبرون على العمل لإنشاء البنية التحتية.(منذ 1994 حتى الوقت الحاضر)
- في كولومبيا: إحضار قوات مكافحة الشغب لاستبعاد أعضاء من سكان أوا الأصليين الذين يعارضون مشاريع شركة بترول الغرب (أواخر التسعينيات).

وفي نيجيريا وضع موقف شل السلبي من قضية المحاكمة التي أفضت لإعدام كين سارو-ويوا وزملائه في حركة MOSOP، موضع التساؤل. وعلى الرغم من أن شل قد دعت لمحاكمة عادلة بعد أن واجهت ضغطاً متزايداً من المجتمع المدني من أجل ذلك، إلا أن هيومن رايتس ووتش وغيرها من الجماعات انتقدوها لعدم إشهار معارضتها لإجراء المحاكمة ذاتها، ولغياب العدالة عنها P[44].

وفي عام 2000 أدى الجدال حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن، إلى قيام وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية البريطانية ومكتب الكومنولث، بدعوة شركات النفط والتعدين بالإضافة لبعض المنظمات غير الحكومية، لوضع مجموعة المبادئ الطوعية فيما يخص الأمن وحقوق الإنسان. وهدفت تلك المبادئ إلى إصدار دليل حول إدراج ضمانات محددة لحقوق الإنسان في الترتيبات الأمنية في الشكات العاملة في قطاع الاستخراج (بما فيها النفط والمناجم). وتعالج العناصر الأساسية لهذه المبادئ

التعاقد مع القوى الأمنية الخاصة والعامة، وتقدير المخاطر الناتجة عن الظروف الأمنية. وتنص المبادئ، من بين شروط أخرى، على أن تقوم الشركة بإبلاغ قوات الأمن الحكومية عن توجهاتها. ومن بين الشركات النفطية التي وقعت الاتفاق في البداية: شيفرون وتكساكو وكونوكو وشل وBP .

وقد تم في بعض المناطق الترحيب بالمبادئ المذكورة بصفتها الأولى من نوعها باتجاه وضع خطوط عامة لقطاع الاستخراج في هذا المضمار. غير أن بعض المنظمات غير الحكومية كانت حذرة تجاه المبادئ، فيما رحبت بها منظمة العفو الدولية دون أن تصادق عليها، رغم اشتراكها في إعدادها. وانتقدت منظمات أخرى، كمنظمة حقوق الأرض العالمية، الصفة الطوعية للمبادئ على أنها غير وافية بالغرض. كما انتقدتها لعدم تشجيعها الشركات على نشر شروط عقودها الأمنية والترتيبات التي تضعها مع القوى الأمنية.

الترحيل الإجباري وإعادة التوطين

يمكن لبعض المشاريع النفطية أن تقتضي إعادة توطين بعض الناس، وهي عملية تمزيق اقتصادي واجتماعي. وقد أثار ذلك قلقاً جدياً لعدم قيام الشركات النفطية بتقديم التعويضات المناسبة عن مصادرة الأراضي وعن الأضرار الأخرى التي لحقت بالجماعات المحلية جراء عملية إعادة التوطين. ويعتبر التعويض مسألة ذات أهمية خاصة عند مد الأنابيب نظراً للمساحات الكبيرة من الأرض التي تتطلبها هذه العملية وللتدمير الذي تلحقه بالثروات الطبيعية على امتداد مسار الأنبوب.

ولضمان الموافقة على التعويضات تقوم الشركات، في كثير من الحالات، بالتوصل لاتفاق مع مجموعة صغيرة من الجماعة أو مع زعمائها دون استشارة أعضائها. وفي الغالب لا يتم إطلاع الجمهور على التعويضات الحقيقية، ويمكن أن نتوقع بالطبع أن هذه التعويضات تتغير كثيراً وفقاً للظروف الخاصة.

وفي بيرو كشف تحقيق أجرته منظمات بيئية عام 2003، أن الاتحاد الذي يقوم بإنشاء أنابيب كاميسي قد استغل عدم خبرة الجماعات المحلية، فلم يستخدم الطرائق المناسبة في حساب التعويضات عن الأراضي والموارد الطبيعيةP[45]P. وعلى نحو مشابه كشف تحقيق عام 2002 أن اتحاداً يشمل

شركتي شل وأنرون، لم يدفع الثمن الكامل لأراضي الجماعة المحلية، التي استخدمت لمد أنبوب كويابا[46].

وتعتبر سياسة إعادة التوطين الإلزامية لشركة التمويل الدولية دليلاً للمشاريع في البلدان النامية. إذ وفقاً لهذه السياسة يجب أن يكون هناك خطة إعادة توطين إلزامية مرافقة لأي مشروع، ويجب على الجماعات أن تشترك في إعداد الخطة. كما يتوجب تعويض الناس الذين يرحلون عن كامل ما يخسرونه قبل أن تتم عملية الترحيل. وتشمل التعويضات الأرض والسكن والبنية التحتية والدفع النقدي حسب الوضع. كما ويجب مساعدة الناس الذين يرحلون في انتقالهم واستقرارهم في موقعهم الجديد. ويجب أن يكونوا بوضعهم الجديد، بالحد الأدنى، كما كانوا قبل عملية الترحيل. ويجب على متعهد المشروع مساعدتهم في تحسين إمكانياتهم على تحقيق الدخل. كما يجب أن لا يعتبر عدم وجود سند ملكية سبباً للحرمان من التعويضات. ويجب على متعهدي المشروع أن يعدوا خطة عمل عامة لإعادة التوطين، ويجب أن تكون متوفرة (كالتقييمات البيئية) لدى مكتب البنك الدولي في البلد المعني وفي مكاتب الحكومة الوطنية والمحلية.

ومع ذلك يبقى مصطلح إعادة التوطين الإلزامية الذي حددته مؤسسة التمويل الدولية موضع خلاف. فرحيل جماعة تحت التأثير الضار للمشروع، كالتلوث المسبب لمشاكل صحية، يعتبر رحيلاً طوعياً حسب خطة المؤسسة. وكنتيجة لذلك فإن العديد من المنظمات غير الحكومية يشعر بأن تعريف كلمة إلزامي ضيق جداً.

وبعيداً عن الحالات الطوعية أو غير الطوعية فإن هناك العديد من الأمثلة التي تمت بها عمليات ترحيل إجبارية. في بورما مثلاً قام SLORC بحرق قرى بكاملها وأجبر الناس على الرحيل تحت قوة السلاح وذلك لضمان الأمن ولتأمين مسار أنبوب يونوكال في يانادا[47]. ولكون الترحيل قد تم تحت التهديد والترويع فقد اعتبرت محكمة الاستئناف الأمريكية ما قام به الجيش انتهاكاً للقانون الدولي المعروف.

الجماعات المحلية

مع وصول أعمال التنقيب إلى مناطق غير معروفة يحصل احتكاك بين الشركات النفطية والجماعات المحلية التي لم يسبق لكثير منها أن اتصل مع العالم الخارجي. وفي كثير من الأحيان لا تتحدث هذه الجماعات عما إذا

كانت تتم لديها عمليات بحث وتنقيب عن النفط. وفي الغالب لا تكون هذه الجماعات مشمولة في النظام القانوني الرسمي في البلاد.

وغالباً ما تتعرض الجماعات المحلية لأمراض غير معروفة في المنطقة، ولمخاطر اجتماعية أخرى بما يؤدي إلى تدمير نمط حياتها التقليدي. إذ تؤذي الصناعة مناطق حساسة بيئياً وتعتدي على الأرض التي يوجد عليها الناس الأصليون ويعتبرونها مقدسة.

ومن الشائع أن تدخل أمراض معدية لا يمتلك الناس الأصليون مناعة ضدها. فمثلاً عندما دخل عمال النفط منطقة جماعة يورارينا في مناطق الأمازون في البيرو في التسعينيات، التقطت تلك المنطقة بعض الأمراض كالسعال الديكي والملاريا وهو ما لم يتعرض له سكانها سابقاًP[48].

قضايا قانونية

لقد أدت انتهاكات حقوق الإنسان إلى رفع دعاوى ضد شركات نفطية على علاقة مع قوى أمنية متعسفة. والأبرز في هذا المجال قيام محامين قانونيين في الولايات المتحدة بإثارة عدد من الدعاوى القضائية في ظل القانون الأمريكي المتعلق بأذى الأجانب (ATCA) الذي يجيز للمتضررين رفع دعاوى إضرار ناتج عن انتهاك للقانون الدولي. وتؤكد القضايا المثارة ضد شركات نفطية مثل يونوكال وشيفرون تكساكو واكسون موبيل بأن هذه الشركات متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها القوى الأمنية التي تقدم المساعدة الأمنية لهذه الشركات من أجل الأعمال النفطية. في حين يجادل أولئك المدافعون عن الشركات النفطية بأن قانون ATCA المذكور قد وضع لغايات أخرى، لذا لا تزال الدعاوى حتى الآن قائمة أمام المحاكم الأمريكية ولسوف تواجه اختباراً قانونياً قاسياً لعدة أعوام قادمة.

الآثار على السكان الأصليين: حالة أنبوب كاميسي

يعتبر مشروع كاميسي، الذي يتضمن التنقيب عن الغاز في مناطق الأمازون البعيدة في البيرو، ومن ثم شحنه إلى الشاطئ، واحداً من أكثر مشاريع الصناعة الاستخراجية الحديثة إثارة للجدل في العالم. فهو يقع في واحدة من أغنى مناطق الغابات الاستوائية في العالم، والتي يصنفها الصندوق الدولي للحياة البرية بين 200 منطقة بيولوجية على الصعيد العالمي، مولياً إياها مكان الأولوية فيما يخص الجهود الرامية للحفاظ

عليها، نظراً لتنوعها البيولوجي الغني ولوظائفها البيئية الشاملة. كما تم وضع منشآت التصدير في منطقة معروفة عالمياً كمحمية بحرية.

وينتهك المشروع حقوق السكان الأصليين لمنطقة كاميسي، الذين يعيشون في عزلة طوعية ضمن منطقة محمية. وقد تم إيجاد المحمية للحفاظ على المنطقة التي يعيش فيها النانتي والناهوا، وهم أناس معزولون لحمايتهم من عوامل الاضطراب الخارجية. فحقهم في العيش دون اختلاط، وفي تقرير طريقهم الخاص في التطور، أمر تنص عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية 169 حول القبائل والسكان الأصليين، والتي تم توقيعها من قبل حكومة البيرو. ووفقاً لبعض المنظمات غير الحكومية فقد قام بعض مسؤولي المشروع بزيارات غير معلنة لهذه الجماعات.

إن وجود عمال المشروع والغرباء الآخرين في المحمية أدى إلى إدخال أمراض ليس لدى الجماعات المعزولة مناعة ضدها. وحسب النتائج الأولية لدراسة صحية أجرتها مدرسة لندن للطب الاستوائي، ووزارة الصحة في البيرو، فإن جميع أبناء نانتي الذين يعيشون في مستوطنات على طول نهر كاميسي يعانون من أمراض تنفسية حادة، وأن معدل العدوى النموذجي لديهم يبلغ حوالي 50%.

أما بالنسبة للسكان الأصليين الذين لا يعيشون في عزلة فقد استشيروا على نحو غير مناسب، في تصميم المشروع وخطط التعامل مع البيئة ومعايير التعويض المقترحة. وقد وجدت المنظمات البيئية بأن الكونسورتيوم الذي يقف وراء مشروع كاميسي قد استغل عدم خبرة الجماعات المحلية فلم يعتمد الطرائق المناسبة لحساب التعويضات عن استخدام الأرض والموارد الطبيعية. كما اضطرت الجماعات للتفاوض مع ثلاث شركات مختلفة تقدم صفقات مختلفة. وهذا ما أدى إلى إضعاف ومن ثم تقويض عملية المفاوضات بالنسبة للسكان المتأثرين.

لمزيد من المعلومات اتصل بـ

http://www.bicusa.org/bicusa/issues/Camisea_factsheet8-2003.pdfH

كما أثار المدافعون عن حقوق الإنسان مخاوف حول الأثر الممكن لاتفاقيات الحكومة المضيفة (HGAs)، وهي اتفاقيات خاصة بين الحكومة والزوار الأجانب، بما في ذلك الشركات النفطية، بحيث يضع شروطاً لاستثمار الشركاتP[49]P. إذ يمكن لهذه الاتفاقية أن تؤمن حقوقاً وامتيازات تمكن المستثمرين من تجنب التقييدات التي تفرضها السياسات المتعلقة بالمصلحة العامة، والتي كانت ستطبق لولا هذه الاتفاقية.

وفي حالة أنبوب باكو - تبليسي - جيهان، فإن اتفاق الحكومة المضيفة بين تركيا واتحاد BTC (بقيادةBP) يجيز لهذا الاتحاد طلب تعويضات عن الآثار المتعلقة بالاستثمار والناتجة عن تطبيق القوانين والأنظمة الجديدة المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة المهنيةP[50]. كما يمنع على الدولة عرقلة أي جانب من المشروع، حتى ولو لأسباب تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة المهنية ما لم يكن هناك خطر حقيقي وشيك الوقوع. وبالإضافة لذلك فإن الدولة التركية ملزمة بمصادرة الأراضي من أجل مشروع الأنبوب وبتأمين حماية الشرطة له.

الآثار على العمال والتوظيف

تتميز عمليات استخراج ونقل النفط بكثافة عنصر رأس المال، وهي بالتالي لا تؤمن الكثير من فرص العمل. إذ يكون التوظيف في حده الأعظمي خلال بناء المرافق، وهو ما يستمر لبضعة شهور في أحسن الحالات. فمثلاً يمكن أن يوظف في مشروع أنابيب النفط والغاز لشركة BP في أذربيجان وجورجيا وتركيا حوالي 6000 مواطن في ذروة العمل، ومع ذلك فإن نصف فرص العمال غير المهرة لن يدوم أكثر من شهرينP[51]. أما بعد الانتهاء من إنشاء الأنبوبين فلن يبق أكثر من 700 فرصة عملP[52].

ومع ذلك غالباً ما تكون لدى الناس آمال كبيرة (وزائفة) عن فرص التوظيف التي يقدمها المشروع. وعندما لا يتحقق ذلك تزداد التوترات بين الشركات والجماعات المحلية. ويغذي الاستياء بين العاطلين والقلة التي حظيت بفرصة عمل الصراعات داخل الجماعة المحلية. أما الآمال الزائفة فغالباً ما تأتي من قبل السياسيين وأحياناً من قبل موظفي الشركة الباحثين عن دعم للمشروع.

كما يمكن للصناعة النفطية أن تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي للجماعات السكانية. إذ يقضي العمال الموظفون أوقاتاً طويلة في مراكز العمل بعيداً عن بيوتهم. إن تدفق الشركات والعمال الأجانب يؤدي لزيادة العملة، وبالتالي إلى التضخم وهو ما يجعل أبناء الجماعة المحلية غير قادرين على شراء البضائع التي كانوا يشترونها سابقاً.

كما أن العيش في معسكرات العمال غالباً ما يؤدي بالرجال إلى تعاطي الكحول والعقاقير وممارسة البغاء. وهذا يسبب ضعضعة الحياة الأسرية والبنية الاجتماعية. صحيح أن أغلب الأبحاث المتعلقة بالآثار الصحية للصناعات الاستخراجية، بما في ذلك انتشار الإيدز والبغاء والعقاقير، قد

ركزت على عمليات استخراج المعادن، فإن الوضع هو نفسه غالباً في أماكن التنقيب عن النفط. فانتشار الإيدز بين عمال مناجم جنوب أفريقيا أعلى بحوالي 20% مما هو موجود لدى السكان العاديينP[53]P.

إن شروط الصحة والسلامة للعمال في أماكن التنقيب عن النفط خطيرة جداً. غالباً ما تكون التجهيزات البعيدة عن الشاطئ معرضة للرياح والأمواج العاتية. والظروف على المنصات النفطية زلقة ورطبة. ونوبات العمل طويلة وقاسية (يعمل العمال عموماً نوبات طويلة من أجل إطالة وقت الراحة التالي لوقت العمل). والآلات المستخدمة غالباً ما تكون مرهقة وذات سرعات عالية. والضغط الزائد على رؤوس آلات الحفر يؤدي أحياناً إلى حدوث انفجارات وحرائق. وكل ما سبق يمكن أن يؤدي إلى إصابات خطيرة. ويذكر في هذا الصدد أنه تم تغريم عملاق صناعة النفط البريطانية BP بسبب حادثين خطيرين يتعلقان بالعمال وذلك في الأعمال التي تنفذها في ألاسكا في الولايات المتحدة عام 2002: بسبب موت أحد العمال نتيجة انفجار بئر وإصابة عامل آخر بجروح خطيرة نتيجة انفجار أنبوبP[54]P.

والحقيقة إن العمل في صناعة النفط من أكثر الأعمال خطورةً. ففي الولايات المتحدة التي تملك قوانين صارمة نسبياً للسلامة المهنية، نجد أن الوفيات في قطاع استخراج الغاز والنفط أعلى منها في القطاعات الصناعية الأخرى مجتمعةP[55]P. وفي البلدان النامية المنتجة للنفط، تكون شروط العمل أكثر سوءاً لأن قوانين سلامة العمل غير موجودة عادةً أو متخلفة إن وجدت. وفي الغالب لا يتم الالتزام بالقوانين الموجودة، حيث يتمكن أرباب العمل بشكل دائم من الإفلات من العقوبات عبر رشوة السلطات. ولا تستطيع النقابات العمالية الضعيفة أن تقدم إلا القليل من الحماية للعمال.

وعلى اليابسة أو في البحر يكون العاملون في مواقع استخراج النفط معرضين للمواد الكيميائية الخطرة كالزرنيخ والسيانيد. حيث تسبب المستويات العالية من التعرض لهذه المواد إصابات وأمراض خطيرة. كما أن العمل لزمن طويل حتى مع درجة منخفضة من التعرض لهذه المواد تؤذي صحة العمال أيضاً. وتسبب الإصابات تعطلاً أطول مدىً مما هو لدى الصناعات الأخرىP[56]P.

النتيجة

في الوقت الذي تكثف فيه صناعة النفط بحثها عن مصادر جديدة على الصعيد العالمي، فإن المناطق البعيدة تصبح أكثر فأكثر تعرضاً لآثار الصناعة

النفطية، ويمكن لتلك المناطق التي تتم فيها عمليات الإنتاج والمعالجة أن تشهد مزيداً من النشاط. وبنفس الوقت فإن الآثار البيئية والاجتماعية لهذا التطور النفطي ستزداد أيضاً، كما يتوجب التفحص الدقيق لعواقب الحصول على هذا الوقود. وهنا يمكن ويجب رؤية الفوائد المالية للتطور النفطي المكثف من خلال التكاليف الباهظة بيئياً واجتماعياً والتي يمكن أن يتحملها السكان المحليون في البداية ليقع عبئها فيما بعد على العالم أجمع. وفي النهاية فإن النفط لا يأتي بلا ثمن.

نصائح مفيدة

- ما نوع الاستشارات التي أجرتها الشركات النفطية مع الجماعات المحلية؟ وهل تجاوزت هذه الاستشارات مجموعة محدودة من الأشخاص؟ وهل تم إطلاع أعضاء الجماعة المحلية على المعلومات الكاملة بلغتهم الأصلية؟

- ما نوع الترتيبات الأمنية التي أجرتها شركات النفط مع قوات الأمن العامة أو الخاصة؟ ما هي الطبيعة الحقيقية للعلاقة: تعاقدية أم رب عمل/موظف أم وكالة؟ هل كشفت الشركة عن ترتيباتها الأمنية أو عقودها (بغض النظر عما إذا كانت مكتوبة أم لا)؟ هل كشفت الشركة عن أية اتفاقيات تتعلق بحقوق الإنسان أو قضايا لها علاقة بذلك؟

- ما السجل الذي تملكه الدولة وقواتها الأمنية إزاء حقوق الإنسان في البلد الذي تستثمر فيه الشركة؟ ما نوع التحذيرات التي كان يتوجب على الشركة أن تضعها حول قضايا حقوق الإنسان؟

- هل قامت الشركة بتحديد المخاطر الأمنية قبل الاستثمار؟ وما هي طبيعة وأهداف هذه المخاطر؟ وهل تتناول احتمالات انتهاك حقوق الإنسان؟ وهل نشرت الشركة تقديرها للمخاطر الأمنية؟

- ما هي طبيعة وجود الشركة على الأرض؟ هل لديها الاستعداد والقدرة لمراقبة الانتهاكات أو منعها أو معالجتها؟ وما طبيعة العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة لها على الأرض؟

- هل تسمح الشركات النفطية للصحفيين وناشطي حقوق الإنسان وغيرهم بالقيام بزيارات حرة وغير مشروطة وبدون مرافقة أو مراقبة إلى مراكز عملها؟

- هل تم ترحيل أية مجموعة محلية نتيجة لعمليات الاستخراج أو مد الأنابيب أو أية عمليات أخرى؟ وإذا كان الجواب نعم، ما نوع التعويضات التي قدمت لها؟ وما طبيعة عمليات الترحيل التي تمت وفي أية ظروف تمت؟ (هل حصلت مثلاً تحت التهديد والترويع)؟

- هل ترتبط الشركة باتفاقية الدولة المضيفة، وهي اتفاقية قانونية بين الحكومة وشركة النفط، تضع شروطاً لاستثمار الشركة، أو أية اتفاقية أخرى معادلة لها مع البلد؟ هل جعلت الشركة هذه الاتفاقيات علنية؟ هل تضع هذه الاتفاقيات حداً لقدرة الدولة على التدخل لحماية المصلحة العامة؟ هل تضمن هذه الاتفاقيات عملية المصادرة وحل مسألة التعويضات بشكل مناسب؟

حالة واقعية

يونوكال تصبح أول شركة أمريكية تحاكم في الولايات المتحدة لتعديها على الحقوق

في لوس أنجلس في 10 ديسمبر 2003، نقلت وكالة أنباء فرانس برس - في يوم الثلاثاء، أن عملاق صناعة النفط يونوكال، قد أصبحت أول شركة أمريكية تتم محاكمتها في الولايات المتحدة، بسبب اتهامات بقيامها بانتهاكات لحقوق الإنسان في الخارج، وذلك في دعوى تتعلق ببناء أنبوب للغاز في ميانمار.

هذا وقد قاضى قرويو ميانمار شركة النفط الأمريكية العملاقة والتي مقرها كاليفورنيا، مدعين بأنها متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان كالعمل الإجباري والتعذيب والاغتصاب التي ارتكبتها الطغمة العسكرية الحاكمة في هذا البلد الواقع في جنوب شرق آسيا.

ويلي محاكمة لوس أنجلس قضيتان لنحو 15 قروياً من دولة تعرف رسمياً باسم بورما، وذلك بخصوص بناء أنبوب يادانا للغاز الطبيعي بطول 62 كم.

ويدعي القرويون في قضيتهم التي مضى على إثارتها سبع سنوات، أن الشركة تغاضت تماماً عما كان يقوم به الجيش من قتل واستعباد واغتصاب للقرويين وإجبارهم على العمل في إنشاء الأنبوب الذي كلف 1.2 مليار دولار في التسعينيات.

وفي هذا الصدد يقول تيري كولنغثورث المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والذي يمثل بعض القرويين: "لقد طبق جنود بورما نظام العمل العبودي وارتكبوا أعمال عنف مروعة لصالح شركة يونوكال".

أما شركة يونوكال التي لم تكن تدير الحقل العائد للدولة بشكل مباشر فتنفي بشدة أي تورط في هذه الانتهاكات.

وتركز الدعوى على مد الأنبوب الأكثر إثارة للجدل، والذي تم بناؤه من قبل يونوكال وشركاء آخرين من ضمنهم شركة توتال

الفرنسية، لنقل الغاز الطبيعي من ميانمار إلى تايلند المجاورة.

ويرفع القرويون الدعوى بشأن أضرار غير محددة، يدعون بأن يونوكال ارتكبتها مستفيدة من قيام الحكم العسكري في يانغون بفرض العمل الإجباري وقيام جنوده بأعمال القتل والاغتصاب، حتى وإن لم توافق هي على ذلك.

والجانب الأساسي من هذه المحاكمة المعقدة هو ما إذا كان بالإمكان اعتبار يونوكال مسؤولة عن تصرف الشركات التابعة لها والتي استثمرت في مد الأنبوب.

غير أن محامي يونوكال الرئيسي دانييل بتروسييل قال بأن مبدأ الشركة التابعة لا يجيز للمدعين توريط الشركة الأم إذا كان لدى الشركة التابعة أصول ذات قيمة لحسابها الخاص.

وقد أبلغ قاعة المحكمة المحتشدة أثناء المناقشات الافتتاحية قائلاً: "القضية برمتها تختزل في نقطة واحدة: إذا كانت الشركة التابعة قادرة على الدفع، عندها تسقط الدعوة".

إلا أن محامي القرويين يؤكدون بأن يونوكال تستخدم شركاتها التابعة كأطر حماية لتفادي المسؤولية في الدعوى.

إذ قال وكيل القرويين دان ستورمر لوكالة أ ف ب: "إن البيان الافتتاحي ليونوكال كان تعبيراً عن الامتنان لقدرة الشركات على فعل أي شيء باسم الربح".

وقال: "لاشيء يدل على أن هذه الكيانات المختلفة مستقلة عن بعضها البعض"، وأضاف بأنه يجب اعتبار يونوكال مسؤولة مباشرة عن دور الوحدات التابعة لها في القضية لأنها مجرد شركات وهمية.

غير أن بتروسييل أصر على أن هذه الوحدات - شركة يونوكال ميانمار البحرية شركة يونوكال العالمية للأنابيب ويونوكال للمشاريع العالمية- تملك مئات الملايين من الدولارات كأصول إضافة إلى هياكلها المساهمة الخاصة.

وقال بتروسييل بأن كل واحدة من هذه الشركات لها القدرة على الدفع.

وفي شهر تموز/يوليه رفضت القاضية فكتوريا تشيني محاججات يونوكال بوجوب أن تتم المحاكمة، جزئياً على الأقل، وفقاً لقانون ميانمار أو برمودا، حيث تتركز شركاتها التابعة، بدلاً من أن تتم أمام القانون الأمريكي.

وإذا ما نجحت يونوكال في إقناع المحكمة في المرحلة الأولى من المحاكمة، والتي يتوقع أن تستمر حوالي 20 يوماً، بأن شركاتها التابعة هي المعنية بالمحاكمة وليست الشركة الأم، عندها يمكن أن تأمل سقاط تهم الانتهاكات في المرحلة ثانية من المحاكمة.

وفي شكاويهم قال القرويون بأنهم قد أجبروا على الخدمة في شق الطريق وبناء مرافق الأنبوب الذي وصف بأنه أكبر مشروع استثمار أجنبي في ميانمار.

وقد تم التكتم على هويات المدعين خوفاً من انتقام المجلس العسكري في ميانمار.

هذا وقد اعترف مسؤولو يونوكال بقيام الجنود بإجبار القرويين على حمل المؤن والذخيرة للجيش وعلى القيام بعمل آخر بالقرب من المشروع، ولكنه رفض أن يكون أياً من هذه الأعمال قد تم لصالح بناء الأنبوب.

وتملك يونوكال أنبوب النفط بالاشتراك مع شركة توتال الفرنسية ، توتال - فينال - إلف سابقاً، وحكومة ميانمار التايلاندية. هذا وتجري مقاضاة توتال بشكل منفصل في أوروبا.

أعيدت طباعتها بإذن من وكالة فرانس برس

وية المقترحة على تخصيص اعتمادات لتحسين الشروط المعيشية المحلية، بالإضافة لتعويضات مالية .

ملحق

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

اهمة إيرادات الصناعات الاستخراجية في التنمية المستدامة وفي تقليص الفقر.

1 - نحن نعتقد بأن الاستخدام العقلاني لموارد الطبيعة يشكل عاملاً مهماً للنمو الاقتصادي المستقر، وهو ما يساهم في إرساء تنمية مستدامة وتقليص حدة الفقر. أما الإدارة غير المناسبة لهذه الموارد فتؤدي إلى آثار سلبية بيئياً واجتماعياً.

2 - نؤكد على أن التصرف بالثروات الطبيعية لصالح مواطني البلد يقع في مجال سيادة الحكومات التي يجب أن تتصرف بها لصالح تنمية بلدها.

3 - نرى بأن منافع استخراج الثروات تتحقق على شكل إيرادات على امتداد سنوات عديدة، وتعتمد على الأسعار إلى حد كبير.

4 - نعتقد بأن الوعي العام بإيرادات ونفقات الحكومة يساعد في إعلام ومشاركة الشعب للحكومة في تحديد الخيارات المناسبة والواقعية للتنمية.

5 - نؤكد على أهمية الشفافية لدى الحكومات وشركات الصناعات الاستخراجية والحاجة إلى تعزيز إدارة المالية العامة ومبدأ المساءلة.

6 - نعتقد أن تحقيق المزيد من الشفافية يجب أن يتم في سياق احترام القوانين والتعهدات.

7 - نؤكد على تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وهو ما يمكن أن تحققه الشفافية المالية.

8 - نؤمن، مبدأ وممارسة، بمسؤولية الدولة تجاه المواطنين في إدارة الموارد والنفقات العامة.

9 - نتعهد بالعمل على تحقيق أعلى مستوى من الشفافية والمسؤولية في الحياة العامة ونشاطات الدولة وفي قطاع الاستثمار.

10 - نعتقد بضرورة اعتماد طريقة عملية ومنسجمة لتحقيق العلنية في الإيرادات والنفقات، وهو ما نعتقد أنه سهل في الاعتماد والتنفيذ.

11 - نعتقد أن شفافية المدفوعات في بلد معين يجب أن تشمل شركات الصناعة الاستخراجية العاملة في البلد.

12 - وفي بحثنا عن حلول نعتقد بأن جميع الشركاء يستطيعون تقديم مساهمات هامة، بمن فيهم الحكومات ومؤسساتها، وشركات الصناعة الاستخراجية، والشركات الخدمية، والمنظمات متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية، والمستثمرون والمنظمات غير حكومية.

1 - الإعلان المنتظم أمام الجمهور عن المدفوعات المادية التي تسددها شركات النفط والغاز والمناجم للحكومة (المدفوعات) وعن جميع الإيرادات المادية التي تتلقاها هذه الشركات (الإيرادات) وبطريقة دورية وشاملة وعلنية وسهلة الوصول والاستيعاب.

2 - وعندما لا يوجد مثل هذا التدقيق للحسابات، فإن الإيرادات والمدفوعات يجب أن تخضع لتدقيق مستقل وموثوق ينفذ باعتماد معايير المحاسبة العالمية.

3 - يجب مطابقة الإيرادات والمدفوعات من قبل مدقق مالي مستقل وموثوق، يطبق المعايير الدولية في المحاسبة، ونشر رأي المدقق المذكور حول تسوية فروقات الموازنة، في حال وجودها.

4 - وهذه الطريقة يجب أن تعمم لتشمل كل الشركات بما في ذلك المشاريع الحكومية.

5 - مساهمة المجتمع المدني النشطة كمشارك في تصميم هذه العملية والإشراف عليها ومراقبتها. والمساهمة في المناظرات العلنية.

6 - تقوم الحكومة المضيفة، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية عند الضرورة، بإعداد خطة عمل علنية ومستقرة مالياً تغطي كل ما سبق، وتتضمن أهدافاً قابلة للقياس وبرنامجاً زمنياً للتنفيذ وتقديراً لجوانب القصور المحتملة في مجال القدرات.

تدعو مبادرة "انشر ما تدفع" إلى الكشف الإلزامي عن الضرائب والرسوم والغرامات وغيرها من المبالغ التي تدفعها شركات النفط والغاز والتعدين للحكومات والإدارات العامة.

إن دعوة الشركات لنشر ما تدفع هو الخطوة الأولى الضرورية باتجاه نظام أكثر عرضة للمساءلة حول إدارة إيرادات الثروات الطبيعية التي تدفعها شركات الصناعات الاستخراجية للحكومات في الدول النامية الغنية بالموارد. كما أن هناك ضرورة بالنسبة للحكومات لنشر ما تكسب. فعندما تكشف الشركات ما تدفعه من إيرادات وتكشف الحكومات ما تتلقاه من هذه الإيرادات، سيكون بإمكان أعضاء المجتمع المدني المقارنة بين الاثنين وبالتالي وضع حكوماتهم موضع المساءلة حول التصرف بالإيرادات، وهو ما سيساعد أيضاً جماعات المجتمع المدني على العمل باتجاه المشاركة الديمقراطية في استخدام وتوزيع عوائد الثروات.

إن شفافية الإيرادات خطوة أولى حيوية باتجاه التخفيف من وطأة الفقر المدمر للمواطنين العاديين في العديد من الدول النامية الغنية بالثروات والفقيرة في الوقت نفسه. وهو ما يتفق تماماً مع أهداف متفق عليها عالمياً كالحكومة المسؤولة، ومكافحة الفساد، والمشاركة الديمقراطية في كيفية إدارة الثروات، كما هو الحال في خطة عمل الثمانية الكبار في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية.

كما أن قطاع الأعمال سيستفيد أيضاً. فالشفافية تعزز المشروعية الاجتماعية لعمل الشركات وذلك من خلال إظهار مشاركتهم الايجابية في المجتمع، وتعزيز فرص مساهمة ما يدفعونه للحكومة في التنمية المستدامة - وهو ما

يخلق بيئة استثمارية مستقرة - بدلاً من حرفها أو تبديدها بالفساد الذي يؤدي لتعميق الانقسامات الاجتماعية ويفضي إلى النزاعات وانهيار الدولة.

كما ستحمي الشفافية الشركات من مزاعم اشتراكها في ممارسات الفساد الحكومية، كما ورد في بيان حديث لمستثمرين أوروبيين وأمريكيين شماليين وغيرهم يديرون حوالي 7 تريليون دولار من الودائع. ويستفيد قطاع الأعمال من وجود ميدان عمل متكافئ يكون لزاماً فيه على كل الشركات الكشف عن مدفوعاتها. وهذا يحمي الشركات المتقدمة من خطر إيقاف أعمالها من قبل الحكومات الفاسدة إذا ما كشفوا عن المعلومات طوعاً، ويحميها أيضاً من المضاربة من قبل منافسين أقل شفافيةً.

ويمكن تحقيق الشفافية من خلال طريقة معالجة عامة وشاملة تتطلب تعديلات طفيفة لقانون الشركة الموجود ولقواعد الحسابات ولشروط الإقراض من البنوك والمؤسسات المالية بما يؤدي لكشف جميع إيرادات الحكومات والشركات. وتعتقد "انشر ما تدفع" بأن الكشف يجب أن يكون على أساس الشركة الواحدة في كل بلد من بلدان العملية الإنتاجية، وليس على أساس المجموع الكلي لعدة شركات في آن واحد. وقد طورت مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية استمارة لنشر المعلومات تصلح نموذجاً في هذا المجال.

وهناك حاجة لعدد من الآليات التشريعية الناظمة للتأكد من أن الشركات متعددة الجنسيات والشركات الحكومية تكشف عن مدفوعاتها للحكومات، وبأن الحكومات تكشف عن الإيرادات التي تتلقاها من قطاع الصناعات الاستخراجية. وفي دعوتها لتطبيق هذه الآليات الإلزامية، فإن الجهات الأساسية التي تتوجه إليها "انشر ما تدفع" هي:

- سلطات تنظيم سوق الأوراق المالية
- مجموعة البنك الدولي (IBRO IDA MIGA IFC)
- صندوق النقد الدولي
- مؤسسات الإقراض الأخرى ثنائية ومتعددة الأطراف
- مؤسسات تمويل الصادرات
- حكومات البلدان المنتجة
- حكومات الدول المتقدمة

- هيئة معايير المحاسبة الدولية
- بنوك خاصة تقدم قروضاً تجارية وقروض صغيرة بضمانة الإيرادات

إن الشفافية تصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية: المواطنون والشركات والحكومات المانحة والمجتمع الدولي برمته ما عدا نخبة الفساد التي تستفيد من التزوير المتعمد لممتلكات الدولة.

http://www.publishwhatyoupay.org/english/objectives/index.shtml

الحواشي

الفصل الأول

1- وفقاً لتقرير البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية 2004، فإن حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي (على أساس الدولار عام 1995)، في عام 2002 كانت 254.26 دولار في نيجيريا، و060.24 1 دولار في إندونيسيا.

2- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

3- قد يكون من المرغوب فيه، بشكل خاص في الدول ذات كلفة الاستخراج العالية، أن يتم تأجيل عملية الاستخراج. إذ يمكن أن تنخفض تكاليفه نتيجة التطور التكنولوجي، أو يمكن أن يرتفع سعر النفط. علاوة على ذلك، فإن ريع النفط (الفرق بين قيمة النفط وتكاليف الاستخراج) سيزداد بمعدل أعلى من زيادة أسعار النفط.

4- يسمى هكذا بسبب الآثار السلبية لزيادة سعر الصرف في هولندا، بعد اكتشاف غاز بحر الشمال.

5- انظر تاكاهيرو أكيتا و يوشي ناكامورا وeds وتقديرات الناتج المحلي الاجمالي في الصين وأندونيسيا واليابان: تطبيقاً لمبدأ المحاسبة الاقتصادي والبيئي التابع للأمم المتحدة (جامعة الأمم المتحدة طوكيو 2000).

6- غلوبال ويتنيس، جميع معاوني الرؤساء (آذار/مارس 2002) .http://www.globalwitness.org/reports/show.php/en.00002.html

7- "أفريقيا تفتح دفاتر للمعاملات النفطية"، News24.com june27 2004. .http://www.news24.com/News24/Africa/News/0,,211-1447_1549016,00.html

8- لقد كان هذا صحيحاً حتى في الولايات المتحدة. أنظر ج ليتزنغر و ج ي ستيغليتز، "المعلومات الظاهرية في تأجير النفط والغاز" قضايا السياسة

الاقتصـــــــــــــادية المعاصـــــــــــــرة، 5 آذار/مـــــــــــــارس 1984: 44-57.

9- يمكن لنموذج رقعة اللعب (التي يتم بموجبها تقسيم الأرض إلى عدد كبير من القطع، بحيث توضع كل قطعة للأجار) المستخدم من قبل البرتا، أن يقلص من مدى عدم تجانس المعلومات، مما يؤدي لزيادة إيرادات الحكومة. أنظر ج ي ستيغليتز "فعالية أسعار السوق لدى التوزيع طويل المدى في صناعة النفط"، في جي برانون، دراسات في سياسة الضريبة على الطاقة، (كمبريدج: بالينغر للنشر، 1975): 55-99.

10- هذا واحد من الأسباب التي تدفع الحكومات للحذر من إعطاء امتيازات مهمة تتجاوز الشروط النظامية. وسوف تتعرض الحكومات المستقبلية للضغط من أجل إلغاء هكذا امتيازات. والشركات النفطية تعرف هذا الأمر، وعليه، فإن قيمة هذه الامتيازات ستنعكس في الأسعار التي تتلقاها الحكومة لمدى محدد فقط.

11- حتى في عروض العلاوات، هناك إتاوة نموذجية بقيمة 16%.

12- أنظر بول ملغروم، وضع نظرية المزاد موضع التنفيذ (كامبريدج، MA. مطبعة جامعة كامبريدج 2004).

13- مرة أخرى هناك حاجة لتغيير أطر المحاسبة. حيث أن أطر المحاسبة المعتمدة حالياً من قبل صندوق النقد الدولي تعزز اقتراض المشاريع الحكومية مع اقتراضات الحكومة الأخرى. وعليه إذا قامت شركة نفط مملوكة للدولة بالاقتراض من أجل إقامة مشاريع، فستتفادى الدولة ملاحقة صندوق النقد الدولي فقط إذا حققت الشركة فائضاً مماثلاً في حسابها. وهذا ما يؤدي لتثبيط استثمار الشركات النفطية العائدة للدولة، ويشجع على الخصخصة.

الفصل الثاني

1- روبرت باير، "سقوط آل سعود" شهرية اطلانتك، أيار/مايو2003.

2- تيري لين كارل ، مفارقة الوفرة: ازدهار النفط والدول النفطية (بيركلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، 1997).

3- ثورفالدور جيلفاسون، "الموارد الطبيعية والتعليم والتنمية الاقتصادية" معهد الدراســـــات الاقتصـــــــادية (أيلـــــــول/ســـــــبتمبر 2000).

.http://www.ioes.hi.is/publications/wp/w0010.pdf

4- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العربي للتنمية البشرية 2003.

5- الشفافية الدولية، دليل مفاهيم الفساد. http://www.transparency.org/pressreleases_archive/2004/ 2004.10.20.cpi.en.html

الفصل الثالث

1- تستثنى عادة الكمية الحيوية من حسابات الطاقة الرئيسية الدولية، لأنه لا يتم التعامل معها حالياً بشكل تجاري. غير أنها تبقى مصدراً مهماً للطاقة عالمياً. وتلاحظ وكالة الطاقة الدولية في تقريرها عن الطاقة الدولية عام 2002 بأن الكمية الحيوية غير التجارية تشكل حوالي ربع الطلب الإجمالي من الطاقة في البلدان النامية، مع توقع زيادة استخدام الكمية الحيوية في العالم النامي من 891 مليون طن عام 2000 إلى 019 1 مليون طن عام 2030 .

الفصل الرابع

1- اكسون موبيل، التقرير السنوي 2003.
2- BP، التقرير السنوي 2003.
3- رويال دوتش/شل، التقرير السنوي2003.
4- توتال، التقرير السنوي 2003.
5- شيفرون تكساكو، التقرير السنوي 2003.
6- انظر قاعدة البيانات على http://finance.yahoo.com/q/ks?s=COP.
7- كونوكوفيليبس، التقرير السنوي 2003.
8- "العربية السعودية: صعود وهبوط مبادرة الغاز الكبرى للعربية السعودية" الموجز الاقتصادي للشرق الأوسط،27 حزيران/يونيه 2003.
9- هيومن رايتس ووتش، "بعض الشفافية، دون محاسبة: استخدام إيرادات النفط في أنغولا وأثرها على حقوق الإنسان"، تقرير هيومن رايتس ووتش (كانون الثاني/يناير 2004).
10- إصدار مطبعة شيفرون تكساكو، "شيفرون نيجيريا المحدودة تعلن فورس ميجور" 20 آذار/مارس 2003.
11- مختصر تحليل البلد: الجزائر (شباط/فبراير 2004).
12- أنظر المعلومات على الموقع: Hhttp://www.eia.doe.gov/cabs/venez.html.
13- لمزيد من المعلومات عن التخريب المتكرر لأنابيب النفط في الجزائر وسرقة النفط الخام اذهب إلى: Hhttp://www.hrw.org/reports/2002/nigeria3/.
14- انظر المعلومات على الموقع: Hhttp://www.zietlow.com/docs/fuel-prices-2003.pdf.
15- انظر المعلومات على الموقع: http://www.shell.com/static/nigeria/downloads/pdfs/annualreport_2003.pdf.
16- فيما يلي رابط إلى التقرير المحلي لشركة BP عن اندونيسيا: http://www.bp.com/subsection.do? categoryId=2011189&contentId=2016392.
17- يمكن إيجاد مقالات تتعلق بالنقاش حول فعالية ميثاق الأمم المتحدة من خلال صفحة ويب لمنتدى السياسة الدولية. http://www.globalpolicy.org/reform/indxbiz.htm.

18- مستقبلنا المشترك: اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد 1987).

19- للمزيد من المعلومات حول EITI يمكن الاتصال بالموقع: http://www.eitransparency.org/implementation.htm، المتضمن وثائق بالروسية حول بالمبادرة.

الفصل الخامس

1- شهادة عالمية، وقت للشفافية: النظافة فيما يخص إيرادات النفط والغاز والمعادن (آذار/مارس 2004).

2- دانييل جونستون، أنظمة المال البترولية العالمية وعقود المشاركة بالإنتاج كتب بنويل 1994).

3- جنيك رادون، "المفاوضات حول وتمويل المشروع الخارجي" في ن. لاكاس ول. بيريت، الاستثمار المشترك خارجاً (ويلسون ولافلور كندا 1989).

4- أنظر لجنة تنسيق برامج علوم الأرض في الشرق وآسيا الشرقية، على الموقع http://www.ccop.or.th/.

5- يمكن إيجاد دراسة رموز الشركات النفطية في ايان غاري وتيري لين كارل، قعر البرميل: ازدهار النفط الأفريقي والفقراء (خدمات الإغاثة الكاثوليكية 2003). وتدعى شركات النفط الأكبر في العالم "العمالقة" وتشمل رويال دوتش/شل وتوتال و اكسون موبيل و شيفرون تكساكو. وفي مستوى آخر هناك الكبار من مثل كونوكوفيليبس وأوكسيدانتال بتروليوم ويونوكال. أما المستقلون فهم شركات أصغر تركز عادة على الجزء الثانوي من المشروع. وأخيراً هناك شركات النفط الوطنية وهي مهمة في الشرق الأوسط وبلدان أخرى كالبرازيل وماليزيا، إذ تسيطر هناك على أغلب الإنتاج النفطي. وفي البلدان الأفريقية لا تقوم شركات النفط الوطنية بدور المشغل ولكنها تنشئ شراكة مع شركات أجنبية بالرأسمال وبالخبرات التقنية.

6- انظر عموماً كيرستن بينديمان، "اتفاقيات الإنتاج - المشاركة: تحليل اقتصادي" تقرير السوق النفطية العالمية 25 (جامعات اكسفورد لدراسات الطاقة، أكتوبر 1999).

7- في الحقيقة جسدت دول كإيران والسعودية والمكسيك وفنزويلا مطلباً دستورياً يقوم على ضرورة احتفاظ الدولة بملكية الأرض والثروات الطبيعية.

8- تحدد حصة الدولة من الإنتاج النفطي كحصة ثابتة من الإنتاج أو كنسبة متحركة. والشكل الثاني يتيح مرونة أعلى، خاصة في حالة التغير في السعر. والطريقتين الأكثر شيوعاً في حساب المدفوعات وفقاً للمعيار المتحرك، تقومان إما على متوسط الإنتاج اليومي (كما الحال لدى PSAs في اندونيسيا)، أو وفقاً للعامل R. ويمثل هذا العامل النسبة بين إجمالي الدخل إلى إجمالي النفقات بالنسبة للمشروع.

ووفقاً لهذا المعيار ستكون الحصة التي تنالها الدولة متغيرة. انظر بنديمان "اتفاقيات الإنتاج - المشاركة: تحليل اقتصادي".

9- شكيب خليل، "النظم المالية للنفط: ربح الحكومة والمنافسة على الاستكشاف" سياسة عامة للقطاع الخاص 46 (أيار/مايو1995).

10- انظر فيليب دانيال / البنك الدولي، إدارة الإيرادات النفطية - ملخص (البنك الدولي/برنامج ايسماب).

11- ريتشارد. أ. فاينبيرغ، "ضمان الربح: مقاضاة النفط في ألاسكا" في Svetlana Tsalik, *Caspian Oil Windfalls: Who Will Benefit?* (Open Society Institute, 2003).

12- PSAs لحقول النفط والغاز الرئيسية في أذربيجان يوجد العنوان التالي: http://www.caspiandevelopmentandexport.com.

13- في محاولة لتقييم وتفسير الفروقات التي تتفق مع مبادئ الحساب عبر العالم، يرى المؤلف بأن "المحاسبين يعدون معياراً مهماً لإعطاء نظرة صحيحة وموضوعية عن أداء الشركة ووضعها المالي". ومن وجهة نظر المؤلف أن الفروقات تتحدد من منظور المحاسبة بالعوامل البيئية، كالإطار القانوني وطبيعة ودور أسواق رأس المال والعوامل السياسية والاقتصادية، والقيم الثقافية التي تؤثر على علاقات العمل. موجودة على: http://www.camagazine.com/multimedia/camagazine/Library/EN/1995/Apr/education.pdf

14- انظر رونفالدور هانيسون، اقتصاد البترول: قضايا واستراتيجيات إنتاج النفط والغاز الطبيعي (مجموعة كتب 1998).

15- معاهدة بين استراليا وجمهورية اندونيسيا في منطقة للتعاون المشترك تقع بين تيمور الشرقية وشمال استراليا، بحر تيمور، 11 كانون الأول/ديسمبر 1989، نُفذت في 9 شباط/فبراير 1991. انظر سلسلة المعاهدات الاسترالية رقم 9 (1991).

16- إن الشركات الحكومية كشركة نفط الكويت وشركة آرامكو السعودية هي الوحيدة المستفيدة من الامتيازات في بلدانها. في حين يمكن للشركات الأجنبية أن تشارك في أعمال التكرير والتسويق مع الشركات المملوكة للدولة.

17- يمنع القانون الإيراني منح حقوق النفط على أسس تفضيلية. في حين يجيز القانون النفطي لعام 1987 إبرام عقود، كعقود إعادة الشراء، بين شركات الدولة والشركات الخاصة. وعقود إعادة الشراء هي إجراءات يقوم بموجبها المتعاقد بتمويل جميع الاستثمارات، ويتلقى تعويضاً من شركة النفط الوطنية الإيرانية على شكل حصة من الإنتاج، ثم يحول تشغيل الحقل إلى الشركة الوطنية بعد انتهاء العقد.

18- وفقاً للدستور المكسيكي، يحق للشركة الحكومية بيميكس فقط، أن تمتلك احتياطي من النفط والغاز. ومن أجل زيادة الإنتاج قدمت بيميكس في حزيران/يونيه 2002 برنامجاً لعقد متعدد الخدمات، يتيح للشركات الأجنبية أن تقوم ببعض المساهمات المحدودة.

الفصل السادس

1- من أجل المزيد من الخطوط الموجهة أنظر ما يلي: كراس صندوق النقد الدولي عن الشفافية المالية، آذار/مارس 2001. موجود على: http://www.imf.org/external/np/fad/trans/manual؛ وإعلان ليما عن الخطوط الهادية في أحكام تدقيق الحسابات، موجود على: http://www.intosai.org/Level2/2_LIMADe.html؛ والممارسات النموذجية بشأن شفافية الموازنة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5 أيار، 2001. موجود على: http://www.olis.oecd.org/olis/2000doc.nsf/4f7adc214b91a685c12569fa005d0ee7/c125692700623b74c1256a4d005c23be/$FILE/JT00107731.PDF.

2- وزارة المالية الفنزويلية نيسان/أبريل 2004.

3- مؤسسة التمويل الدائم في ألاسكا، البيانات المالية لكانون أول 2003.

4- راندال دود، "كتاب تمهيدي: الأوراق المالية" منتدى السياسة المالية، واشنطن، دي. سي. 2002. متوفر على: http://www.financialpolicy.org/dscprimer.htm. انظر أيضا "Primer: Derivative Instruments," *Financial Policy Forum*, Washington, D.C., 2004, available at: http://www.financialpolicy.org/dscinstruments.htm.

5- المرجع السابق.

6- إن العقد قصير الأجل يشبه استدانة شيء ما، أما العقد طويل الأجل فهو كامتلاك شيء ما، وعليه فإن الأول يستفيد من انخفاض السعر، في حين يستفيد الثاني من ازدياد السعر.

7- راندال دود ، "بنية أسواق الوراق المالية" *The Financier* vol 9, no. 14 (2002) متوفر على: http://www.financialpolicy.org/dscprimer.htm.

8- تقوم العقود الدوارة على إعادة شراء العقود الآجلة التي ستنتهي مدتها قريباً ثم بيع عقود آجلة مشابهة لفترة تعاقد جديدة.

9- تمت خصخصة هيئة القمح الاسترالي في أواخر التسعينيات.

10- المبادلة في هذا السياق هي المكافئ الاقتصادي لسلسلة من العقود المسبقة.

11- أنظر دود "الكتاب التمهيدي: الأوراق المالية" و "الكتاب التمهيدي: وسائل الأوراق المالية" (الملاحظة 4 أعلاه) لنقاش وشرح للوسائل المختلفة للأوراق المالية.

12- جيمس دانيال. "الحماية من خطر سعر النفط" ورقة عمل لصندوق النقد الدولي (تشرين

الفصل السابع

1- بول ايبشتاين وجيس سيلبر، النفط: تحليل الآثار البيئية والصحية على مدى دورة حياة، (مدرسة هارفارد الطبية - مركز للصحة والبيئة العالمية آذار/مارس 2002): 9.

2- المرجع السابق.

3- الوكالة الأمريكية لحماية البيئة، صورة عن صناعة استخراج النفط والغاز (أكتوبر 2000): 38 موجود على http://www.epa.gov/compliance/resources/publications/assistance/sectors/notebooks/oil.html.

4- آمي ب. روزنفيلد، دبرا غوردون و ماريان ماك مانوس، "اكتشاف الوجه الايجابي: محاولات للتقليل من الاثار البيئية والاجتماعية لصناعة النفط في المناطق المدارية" في ايان باولز و غلين بريكيت، وآثار أقدام في الغابة: صناعة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، وحماية التنوع الحيوي (مطبعة جامعة أكسفورد: 2001): 57.

5- المرجع السابق.

6- ايبشتاين وسيلبر، 7.

7- جوانا بيرغر، تسربات النفط (نيو برنشفيك: مطبعة جامعة روتغرس، 1997): 29.

8- المرجع السابق، 137.

9- المرجع السابق 161.

10- ايبشتاين وسيلبر 9.

11- المرجع السابق، 12.

12- المرجع السابق.

13- داغمار شميدت اتكين، موجز عن التسربات النفطية من جميع المصادر(1960-1998): 7، قدمت في المؤتمر الدولي للتسربات النفطية 1999، موجود على: http://www.environmental-research.com/publications/ pdf/spill_costs/paper1.pdf.

14- أمازون ووتش، وبوليفيا: انرون/شل أنابيب غاز كويبا، موجود على: www.amazonwatch.org/amazon/ BO/cuiaba.

15- ايبشتاين وسيلبر، 27.

16- المرجع السابق.

17- الوكالة الأمريكية لحماية البيئة، 2001، بيان بالمواد السامة المتحررة.

18- المرجع السابق.

19- ايتكين 2.

20- المرجع السابق، 2.

21- ايبشتاين وسيلبر، 20.

22- برغر، 97.

23- المرجع السابق 108.

24- داغمار شميدت اتكين. تقدير تكاليف تنظيف التسربات النفطية، المؤتمر الدولي حول التسربات النفطية، 1999، موجود على: http://www.environmental-research.com/publications/pdf/spill_costs/paper6.pdf

25- مجلس اكسون فالديز الوصي على التسربات النفطية، موجود على: http://www.evostc.state.ak.us/facts/qanda.html.

26- ابشتاين وسيلبر، 36.

27- مبني على معطيات الوكالة الدولية للطاقة، موجود على http://www.iea.org/dbtw-wpd/textbase/stats/electricitydata.asp?country=World&SubmitA=Submit&COUNTRY_LONG_NAME=World.

28- أكاديمية العلوم الوطنية، المكلفة بعلوم الأرض والبيئة والمصادر وعلم تغير المناخ: تحليل لبعض أسئلة رئيسية (2001).

29- معهد الموارد العالمية، اتجاهات الأرض، موجود على http://earthtrends.wri.org/pdf_library/country_pro -files/Cli_cou_840.pdf.

30- مجلة الصناعات الاستخراجية، وهي مجلة مستقلة بتفويض من البنك الدولي لتقييم دوره في صناعة النفط وغيره من الصناعات الاستخراجية، توصي بتصنيف جميع مشاريع الصناعات الاستخراجية في الفئة ألف من تصنيف البنك الدولي.

31- كسافيير سالال مارتن وارفند سوبرامانيان، "مواجهة لعنة الثروات الطبيعية: مثال من نيجيريا" ورقة عمل صندوق النقد الدولي (تموز/يوليه 2003): 4.

32- مارتن وسوبرامانيان، "مواجهة لعنة الثروات الطبيعية: مثال من نيجيريا"

33- هيومن رايتس ووتش، سعر النفط (1999)، موجود على: http://www.hrw.org/reports/1999/nigeria/ Nigew99101.htm.

34- المرجع السابق.

35- المرجع السابق.

36- المرجع السابق.

37- استمرار التجاهل العام والعالمي لحقوق الأرض (أيار/مايو 2000)، موجود على: http://www.earthrights.org/ pubs/TotalDenialContinues.pdf.

38- المرجع السابق.

39- "الهنود الكولومبيون والتصادم مع الشرطة حول موقع شركة نفط"، نيويورك تايمز شباط/فبراير 2000.

40- هيومن رايتس ووتش.

41- أنظـر أيضـاً حقـوق الأرض العالميـة، موجـود علـى: http://www.earthrights.org/ chevronindex.shtml.

42- الحقـــوق العالميـــة لـــلأرض، يونوكـــال، موجـــود علـــى: http://www.earthrights.org/unocal/index.shtml.

43- المرجع السابق.

44- هيومن رايتس ووتش.

45- اتحاد الأمازون، ملخص عن المكتشفات: بعثة التحقيق في حزيران/يونيه 2003، للجماعـات المحليـة المتضـررة بمشـروع كاميسـي؛ أعلـى وأسـفل وادي نهـر يوروبامبـــا، موجـــود علـــى: http://www.amazonwatch.org/amazon/PE/camisea/reports/020724_camisea.pdf.

46- أمازون ووتش، تحقيق واقعي عن آثار خط أنابيب بوليفيا البرازيل، تشرين ثان 2004، موجـــود علـــى: http://www.amazonwatch.org/amazon/BO/cuiaba/reports/bolivia_audit_0211.pdf.

47- الحقوق العالمية للأرض.

48- ايبشتاين وسيلبر.

49- أمنيستي انترناشيونال، حقوق الإنسان في الواقع: مشروع خط أنابيب باكو تبليسي جيهان (أيار/مايو2003).

50- المرجع السابق.

51- نظـرة اقليميـة: رؤيـة اقتصـادية اجتماعيـة بيئيـة لمشـاريع الـنفط والغـاز القوقازيـة. (شباط/فبراير 2003).

52- المرجع السابق.

53- لمزيد من المعلومات انظر http://www.worldbank.org/ogmc/wbminingaids.htm.

54- شـيلا مكنـوتلي، "الغرامـات حـول مـوت العمـال فـي ألاسـكا" فاينانشـال تـايمز، أيار/مايو2003.

55- ايبشتاين وسيلبر، 13.

56- المرجع السابق.

شرح المصطلحات

المطر الحامضي: هطول (مطر أو ثلج) يحتوي على كميات مؤذية من أحماض الكبريت والنتروجين، يكون السبب الرئيسي في تشكيلها أكاسيد الكبريت والنتروجين المنبعثة إلى الغلاف الجوي نتيجة لاحتراق الوقود المستخرج من الأرض.

أصول: مادة ذات قيمة اقتصادية يمكن أن تتحول إلى نقد.

بيتومين: أياً من المركبات الهيدروكربونية الصلبة أو نصف الصلبة، التي يمكن تحويلها إلى شكل سائل بالتسخين. ويمكن تكرير البيتومينات للحصول على منتجات كيماوية مثل زيت الوقود والغازولين والإسفلت.

(Boe/d): برميل نفط مكافئ/يوم: المعادل اليومي من براميل النفط. مصطلح يستخدم لمعايرة إنتاج الغاز الطبيعي بالنسبة لإنتاج النفط.

العلاوة: ما تدفعه الشركة للدولة المضيفة لقاء الحق في استثمار ثروة طبيعية كالغاز والنفط والمعادن. وتدفع العلاوات عادةً على مراحل: عند بداية المشروع وعند الوصول إلى مراحل متعددة من عملية الاستثمار.

بوتان: منتج غازي هيدروكربوني يستخرج من الغاز الطبيعي أو من التسربات الغازية في المصفاة. يستخدم كوقود منزلي أو وقود متفجر أو كغاز تبريد. (المصدر: http://www.pplweb.com/glossary.htmH)

إنفاق رأس المال: وهو الإنفاق من أجل عمليات الاستملاك والترحيل والتحديث وتوسيع المرافق والتجهيزات، والذي لا يمكن إضافته، وفق مبادئ المحاسبة المقبولة، إلى كلفة الصيانة والتشغيل. (المصدر: http://www.ohca.state.ct.us/glossary.htmH)

تدفق رأس المال: حركة العملات الأجنبية من بلد لآخر. أما الصفقات التي يتم بموجبها انتقال رأس المال عالمياً فتتضمن: القروض وتسديد القروض، وإصدار السندات، والمدفوعات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإعادة توطين رأس المال، والمحافظ الاستثمارية مثل الأسهم والسندات ومشتقاتها. (المصدر: Glossary of Financial Terms. http://www.currencytax.org/ glossary.php)

السيولة: وهو مقياس للوضع المالي الجيد للشركة. ويساوي مجموع المقبوضات ناقصاً منها مجموع المدفوعات خلال فترة زمنية محددة.

السلعة: ويشمل هذا المصطلح طيف واسع من المواد التي يمكن الاتجار بها، كالذهب وغيره من المعادن، والبترول والمنتجات الزراعية.

الامتياز: يستخدم عادة للأعمال الخارجية ويشير لإعطاء الجهة العاملة حق العمل في مساحات واسعة من الأراضي ولزمن محدد ووفق شروط محددة من قبل الحكومة من أجل القيام بعمليات الاستخراج والاستثمار. (المصدر: http://www.gomr.mms.gos/homepg/lagniapp/glossary.html)

المتكثف: مصطلح يستخدم لوصف سائل هيدروكربوني خفيف يفصل عن النفط الخام بعد الاستخراج ويباع بشكل منفصل. (المصدر: ConocoPhillips energy glossary: http://www.gomr.mms.gov/homepg/lagniapp/glossary.htmlH)

الكونسورتيوم: مجموعة من الشركات المستقلة توحد جهودها لتطوير حقل الغاز أو النفط للإنتاج التجاري، وعادة ما يكون هناك شركة واحدة تقود العمل.

النفط الخام: وهو البترول كما يستخرج من باطن الأرض، تمييزاً له عن الزيوت المصفاة والمصنعة منه. ويدعى أيضاً "بالخام" فقط. (المصدر: http://www.mme.state. va.us/DMR/DOCS/MinRes/OIL/glos.html)

الاهتلاك: خسارة الأصول لجزء من قيمتها بسبب الاستخدام و/أو مرور الزمن.

أرباح الأسهم: هو جزء الأرباح الذي توزعه الشركة على حملة الأسهم.

عملية نازلة: مصطلح يتعلق بصناعة النفط ويشير إلى النشاطات النفطية منذ مرحلة تكرير النفط الخام والحصول على المنتجات النفطية وحتى عمليات التوزيع والتسويق والشحن.

الداء الهولندي: وهو عدم التصنيع الذي يميز اقتصاد أمة ما، نتيجة لاكتشاف ثروة طبيعية إذ يؤدي الاكتشاف لارتفاع قيمة عملة البلد الأمر الذي يجعل البضائع المصنعة أقل تنافسية مع الأمم الأخرى، فترتفع المستوردات وتنخفض الصادرات. وقد نشأ المصطلح في هولندا بعد اكتشاف غاز بحر الشمال. (المصدر: http://www.investorwords.com)

سعر الصرف: سعر عملة معينة بالقياس إلى عملة أخرى.

ضريبة المكس: ضريبة أو رسم يفرض على تصنيع وبيع واستهلاك البضائع.

الوقود الأحفوري: وقود كربوني أو هيدروكربوني تشكل في باطن الأرض من بقايا الحيوانات والنباتات الميتة. ويستغرق الأمر ملايين السنين لتتحول هذه البقايا إلى وقود. ولهذا الوقود ثلاثة أشكال هي الفحم والنفط والغاز الطبيعي. ويثير الوقود القلق لدى الكثير من العلماء باعتباره السبب الرئيسي في ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية الناتج عن انبعاث ثاني أوكسيد الكربون عند احتراقه.

خلية الوقود: جهاز يقوم بتحويل الطاقة الكيميائية إلى كهرباء وماء ساخن بواسطة عملية كهربائية كيميائية بدلاً من إحراق الوقود. (المصدر: http://www.fuelingthefuture.org/contents/glossary.asp)

زيت الوقود: هو وقود سائل ينتج عن تكرير النفط الخام ويتألف من مزيج من المواد الهيدروكربونية الثقيلة أو المتوسطة الحجم. أما الأنواع الخفيفة من زيت النفط فتشمل وقود الديزل والوقود المنزلي والكيروسين ووقود الطائرات، في حين تستخدم الأنواع الثقيلة من الوقود في الصناعة والسفن ومعامل توليد الكهرباء. (المصدر: http://www.uwsp.edu/cnr/wcee/keep/Audit/glossary-f-g.htm)

الغازولين: نوع مصفى من البترول يستخدم كوقود للمركبات التي تعمل بمحركات احتراق داخلي.

ارتفاع درجة حرارة الأرض: الارتفاع المتدرج لدرجة حرارة سطح الكرة الأرضية والذي يعتقد بأنه ناتج عن أثر الدفيئة ومسؤول عن التغيرات المناخية العالمية. ويعتقد العديد من العلماء بأن الارتفاع في مستوى ثاني أوكسيد الكربون (الناتج عن المركبات ومعامل الطاقة إضافة للإنبعاثات الأخرى) سيؤدي لمزيد من الترفع الحراري العالمي.

الناتج المحلي الإجمالي: القيمة الإجمالية لجميع البضائع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلد ما.

الهيدروكربون: مركب عضوي يحتوي على الكربون والهيدروجين فقط مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم. (المصدر: http://www.envirotools.org/glossary.shtmlH)

محرك احتراق داخلي: نوع من المحركات يعتمد في عمله على احتراق الوقود (البترول) داخل اسطوانة لتوليد الطاقة. (المصدر: http://www.learningonthemove.co.uk/gloss.htmlH)

المشروع المشترك: استثمار يقوم به اتحاد شركات، وعادة ما يقوم بالمهمة أحد أعضاء الاتحاد.

الخصوم أو المطاليب: التزامات مالية بدفع دين مستحق في زمن محدد في المستقبل.

اتفاقية ترخيص: هي اتفاقية تعطي الحكومة بموجبها لشركة النفط حق استكشاف وإنتاج النفط و / أو الغاز في منطقة محددة.

المتطلبات المحلية: هي قوانين تحدد نسبة الإنتاج أو حصة الإيجار التي يجب جنيها من الموارد المحلية.

القيمة بسعر السوق: قيمة الشركة في السوق، وتحسب بضرب العدد الإجمالي للأسهم المتداولة في السوق بسعر السوق للسهم الواحد. (http://www.slb.com/ir/ar/glossary.htmlH)

مقطر وسيط: المواد الهيدروكربونية التي تكون فيما يدعى "مجال الغليان المتوسط" في عملية التكرير. ومن الأمثلة على ذلك زيت التدفئة ووقود الديزل والكيروسين. (http://www.thebullandbear.com/resource/RI-archive/gloss-oil.htmlH)

حصة السوق: وهو مبيعات الشركة معبراً عنها كنسبة مئوية من إجمالي مبيعات الصناعة.

سوائل الغاز الطبيعي LNG: هي سوائل يتم الحصول عليها أثناء إنتاج الغاز الطبيعي، وتشمل الايتان والبروبان والبوتان والمتكثف. (http://www.careersinoilandgas.com/general/ glossary.cfm)

الدخل الصافي: وهو الدخل المتبقي بعد طرح الضرائب والحسومات والعلاوات من الدخل الإجمالي.

أرباح التشغيل: مقياس لقدرة الشركة على الربح من العمليات الجارية، وتساوي الأرباح قبل حسم مدفوعات الفائدة وضرائب الدخل. (المصدر: http://www.investorwords.com/3464/operating_profit.html)

البنتان: أياً من المركبات الهيدروكربونية الثلاث المتماثلة من الميتان أو من سلسلة البارافينات. وهي سوائل طيارة لا لون لها، ويوجد اثنان منها في البترول. وتعود تسميتها لوجود خمسة ذرات كربون في الجزيء الواحد. (قاموس الويبستر الكامل المنقح 1996).

الدخل الفردي: وهو حاصل قسمة الدخل الإجمالي على عدد السكان، أي متوسط دخل الفرد.

البترول: اسم عام للهيدروكربونات يشمل النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي، ومنتجاتها. (المصدر: http://www.conocophillips.com/utilities/glossary/glossary-p.asp)

تدفقات رأس المال شبه الدورية: وهو ازدياد حركة الإقراض عندما يكون الظرف مناسباً (مثلاً عندما تكون أسعار الثروات الطبيعية عالية عالمياً) وسحبها ثانية عندما تكون الظروف غير مناسبة (كأن تكون أسعار الثروات الطبيعية منخفضة).

السياسة المالية شبه الدورية: وهو تعبير عن ازدياد الإنفاق الحكومي عندما تكون الظروف جيدة (مثال ذلك عندما تكون أسعار الثروات الطبيعية عالية عالمياً) وليتقلص هذا الإنفاق عندما تكون الظروف سيئة (عندما تكون أسعار الثروات الطبيعية منخفضة).

اتفاقيات المشاركة بالإنتاج: اتفاقية بين شركة استكشاف الطاقة والحكومة المضيفة تتحمل الشركة بموجبها نفقات ومخاطر استكشاف وإنتاج النفط أو مشروع التعدين بمقابل حصولها على حصة من الإنتاج. وفي بعض الحالات تتلقى الحكومة المضيفة نصيباً أقل من الشركة، أو أنها لا تتلقى أية حصة حتى تغطي الشركة كامل تكاليف الاستثمار.

نفط الربح: يشير هذا التعبير في اتفاقيات الإنتاج - المشاركة إلى النفط الخاضع للمشاركة في الأرباح بين الشركة أو الكونسورتيوم من جهة والحكومة من جهة ثانية. ونفط الربح هو ما يتبقى بعد أن تقتطع الشركات نسبة من النفط المنتج للتعويض عن نفقاتها الحالية وتستهلك نفقات الرأسمال لتطوير النفط.

البروبان: مركب هيدروكربوني يوجد في حالة غازية في شروط الضغط والحرارة العاديين؛ ومع ذلك يتم تمييع البروبان بالضغط من أجل نقله وتخزينه. ويستخدم البروبان أساساً للتسخين والطهي في الأرياف وكغاز وقود في المناطق غير المخدمة بأنابيب الغاز الطبيعي، وكاحتياط بتروكيميائي. (http://www.turtletrader.com/glossary.htmlH)

احتياطيات محتملة: من منظور كميات النفط والغاز، تشير عبارة "الاحتياطيات المحتملة" إلى الاحتياطيات التي لم يتم التأكد منها بعد، ولكن يمكن اعتبار أن فرص استثمارها، بالاستناد للأدلة المتوفرة وللاعتبارات التقنية والاقتصادية، تتجاوز 50%. (المصدر: (http://www.emeraldenergy.com/docs/ar_00/glossary.htm

احتياطيات مؤكدة: هي كميات مقدرة من الهيدروكربونات تظهر البيانات الهندسية والجيولوجية أنها قابلة للاستخراج من مخازن الغاز الطبيعي والنفط المعروفة وفق الشروط الاقتصادية وشروط التشغيل الموجودة. (http://www.conocophillips.com/utilities/glossary/glossary-Hp.asp)

البحث عن الريع: وهو استهلاك الموارد وذلك من أجل تحويل البضائع والثروات لصالح طرف ما كنتيجة لقرار مناسب يخص السياسات العامة. وهذا السلوك يتضمن الطرائق المختلفة التي يعمد من خلالها الأفراد والجماعات للضغط على الحكومة من أجل الضرائب والإنفاق والسياسات التشريعية التي تعطيهم منافع مالية، أو أية ميزات أخرى على حساب الآخرين. (http://www.auburn.edu/~johnspm/gloss/H)

عائد الأصول: وهو مقياس لربحية الشركة، ويساوي لحاصل قسمة الربح المالي لعام كامل مقسوماً على إجمالي الأصول، ويعبر عنه كنسبة مئوية. (http://www.investorwords.com/4246/Return_on_Assets.htmlH)

عائد الاستثمار: وهو حاصل تقسيم المنافع على حقوق المساهمين. وهو يدل على مستوى نجاح حاملي الأسهم في الشركة، ويمثل مؤشراً مهماً على أداء الشركة. (http://www.meredith.com/archive/investors/financial/glossary.htm)

الإتاوة: حصة من عائد بيع النفط أو الغاز أو غيره من الموارد الطبيعية، تدفع للمالك وهو في العادة الحكومة المضيفة. والكمية هي عبارة عن نسبة مئوية من الإيرادات.

الضباب الصناعي: هو ضباب إشعاعي كثيف حائل اللون يحتوي على كميات كبيرة من الرماد والملوثات الغازية كثاني أوكسيد الكبريت وثاني أوكسيد الكربون، المسؤولة عن كثير من المشاكل التنفسية عند البشر. (http://www.nrdc.org/reference/glossary/s.aspH)

صناديق الاستقرار: صندوق الاستقرار هو صندوق يستخدم لتحقيق توازن لميزانية الحكومة أمام تقلبات سعر السلع. فعندما تكون أسعار السلعة عالية يحول الكسب الزائد إلى صندوق الاستقرار. وعندما تكون الأسعار منخفضة يعيد الصندوق الودائع إلى خزينة الحكومة.

شرك السلعة: وهو الاعتماد المتزايد على تصدير منتج ما.

إمكانية الحسم الضريبي: يشار بذلك لنفقات الاستثمار التي يمكن حسمها من الدخل الخاضع للضريبة.

ضرر مدني: يشير هذا المصطلح للهيئة القانونية التي تتيح للإنسان المتأذي أن يتلقى تعويضاً ممن ألحق به الأذى.

باتجاه صاعد: مصطلح من صناعة النفط يدل على عمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي.

المراجع

الفصل 2

. هلسنكي: المعهد العالمي للبحث الاقتصادي في التنمية.

. أوكسفورد: كلاريندون بريس.

بريدسال، نانسي ود. روس ور. سابوت. 1997. التعليم والنمو واللامساواة، . لنانسي بريدسال وف. جاسبيرسون. واشنطن دي سي: بنك التنمية لعموم أمريكا؛ 93-127.

. إيثاكا: كورنيل يونيفيرسيتي بريس.

50، 563-573.

غلايفاسون، ت. 2002. دروس من الداء الهولندي: الأسباب والمعالجة . أوسلو: تقرير 02/12 ECON، مركز السياسات الاقتصادية.

إيشام، جوناثان، مايكل وولكوك، لانت بريتشيت، وغوين بوسبي. 2003. تنوع تجربة الموارد: كيف تؤثر هياكل تصدير الموارد الطبيعية على ، رقم 03-08.

. بيركلي: صحافة جامعة كاليفورنيا.

كارل، تيري لاين. 2004. "التنمية التي يقودها النفط: العواقب السياسية ، المجلد الرابع. نيويورك: إلسيفيير.

ليت، كارلوس وجينس ويدمان. 1999. هل تفسد الطبيعة الأم؟ الموارد *WP 99/85*. واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي.

أوينز، ت. وأ. وود. 1997. التصنيع الذي توجهه الصادرات من خلال 25؛ 1453-73.

.53

ساكس، جيفري د. وأندرو دبليو وورنر. 1997. الموارد الطبيعية والنمو . كامبريدج: هارفارد.

45؛ 827-838.

رايت، غافين وجيسي زيلوستا. 2002. رقية لعنة الموارد: المعادن بصفتها صناعة معرفة، الماضي والحاضر، غير منشور.

الفصل 3

معهد البترول الأمريكي: http://api-ec.api.org/frontpage.cfmH

المجلة الإحصائية عن الطاقة العالمية من شركة BP:

http://www.bp.com/subsection.do?category Id=95&contentId=2006480

وكالة الطاقة العالمية: http://www.iea.org/H

بروتوكول كيوتو: http://unfccc.int/resource/convkp.htmlH

منظمة الدول المصدرة للنفط: http://www.opec.org/H

اتفاق الأمم المتحدة على إطار عمل حول تغير المناخ: http://unfccc.int/ essential_background/convention/items/2627.php

الفريق الدولي التابع للأمم المتحدة حول تغير المناخ: http://www.ipcc.ch/H

إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة: http://www.eia.doe.gov/H

المسح الجيولوجي الأمريكي: http://www.usgs.govH

الفصل 4

ارتباطات الغاز والنفط لألكساندر: http://www.gasandoil.com/gocH

معهد البترول الأمريكي: http://www.api.orgH

استخبارات الطاقة: http://www.energyintel.comH

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية: http://www.eitransparency.org/H

فوميلينكس: http://www.eitransparency.org/H

المبادرة العالمية للإبلاغ: http://www.globalreporting.org/H

الرابطة العالمية لمنتجي الغاز والنفط: ww.ohttp://wgp.org.ukH

وكالة الطاقة العالمية: http://www.iea.orgH

التبادل التجاري في نيويورك: http://www.nymex.comH

النفط والغاز الدوليان: http://www.oilandgasinternational.com/H

منظمة أوبك: http://www.opec.orgH

معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة: http://www.oxfordenergy.org/index.phpH

آرغوس البترول: http://www.argusonline.com/H

PFC للطاقة: http://www.pfcenergy.com/H

مركز بلاتس: http://www.platts.comH

حملة انشر ما تدفع: http://www.publishwhatyoupay.orgH

شلومبيرغر نيوز دايجست: http://www.slb.com/ba.cfm?baid=1H

قاعدة بيانات إدغار للجنة التبادل والأمن: http://www.sec.gov/edgar/searchedgar/webusers.htmH

جمعية مهندسي البترول: http://www.spe.orgH

الميثاق العالمي للأمم المتحدة: http://www.unglobalcompact.org/Portal/Default.aspH

إدارة معلومات الطاقة الأمريكي: http://www.eia.doe.govH (جيدة من أجل المعلومات التاريخية عن الأسعار).

المبادئ الطوعية عن الأمن وحقوق الإنسان:

http://www.state.gov/g/drl/rls/2931.htm

أخبار صناعة النفط والغاز على الياهو: http://biz.yahoo.com/ic/n/oilprd.htmlH

الفصل 5

اتفاقات النتاج - المشاركة في أذربيجان:

http://www.caspiandevelopmentandexport.ComH

شركة باروز: http://www.barrowscompany.comH

مركز قانون وإدارة الطاقة والبترول والمعادن في جامعة دوندي:

http://www.dundee.ac.uk/cepmlp/welcome.htmH

الفصل 6

منتدى السياسات المالية: http://www.financialpolicy.orgH

مؤتمر اليونكتاد التابعة للأمم المتحدة حول التجارة والتنمية:

http://www.unctad.orgH

حملة انشر ما تدفع: http://www.publishwhatyoupay.orgH

التبادل التجاري في نيويورك (عقود الخيار والعقود الآجلة للنفط والمعادن):

http://www.nymex.comH

مجلس نيويورك للتجارة (عقود خيار وعقود آجلة): http://www.nybot.comH

البنك الدولي، دائرة الخزانة - إدارة المخاطر: http://treasury.worldbank.orgH

دائرة الزراعة في أمريكا - وكالة إدارة الأزمة: http://www.rma.usda.govH

دود، رونالد. 2002أ. كتاب تمهيدي: الأوراق المالية. منتدى السياسات المالية. واشنطن. http://www.financialpolicy.org/dscprimer.htmH

دود، رونالـد. 2004. كتـاب تمهيـدي: الأدوات المشـتقة. منتـدى السياسـات المالية. واشنطن دي سي. Hhttp://www.financialpolicy.org/dscinstruments.htm

دود، رونالـد. 2002 ب. هيكـل أسـواق الأوراق الماليـة فـي OTC. الخبيـر المالي. المجلد 9، رقم 1-4. Hhttp://www.financialpolicy.org/dscprimer.htm

لارسون، دونالد وبانوس فارانجيس وناناي يابوكي. 1998. التنمية وإدارة . رقم 163. واشنطن دي سي.

: من المستفيد؟ كاسبيان ريفينيو ووتش،معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، نيويورك.

رايت، بريان د. وديفد م. نيوبيري. 1989. سندات السلع مع العقود الخيارية 519، جامعة كاليفورنيا في بيركلي، قسم الإدارة واقتصاد الموارد والاقتصاد الزراعي.

الفصل 7

:

H

http://www.epa.gov/compliance/resources/publications/assistance/sectors/notebooks/oil.htmls

. كليـة الطـب فـي جامعـة هارفـارد، مركـز الصـحة والبيئـة العالميـة. Hhttp://www.med.harvard.edu/chge/fullreport.pdf

. نيو برونزويك، نيوجيرسي: روتجرس يونيفيرسيتي بريس.

. Hhttp://www.hrw.org/reports/1999/nigeria/Nigew991-01.htm

. Hhttp://www.earthrights.org/pubs/TotalDenialContinues.pdf

تعريف بالمؤلفين

راندال دود: مؤسس ومدير مركز دراسة الأوراق المالية ومنتدى السياسة المالية في واشنطن دي سي. وقد عمل سابقاً كاقتصادي لصالح لجنة الاتجار بعقود السلع الآجلة CFTC ، وكمستشار خاص لأحد المفوضين. وقبل ذلك خدم الكونغرس الأمريكي كخبير اقتصادي رفيع للجنة الاقتصادية المشتركة ومجموعة الدراسة الديمقراطية، وقد كان المدير التشريعي لعضو الكونغرس جو كندي، الذي عمل في لجنة الأعمال المصرفية. وقبل انتقاله إلى واشنطن دي سي، عمل دود في بنك سيتي كورب الاستثماري في كتابة تقارير عن الأسواق المالية وفي إجراء اختبارات اقتصادية لنماذج مستقبلية. وبالإضافة لخبرته التعاونية والحكومية، فقد درس علم الاقتصاد والمالية والفلسفة السياسية في المدرسة العليا لإدارة الأعمال في جامعة كولومبيا، وفي كلية كولومبيا (حيث علم المنهاج الرئيسي المسمى الحضارة المعاصرة)، وفي جامعة جون هوبكنز وجامعة روتغرز وجامعة ميري لاند وكلية باروخ CUNY والجامعة الأمريكية. نال درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا حيث تخصص في المالية والتجارة الدولية.

تيري لين كارل: أستاذة الدراسات الأمريكية اللاتينية، وأستاذة العلوم السياسية وزميلة متقدمة في معهد الدراسات الدولية في جامعة ستانفورد. وقد علمت سابقاً في قسم الحكومة في جامعة هارفارد. وقد نشرت على نطاق واسع

دراسات في علم السياسة المقارن والعلاقات الدولية، مع تركيز خاص على سياسات الدول المصدرة للنفط، وموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان، إضافة إلى السياسة المعاصرة لأمريكا اللاتينية. أما كتبها ودراساتها المتعلقة بقضايا الطاقة فتتضمن: "مفارقة الوفرة: ازدهار النفط والدول البترولية" (مطبوعات جامعة كاليفورنيا 1998)، وهو دراسة مقارنة تشمل فنزويلا والجزائر ونيجيريا واندونيسيا وإيران والنرويج؛ وكتاب "قعر البرميل: الازدهار النفطي والفقراء في أفريقيا" (مع ايان غاري)؛ وكتاب "حدود المنافسة" (طباعة MIT 1996)، وهو مجلد لعدة مؤلفين كتب مع مجموعة لشبونة (ربح "الجائزة البيئية ذات ألاثنتي عشر نجمة" من المجموعة الأوروبية). أما أحدث مقال لها فقد كان "العواقب السياسية والاجتماعية للنفط" في كتلر كليفلاند، موسوعة الطاقة (سان دييغو السيفيير، 2004). وهي تقوم حالياً، بالتعاون مع ماري كالدور، بالعمل على مشروع مقارنة يبحث في العلاقة بين النفط والحرب.

جينيك رادون: أستاذ مساعد في مدرسة الشؤون الخارجية والعامة في جامعة كولومبيا؛ وأستاذ زائر في معهد أنديرا غاندي لبحوث التنمية (وهو معهد اقتصادي مستقل مدعوم من قبل بنك الاحتياط الهندي) في بومباي في الهند، ومحام مع رادون وايشيزومي. وخلال عمله على المستوى الدولي، أسس رادون هيئة الإغاثة الأفغانية عام 1980، وعمل كعضو في مجلسها التنفيذي (1980-1995)؛ وكان نائب رئيس المجلس الاقتصادي البولوني الأمريكي (1987-1992)؛ وعمل أيضاً كمستشار لحكومة استونيا بما في ذلك وزارات الإصلاح (الخصخصة) والاقتصاد والعدالة (1988-1995)؛ أسس عام 1990 غرفة التجارة الاستونية الأمريكية وعمل كرئيس مؤسس لها خلال (1990-1993). ومنذ عام 1996 عمل كمستشار لحكومة جورجيا، وكمفاوض رئيسي لجورجيا من أجل أنبوب النفط الإستراتيجي (بمليارات الدولارات) بين باكو وتبليسي وجيهان، وأنبوب غاز باكو تبليسي ارزروم. وقد فاوض وقدم الاستشارات من منظور الدولة المضيفة فيما يخص اتفاقات الإنتاج - المشاركة والامتيازات واتفاقيات المشروع المشترك، بالإضافة لاتفاقيات شراء الغاز. وكجزء من برنامج التوعية الصحفي للمبادرة من أجل الحوار السياسي في جامعة كولومبيا، فقد حاضر رادون في كل من آسيا وإفريقيا حول عقود النفط وصناديق استثمار الموارد الطبيعية. وهو خريج مدرسة القانون في ستانفورد وقد نال وسام استحقاق من قبل غرفة تجارة

استونيا (1990)، وكان أول أجنبي ينال أرفع جائزة مدنية جورجية، وهي وسام الشرف الجورجي عام 2000.

جون روبرتس: اختصاصي في أمن الطاقة مع بلاتس، المصدر الرئيس عالمياً للمعلومات المتعلقة بالطاقة. ومن كتبه "رؤىً وتصورات: الشرق الأوسط في مرحلة جديدة" (مينستريم، ادنبرة،1995)، وكتاب "أنبوب نفط قزوين" (المعهد الملكي للشؤون الدولية،لندن، 1996). ومن دراساته الحديثة: "الطاقة كتحد أمني للاتحاد الأوروبي" وهي دراسة مقدمة لمعهد الدراسات الأمنية التابع للاتحاد الأوروبي؛ بالإضافة لدراسة "النفط والحرب على العراق عام 2003" (المركز الدولي للطاقة والتنمية الاقتصادية، بودلر، CO USAأيار/مايو2003)؛ و"خط الأنابيب الأفغاني" (المقدم لمؤتمر النفط والغاز لمنطقة القوقاز والبحر الأسود في أيار/مايو2003 في اسطنبول). وهناك دراسة "أسعار النفط وأثرها على أمن الغرب والخليج" (وقد قدم لندوة أمن الطاقة، في المعهد الملكي للخدمات المتحدة ، في أكتوبر 2002 في لندن).

كاترين ستيفان: غطت بنشاطها أسواق النفط في نيويورك لدى مركز بلاتس، أكبر مزود للمعلومات المتعلقة بالطاقة في العالم. وقد ركزت تقاريرها على العوامل المحلية والعالمية المؤثرة في تغير أسعار النفط. وهي تقوم الآن بتقديم تقارير إلى شيكاغو بزنس التابع لكرين، وهي أسبوعية تعنى بالأنشطة الاقتصادية، وللمبادرة من أجل الحوار السياسي، وهي منظمة لا تهدف للربح تقدم خيارات اقتصادية سياسية للبلدان النامية والبلدان في مرحلة انتقالية. وقد عملت قبل ذلك كصحفية في هونغ كونغ لمجلة اقتصاد الشرق الأقصى. وهي تحمل درجة ماجستير من مدرسة الشؤون العامة والدولية التابعة لجامعة كولومبيا.

جوزيف ي. ستيغليتز: أستاذ بجامعة كولومبيا في نيويورك، وقد نال جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001. وكان كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك الدولي خلال فترة 1997-2000. وقد بيع من كتابه "العولمة والناقمون عليها" أكثر من مليون نسخة، وترجم إلى أكثر من ثلاثين لغةً. وكان عضواً في مجلس المستشارين الاقتصاديين خلال 1993-1995 أثناء رئاسة كلينتون، وخدم كرئيس للمجلس خلال 1995-1997. تخرج من جامعة أمهرست ونال شهادة الدكتوراه من MIT عام 1967، ثم أصبح أستاذاً في

جامعة يال عام 1970، وفي عام 1979 نال جائزة جون بات كلارك، وهي جائزة تعطى كل سنتين من قبل الجمعية الاقتصادية الأمريكية، لاقتصادي دون سن الأربعين قدم مساهمة مهمة في حقل الاقتصاد.

ديفيد واسكو: مدير البرنامج الدولي لدى جمعية أصدقاء الأرض (FOE)، التي تركز على المسؤولية المشتركة وتتناول الآثار البيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية العالمية والنشاط المالي العالمي. وقد عمل سابقاً لمدة أربع سنوات لدى FOE في مسائل الاقتصاد الدولي والمسؤولية المشتركة، ومثل FOE في اللجنة الاستشارية للتجارة والسياسة البيئية في الممثلية التجارية للولايات المتحدة. نال واسكو درجة الماجستير في الشؤون العامة من مدرسة وودرو ويلسون للشؤون الدولية والعامة في جامعة برنستون، ودرجة دبلوم من جامعة شيكاغو.

كارول ويلش: تقوم بتنسيق الجهود في الولايات المتحدة من أجل حملة الأمم المتحدة لأهداف التنمية الألفية، التي تهدف إلى زيادة وعي وتفهم العامة لأهداف التنمية الألفية، ودور المواطنين والحكومات في تحقيق هذه الأهداف المتفق عليها عالمياً. وقد عملت ويلش سابقاً لما يزيد عن سبعة أعوام لدى FOE ، وكانت آخر وظيفة تقلدتها هناك هي مديرة البرنامج الدولي، حيث أشرفت على حملات FOE في المعاهد المالية العالمية والمسؤولية المشتركة. كما عملت أيضاً في اللجنة التنفيذية لحملة الولايات المتحدة ليوبيل 2000. وويلش حائزة على بكالوريوس علوم في العلاقات الخارجية من جامعة جورج تاون وعلى دبلوم من مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية.

هناك الكثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تستغل وتبدد هذه الثروة لمصلحة أقلية في حين تعيش الغالبية في مستنقع الفقر جراء الفساد وسوء الإدارة. وهناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق المجتمع المدني في هذه البلدان، وهي دفع الحكومات نحو الشفافية ونحو الإنفاق بما يخدم المصلحة العامة.

" يقدم للصحفيين معلومات عملية بلغة سهلة الفهم حول صناعة النفط وأثر البترول على البلد المنتج. ويسعى هذا الدليل، من خلال مساعدة وسائل الإعلام على تنوير الجمهور بقضايا الموارد الطبيعية، إلى المساهمة في التخلص مما يسمى "لعنة الموارد" التي تعيق التنمية في الكثير من البلدان المفقرة.

لقد نشر معهد المجتمع المنفتح وبرنامج ريفينيو ووتش التابع له هذا التقرير بالتعاون مع مبادرة حوار في السياسات. وهو الثاني في سلسلة كراسات تثقيفية ينشرها برنامج ريفينيو ووتش لحض الحكومات على الشفافية والمساءلة. وقد صدر الكراس الأول بعنوان: الرقابة على الأموال، دليل المنظمات غير الحكومية في مراقبة الموازنات وإيرادات المصادر الطبيعية.

ISBN 189138545-3

9 781891 385452

2

الرقابة على النفط